

شركة المهندس للتأمين
شركة مساهمة مصرية
القوائم المالية الدورية المجمعة
في ٣١ مارس ٢٠٢٥

تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة المهندس للتأمين " شركة مساهمة مصرية "

المقدمة:

قمنا بأعمال الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة المرفقة لشركة المهندس للتأمين " شركة مساهمة مصرية " والمتمثلة في قائمة المركز المالي الدوري المجمع في ٣١ مارس ٢٠٢٥، وكذا قوائم الدخل (الأرباح أو الخسائر) الدورية المجمعة والدخل الشامل الدورية المجمعة والتدفقات النقدية الدورية المجمعة والتغير في حقوق الملكية الدورية المجمعة المتعلقة بها عن الفترة المالية من ١ يناير ٢٠٢٥ حتى ٣١ مارس ٢٠٢٥، وملخصاً للسياسات المحاسبية الهامة وغيرها من الإيضاحات المتممة الأخرى، والإدارة هي المسؤولة عن إعداد القوائم المالية الدورية المجمعة هذه والعرض العادل والواضح لها طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية في ضوء القوانين المصرية السارية، وتتنحصر مسؤوليتنا في إبداء استنتاج علي القوائم المالية الدورية المجمعة في ضوء فحصنا المحدود لها.

نطاق الفحص المحدود:

قمنا بفحصنا المحدود طبقاً للمعيار المصري لمهام الفحص المحدود رقم (٢٤١٠) " الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المنشأة والمؤدى بمعرفة مراقب حساباتها"، يشمل الفحص للقوائم المالية الدورية المجمعة عمل استفسارات بصورة أساسية من أشخاص مسؤولين عن الأمور المالية والمحاسبية، وتطبيق إجراءات تحليلية، وغيرها من إجراءات الفحص المحدود ويقل الفحص المحدود جوهرياً في نطاقه عن عملية مراجعة تتم طبقاً لمعايير المراجعة المصرية، وبالتالي لا يمكننا الحصول على تأكيد بأننا سنصبح على دراية بجميع الأمور الهامة التي قد يتم اكتشافها في عملية مراجعة، وعليه فنحن لا نبدى رأى مراجعة على هذه القوائم المالية المجمعة .

الاستنتاج:

وفى ضوء فحصنا المحدود، لم ينم الى علمنا ما يجعلنا نعتقد ان القوائم المالية الدورية المجمعة المرفقة لا تعبر بعدالة ووضوح في جميع جوانبها الهامة، عن المركز المالي الدوري لشركة المهندس للتأمين "شركة مساهمة مصرية" في ٣١ مارس ٢٠٢٥، وعن أدائها المالي المجمع وتدفقاتها النقدية المجمعة والتغير في حقوق ملكيتها المجمعة عن الفترة المالية من ١ يناير ٢٠٢٥ حتى ٣١ مارس ٢٠٢٥، وذلك طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية الواردة بدليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية على قطاع التأمين الصادر عن الهيئة العامة للرقابة المالية وفى ضوء القواعد والتعليمات الصادرة من الهيئة العامة للرقابة المالية وفى ضوء القوانين واللوائح المصرية ذات العلاقة.

مكاتب القاهرة و الجيزة

تقرير الفحص المحدود للقوائم المالية الدورية المجمعة – (تابع)

إلى السادة / أعضاء مجلس إدارة شركة المهندس للتأمين " شركة مساهمة مصرية "

فقرة لفت انتباه

- قامت إدارة الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) عقود التأمين وفقا لقرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٨٣ لسنة ٢٠٢٤ بتاريخ ٢٨ أغسطس ٢٠٢٤، ووفقا للمادة الثالثة من القرار والتي نصت على ان يطبق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) عقود التأمين اعتبارا من ١ يناير ٢٠٢٥، كما قامت إدارة الشركة بإعداد عرض أرقام المقارنة الافتراضية لسنة ٢٠٢٤ مع تطبيق الأحكام الانتقالية للمعيار.

القاهرة في: ٢١ سبتمبر ٢٠٢٥



سجل المحاسبين القانونيين رقم (٤٧٧١)

سجل الهيئة العامة للرقابة المالية رقم (٤٩)

(خالد الغنام وعيسى رفاعي وشركاهم)

شركة المهندس للتأمين ش.م.م
قائمة المركز المالي المجمعة
في ٣١ مارس ٢٠٢٥

رقم الإيضاح	٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	الأصول
٦	٣٣,٧٦٣,١٥٩	٢٨,١٨٥,١٥٠	النقدية بالخرينة ولدى البنوك
٧	٨٩٢,٤٤١,٥٦٠	٣٦٩,٣٨٤,٢٦٧	الاورعية الادخارية بالبنوك
٨	١٤٣,١٥٨,٧٨٥	١٤٧,٢٢٧,٩٣٦	استثمارات مالية
٩	٤٧,١٧٢,٦٧٩	٢٠,٠٤٤,٥٩٦	بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
١٠	٢,٤٦٥,٢٦٧,٢٨٠	٢,٨٤٣,٣٨٣,٤٥٢	بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر
١١	٥,٨٣٨,٢٧٨	٥,٨٠٥,٥٥٣	بالتكلفة المستهلكة
١٢	٤,١٤٨,٩٩٣	٤,٢٧٢,٤٩٠	استثمارات مالية في شركات شقيقه
١٣	٤,٣٩٨,٠٠٧	٤,٤٤٨,٦٠١	قروض بضمان وثائق
			الاستثمارات العقارية
	٣,٥٦٢,٤٢٥,٥٨٢	٣,٣٩٤,٥٦٦,٨٩٥	إجمالي الاستثمارات
١٤	٤٦,٨٩٣,٤٠٤	٩٦,٧١١,٩٩٢	أصول عقود التأمين
١٥	٥١٥,٧٤١,٨٨٧	٥٠٩,٩٦٠,٧٥٧	أصول عقود إعادة التأمين
١٦	١٣٥,٦٥٨,٤٤٦	١٠٠,٥٩٢,٠٥٠	الأصول الأخرى
١٨	٨٨,٥٤٤,٦٨٤	٨٣,٥٩٢,٧٣٧	الأصول الثابتة
	٧٨٦,٨٣٨,٤٢١	٧٩٠,٨٥٧,٥٣٦	
	٤,٣٨٣,٠٢٧,١٦٢	٤,٢١٣,٦٠٩,٥٨١	
			إجمالي الأصول
			الالتزامات وحقوق المساهمين
١٤	١,٩٨٧,٣٠١,١٩١	٢,٠٠٨,٠٩١,١٥٨	الالتزامات عقود التأمين
١٥	٨٣,٥٤٣,٧١٥	٦٦,٤١٢,١٦١	الالتزامات عقود إعادة التأمين
١٩	١٠١,٦٠٥,٥٠٠	١٠٠,٤٧٩,٩٠٠	حقوق حملة وثائق التأمين
٢٠	١٤٨,٤٩١	١٢٣,٦٨٣	الأرصدة الدائنة شركات التأمين وإعادة التأمين
٢١	٢٨٧,٣٧٢,٥٠٩	٣١٦,٢٧٠,٩٩٩	دائنون وأرصدة دائنة أخرى
٢٢	٧٠,٣٠٠,٠٠٠	٦٥,٨٠٠,٠٠٠	المخصصات
٢٧	٢٢,١١٩,٣٦٤	٢٢,٠٦٠,٤١٨	التزامات ضريبية مؤجلة
٢٧	١٠٢,٦٨٣,٢٤٨	٦٣,١٥١,٠٠٩	التزامات ضريبية
	٢,٦٥٥,١٧٤,٠١٨	٢,٦٤٢,٣٨٩,٣٢٨	إجمالي الالتزامات
			حقوق المساهمين
٢٣	٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠	رأس المال المدفوع
٢٤	٦١٩,٠١٨,٩٥٠	٥٤٩,٠٩٩,٤٠٢	الاحتياطيات
	٤٧٦,٢٨٥,٦٢٧	١٧٢,١٢٧,٣٠٨	الأرباح المرحلة
	١٤٠,٢٠٤,٠٧٢	٣٥٥,٠٦٧,٣١٨	صافي أرباح الفترة - العام
	١,٥٨٥,٥٠٨,٦٤٩	١,٤٢٦,٢٩٤,٠٢٨	حقوق المساهمين متضمنة أرباح الفترة - العام
	١٤١,٩٩٤,٨٨٠	١٤٤,٥٥٨,٠٣١	احتياطي القيمة العادلة للأصول من خلال الدخل الشامل
	٤٤٩,٦١٥	٣٦٨,١٩٤	حقوق أصحاب الحصص غير المسيطره
	١,٧٢٧,٩٥٣,١٤٤	١,٥٧١,٢٢٠,٢٥٣	إجمالي حقوق المساهمين
	٤,٣٨٣,٠٢٧,١٦٢	٤,٢١٣,٦٠٩,٥٨١	إجمالي الالتزامات وحقوق المساهمين

تقرير الفحص المحدد "مرفق"

تعتبر الايضاحات المرفقة من ١ الى ٣٩ متممة لهذه القوائم المالية المجمعة

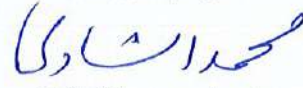
نائب رئيس مجلس الإدارة

والعضو المنتدب



استاذ/ خالد عبد الصادق

مدير عام الشؤون المالية



محاسب / محمد عبد الغفار الشاذلي

شركة المهندس للتأمين ش.م.م

قائمة الدخل الدوري المجمع

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	الإيضاح
جنيه مصري	جنيه مصري	
٣٠٧ ١٢٧ ٧٠٤	٣٨٤٢٨٥٠٣٣,٠٠	إيرادات الخدمات التأمينية
(٢٥٨ ٦٢٣ ١٦٨)	(٢٦٠ ٧٣٥ ٣٧٦)	تكاليف الخدمات التأمينية
٤٨ ٥٠٤ ٥٣٦	١٢٣٥٤٩٦٥٧,٠٠	فائض (عجز) النشاط التأميني
(١٠٠ ٦١٦ ٩٥٣)	(١٦٠ ٠٧٥ ٧٠٧)	مصروفات اعاده التأمين
٣٩ ٤٢٦ ٨٠٣	١٠٥٤٠١٩٩٩,٠٠	إيرادات اعاده التأمين
(١٢ ٦٨٥ ٦١٤)	٦٨٨٧٥٩٤٩,٠٠	صافي إيرادات (تكلفة) التأمين
-٢٥٢٠٨٣٢٩	(٢٩ ٥٤٤ ٩٣٦)	إيرادات (تكاليف) تمويلية من نشاط التأمين
١٧٦٠٤٦٧٥	١٩١٧٨١٩٣,٠٠	إيرادات (تكاليف) تمويلية من نشاط اعاده التأمين
(٢٠ ٢٨٩ ٢٦٨)	٥٨٥٠٩٢٦,٠٠	
(٨١ ٢٣٣ ٧٠٠)	(١٠٠ ٤٧٩ ٩٠٠)	مخصص التقلبات العكسية في أول الفترة / العام
٩٣٥ ٧٠٠	١١٢٥٦٠٠٠,٠٠	
(٢١ ٢٢٤ ٩٦٨)	٥٧٣٨٣٦٠,٠٠	فائض - عجز الاكتتاب
١٢٥ ٦٠٦ ١٤٢	١٧٧٣٨٣٤٣١,٠٠	٢٥ صافي الدخل من الاستثمارات
١٤٦ ٤٣٤ ٢٧٤	٤٢٦٦٢٤٥,٠٠	إيرادات تشغيل أخرى
(٤ ٢٧٨ ٠٠٠)	(٤ ٥٠٠ ٠٠٠)	٢٢ مخصصات ضرائب
(٢٣ ٦٤٨)		مخصصات
(٤٨ ٧٢٩ ٩٠٦)	(٤١ ١٩٦ ٤٤٥)	مصروفات غير موزعه
١٩٧ ٧٨٣ ٨٩٤	١٩٣٣٣٦٨٣٧,٠٠	صافي ارباح الفترة قبل خصم الضريبة
(١ ٣٦٢ ٠٣٩)	(٥٨ ٩٤٦)	٢٧ ضريبة مؤجلة
(٥٣ ١٠١ ٠٣٣)	(٣٩ ٠٩٩ ٢٤٤)	٢٧ ضريبة الدخل
١٤٣ ٣٢٠ ٨٢٢	١٥٤١٧٨٦٤٧,٠٠	صافي ارباح العام بعد خصم الضريبة
	(١٣ ٨٩٣ ١٥٤)	يخصم إحتياطي تطبيق معيار ٥٠
١٤٣ ٣٢٠ ٨٢٢	١٤٠٢٨٥٤٩٣,٠٠	
١٤٣ ٢٤٩ ٦١٨	١٤٠ ٢٠٤ ٠٧٢	٣٢ يقسم إلى:
٧١ ٢٠٤	٨١ ٤٢١	شركة المهندس للتأمين
١٤٣ ٣٢٠ ٨٢٢	١٤٠ ٢٨٥ ٤٩٣	حقوق أصحاب الحصص غير المسيطره
١,٠٢	١,٠٠	الإجمالي
		نصيب السهم من صافي الأرباح (جنيه / سهم)

شركة المهندس للتأمين ش . م . م

قائمة الدخل الشامل المجمعة

عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	
جنيه مصري	جنيه مصري	
١٤٣ ٣٢٠ ٨٢٢	١٤٠ ٢٨٥ ٤٩٣	صافي أرباح الفترة بعد خصم الضريبة
		عناصر الدخل الشامل الأخرى
٧ ٠١٤ ٠١٥	(٢ ٥٦٣ ١٥١)	إحتياطي القيمة العادلة من خلال الدخل الشامل
-	-	إحتياطي (فرق التعير في أسعار العملات)
١٥٠ ٣٣٤ ٨٣٧	١٣٧ ٧٢٢ ٣٤٢	اجمالي الدخل الشامل عن الفترة
		يقسم إلى:
١٥٠ ٢٦٣ ٦٣٣	١٣٧ ٦٤٠ ٩٢١	شركة المهندس للتأمين
٧١ ٢٠٤	٨١ ٤٢١	حقوق أصحاب الحصص غير المسيطره
١٥٠ ٣٣٤ ٨٣٧	١٣٧ ٧٢٢ ٣٤٢	اجمالي الدخل الشامل عن الفترة
		مخصصات ضرائب

مركزه الهندس للتأمين من.م.م

قائمة التغير في حقوق المساهمين المجمعة

عن الفتاوى العتبية المنهيه في ٣١ مارس ٢٠٢٥
جامعة القاهرة في حرمها العتبي المنهيه

[illegible]

شركة المهندس للتأمين ش.م.م
قائمة التدفقات النقدية المجمعة
عن الفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥

٢٠٢٤ مارس ٣١	٢٠٢٥ مارس ٣١	رقم الإيضاح	التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل
جنيه مصري	جنيه مصري		
١٩٧ ٧٨٣ ٨٩٤	١٩٣ ٣٣٦ ٨٣٧		صافي الربح قبل ضريبة الدخل
٢٩٠ ٣١١٩	٥ ٢٣٦ ٧١٨	١٢-١٧	اهلاك واستهلاك وإضمحلال في قيمة استثمارات مالية متاحة للبيع
٩٣٥ ٧٠٠	١ ١٢٥ ٦٠٠	١٨	المخصصات الفنية
٤٨ ٠٨٠ ٦٧٧	٤ ٢٨٢ ١٤٠	١٦-٢١	المكون من المخصصات
(٢٠ ٤٠٢ ٤٢٤)	(٢ ٦٩ ١٨٨)	٢١	المستخدم من المخصصات
(١٢٥ ٦٠٦ ١٤٢)	(١٧٧ ٣٨٣ ٤٣١)	٢٤	(أرباح) بيع استثمارات مالية أخرى
	(٢ ٩٦٠ ٦٥٤)		فروق إعادة تقييم استثمارات مالية متاحة للبيع وشركات شقيقة
١٠٣ ٦٩٤ ٨٢٤	٢٣ ٣٦٨ ٠٢٢		(أرباح) بيع أصول ثابتة
(٧٣ ٠١٥ ٤٣٢)	(٤٩ ٨١٨ ٥٨٨)	١٣	خسائر التشغيل قبل التغير في أصول والتزامات التشغيل
(٣٩ ١٧٧ ٦٨٤)	٥ ٧٨١ ١٣٠	١٤	أصول عقود التأمين
(٥٣ ٣٦١ ٦١٣)	٣٥ ٠٦٦ ٣٩٦	٦-١٥	أصول عقود إعادة التأمين
٩٨ ٣٠٢ ١٨٥	(٢٠ ٧٨٩ ٩٦٧)	١٩	الأصول الأخرى
(٣ ١٤٤ ١٧٣)	١٤٩ ٩٥٥ ٨٧٦	٢٠	التزامات عقود التأمين
	٢٤ ٨٠٨		التزامات عقود إعادة التأمين
(٤ ٠٥٩ ٣٣٥)	٢٣ ٠٤٢ ٠٧٨		الأرصدة الدائنة شركات التأمين وإعادة التأمين
٢٩ ٢٣٨ ٧٧٢	١٦٦ ٦٢٩ ٧٥٥		دائنون وأرصدة دائنة أخرى
			صافي التدفقات النقدية المستخدمة في أنشطة التشغيل
(٤٢ ٩٢٤ ٢٤٥)		٧	التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار
٩٦٨ ٨٢٣ ٢٨٦	١٢٧٩ ٥٦٨ ٧٢٦		النقص في الودائع لدى البنوك لأكثر من ثلاثة شهور
	٣ ٠٠٠ ٠٠٠		المحصل من بيع استثمارات مالية أخرى
(٢٩٩ ٢٤٩ ٤٢٢)	(٩٨٢ ٣١٥ ٥٠٢)	٨-١٠	المحصل من بيع أصول ثابتة
(٣ ٦٦٧ ٠٥١)	(٨ ٤٥٣ ٤١٥)	١٧	المدفوع لشراء استثمارات مالية أخرى
٦٢٢ ٩٨٢ ٥٦٨	٢٩١ ٧٩٩ ٨٠٩		المدفوع لشراء أصول ثابتة
			صافي التدفقات النقدية الناتجة من أنشطة الاستثمار
			التدفقات النقدية من أنشطة التمويل
			توزيعات الأرباح المدفوعة
٦٥٢ ٢٢١ ٣٤٠	٤٥٨ ٤٢٩ ٥٦٤		صافي التدفقات النقدية (المستخدمة في) أنشطة التمويل
٣٤٦ ٥٦٠ ٥٣٧	١٤٢٦ ٣٩٠ ٦٢١		صافي الزيادة في النقدية وما في حكمها
٩٩٨ ٧٨١ ٨٧٧	١٨٨٤ ٨٢٠ ١٨٥		رصيد النقدية وما في حكمها في أول العام
			رصيد النقدية وما في حكمها في آخر العام
٣٥ ٥٩٠ ٣٧٠	٣٣ ٧٦٣ ١٥٩	٦	وتتمثل فيما يلي:
٩٦٣ ١٩١ ٥٠٧	١٨٥١ ٠٥٧ ٠٢٦	٧	نقدية وأرصدة لدى البنوك
٩٩٨ ٧٨١ ٨٧٧	١٨٨٤ ٨٢٠ ١٨٥		ودائع لدى البنوك لمدة لا تزيد عن ثلاثة شهور
			النقدية وما في حكمها في آخر العام
			مخصصات ضرائب

(١) نشاط الشركة

تأسست شركة المهندس للتأمين "شركة مساهمة مصرية" وذلك بتاريخ ٢٦ يوليو ١٩٨٠ طبقاً لأحكام القانون رقم ٢٦ لسنة ١٩٥٤ والذي حل محله القانون رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١، وقانون الإشراف والرقابة رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية، وتقوم الشركة وفقاً لقرار إنشائها والترخيص الصادر لها من الهيئة العامة للرقابة المالية (الهيئة المصرية للرقابة على التأمين سابقاً) بمزاولة عمليات التأمين وإعادة التأمين في فروع تأمينات الممتلكات والمسؤوليات وذلك من خلال مركزها الرئيسي بمدينة الجيزة وعدد (١٨) فرعاً منتشرة بأنحاء الجمهورية.

سجلت الشركة في السجل التجاري تحت رقم ٣٠٣٢٧٨ مكتب سجل تجاري الجيزة بتاريخ ٢٦/٤/١٩٨٠، مدة الشركة ٥٠ عاماً قابلة للتجديد تبدأ من تاريخ تسجيلها بالسجل التجاري ويقع مقر الشركة الرئيسي في ٣ ميدان المساحة - الدقي - الجيزة.

الشركة مقيدة بالبورصة المصرية منذ ١٥ سبتمبر ١٩٨٥.

بناءً على موافقة الجمعية العامة غير العادية لشركة المهندس للتأمين المنعقدة بتاريخ ٣١ ديسمبر ٢٠٠٩ والتي تم فيها الموافقة على إعادة هيكلة شركة "المهندس للتأمين" عن طريق التقسيم الرأسي لفصل نشاط تأمينات الحياة وذلك توفيقاً لأوضاع الشركة تطبيقاً لحكم المادة ٢٧ من القانون ١١٨ لسنة ٢٠٠٨ بتعديل بعض أحكام قانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر الصادر بقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ وطبقاً لقرار رئيس الهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة رقم ٤٠٣ لسنة ٢٠١٣ بشأن الترخيص بتقسيم شركة المهندس للتأمين إلى شركتين هما المهندس للتأمين (شركة قاسمة) وشركة المهندس لتأمينات الحياة (شركة منقسمة) الصادر بتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠١٣ فقد صدرت موافقة الهيئة العامة للرقابة المالية بالترخيص لشركة المهندس لتأمينات الحياة بمزاولة النشاط بتاريخ ٢٨ أكتوبر ٢٠١٤ وفقاً لأحكام قانون الشركات المساهمة وقانون الإشراف والرقابة على التأمين في مصر رقم ١٠ لسنة ١٩٨١ ولائحته التنفيذية، ونتج عن ذلك التقسيم نقل صافي أصول والتزامات من شركة "المهندس للتأمين" إلى شركة "المهندس لتأمينات الحياة" في تاريخ ٢٨ أكتوبر ٢٠١٤ وهو تاريخ حصول شركة المهندس لتأمينات الحياة على ترخيص هيئة الرقابة المالية بمزاولة نشاط تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال، وقد بلغ صافي الأصول والتزامات المحولة ٣٠,٨٠٧,٩٧١ جنية مصري وهي تمثل الحصة العينية المقدمة في رأس مال شركة المهندس لتأمينات الحياة وتمثل الحصة النقدية مبلغ ٢٩,١٩٢,٠٢٩ جنية مصري.

قام مجلس إدارة الشركة باعتماد إصدار القوائم المالية المجمعة للفترة المالية المنتهية في ٣١ مارس ٢٠٢٥ بتاريخ ٢١ سبتمبر ٢٠٢٥

(٢) التقديرات الهامة في تطبيق المحاسبة

إن إعداد القوائم المالية المجمعة وفقاً لمعايير المحاسبة المصرية في ضوء دليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية على قطاع التأمين والصادر عن الهيئة العامة للرقابة المالية تتطلب من الإدارة إجراء حكماً مهنيّاً وتقديرات وافتراضات التي تؤثر على تطبيق السياسات وعلى الأصول والتزامات والإيرادات والمصروفات المفصح عنها. تعتمد التقديرات والافتراضات على الخبرات السابقة وعوامل أخرى التي يعتقد أنها معقولة في الظروف وتعتبر نتائج هذه التقديرات والافتراضات الأساس للحكم المهني على القيم الدفترية للأصول والتزامات. إن النتائج الفعلية قد تختلف عن التقديرات.

يتم مراجعة التقديرات والافتراضات المتعلقة بها بصورة مستمرة. كما يتم الاعتراف بالتعديلات المحاسبية للتقديرات في الفترة التي يتم فيها تعديل التقدير وفي الفترات المستقبلية في حالة تأثير تلك التقديرات على الفترات المستقبلية.

- فيما يلي أهم التقديرات، التي مارسها الإدارة في عملية تطبيق السياسات المحاسبية للشركة والتي لها الأثر الأكبر في المبالغ التي تم الاعتراف بها في القوائم المالية المجمعة:
- اضمحلال مديني عمليات تأمين والأرصدة المدينة لشركات التأمين وإعادة التأمين والأصول المتداولة الأخرى.
 - المخصصات.
 - حقوق حملة الوثائق (المخصصات الفنية).
 - الضرائب

٣) أسس إعداد القوائم المالية المجمعة

تعد القوائم المالية المجمعة طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وفي ضوء ما يتطلبه قانون رقم (١٠) لسنة ١٩٨١ وتعديلاته ولائحته التنفيذية وكذا الأسس والقواعد والتعليمات الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية بما في ذلك دليل تطبيق معايير المحاسبة المصرية على قطاع التأمين في مصر الصادر بتاريخ ٢١ سبتمبر ٢٠١٦.

في ضوء صدور معايير المحاسبة المصرية بالقرار الوزاري رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ قامت الشركة بتغيير سياسة تبويب وتقييم الاستثمارات المالية وذلك بتبويب الاستثمارات المالية على أساس ثلاثة بنود وهي المبوبة بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وأصول مالية متاحة للبيع - والاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق.

يتم إعداد القوائم المالية المجمعة وفقاً لمبدأ التكلفة التاريخية معدلة بنتائج إعادة تقييم الأصول المالية - فيما عدا الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة - والالتزامات المالية إلى قيمتها العادلة.

التغيرات في السياسات المحاسبية

- قررت الهيئة العامة للرقابة المالية بقرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٨٣ لسنة ٢٠٢٤ بتاريخ ٢٨ أغسطس ٢٠٢٤ بان:
- تبدأ السنة المالية لشركات التأمين وشركات إعادة التأمين في الأول من يناير وتنتهي في آخر ديسمبر من كل عام وذلك اعتباراً من العام المالي ١ يناير ٢٠٢٥ وحتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٥.
 - تعد الشركات المشار إليها (شركات التأمين وإعادة التأمين) قوائم مالية انتقالية عن الفترة من ١ يوليو ٢٠٢٤ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤ طبقاً لمعايير المحاسبة المصرية وإصدار تقرير مراقب حسابات الشركة عليها على أن يتم اعتمادها من الجمعية العامة للشركة، وأن تكون أرقام المقارنة للقوائم المالية عن الفترة من ١ يوليو ٢٠٢٣ حتى ٣٠ يونيو ٢٠٢٤، بالإضافة إلى أرقام الفترة غير المدققة من ١ يوليو ٢٠٢٣ حتى ٣١ ديسمبر ٢٠٢٣ بذات القائمة.

وفقاً لقرار الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ١٨٣ لسنة ٢٠٢٤ بتاريخ ٢٨ أغسطس ٢٠٢٤ ووفقاً للمادة الثالثة من القرار والتي نصت على:

- يطبق معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) عقود التأمين بداية من القوائم المالية عن عام ٢٠٢٥ معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) عقود التأمين
- قامت إدارة الشركة بإعادة عرض أرقام المقارنة لسنة ٢٠٢٤ مع تطبيق الأحكام الانتقالية للمعيار. ويمكن تلخيص طبيعة تلك التغيرات في السياسات المحاسبية في الآتي:-

التغيرات في التصنيف والقياس

يحدد معيار المحاسبة المصري رقم (٥٠) مبادئ محددة للاعتراف بعقود التأمين الصادرة وعقود التأمين التي تحتفظ بها الشركة وطريقة قياسها وتتمثل المبادئ الرئيسية للمعيار المصري رقم (٥٠) في الآتي:

التصنيف:

تجميع عقود التأمين

عندما يتم إصدار مجموعة من عقود التأمين لنفس الطرف المقابل لتحقيق تأثير تجاري شامل، يتم تجميع هذه العقود.

التعريف والتصنيف

يتم تعريف العقد بأنه اتفاقية بين طرفين يُنشئ حقوق والتزامات واجبة النفاذ. يُطبق معيار ٥٠ على عقود التأمين وعقود إعادة التأمين وعقود الاستثمار ذات ميزات المشاركة الاختيارية. يجب أن يتضمن عقد التأمين على "مخاطر تأمين جوهرية"، حيث تقوم شركة التأمين بتعويض حامل الوثيقة في حالة وقوع حدث مستقبلي غير مؤكد يؤثر سلبيًا على حامل الوثيقة. تعتبر مخاطر التأمين جوهرية إذا كان هناك أي تصور يدفع شركة التأمين إلى دفع مبالغ لحامل الوثيقة تتجاوز بشكل كبير الدخل المتوقع من العقد."

التعديلات

تلزم التعديلات على العقود أن تؤدي إلى استبعاد العقد القديم والاعتراف بالعقد الجديد فقط إذا كان التعديل سيغير ما يلي:

التصنيف:

- التصنيف ضمن أو خارج نطاق معيار ٥٠،
- اختيار النموذج المحاسبي (نموذج القياس العام أو نموذج الرسوم المتغيرة أو نموذج تخصيص الأقساط).
- محافظ معيار ٥٠ التي تم تحديدها خلال مستوى التجميع.

تجميع الربحية

حدود العقد

إذا كانت هناك أي خيارات ضمن العقد وقرر أحد الطرفين ممارسة أحد هذه الخيارات، فهذا لا يعتبر تعديلاً في العقد

الفصل

مكونات الاستثمار هي مبالغ مستحقة السداد لحاملي الوثيقة في جميع الظروف. يجب فصل مكونات الاستثمار فقط إذا كانت متميزة. يكون عنصر الاستثمار متميزاً فقط إذا كان من الممكن بيع عقد ذي شروط مماثلة بشكل منفصل ولم تكن المكونات مترابطة بشكل كبير. لا تكون المكونات مترابطة بشكل كبير إذا كان بالإمكان قياس أحدها دون النظر إلى الآخر ويمكن لحامل البوليصة الاستفادة من المكون الآخر إذا لم يكن الآخر موجوداً (أي أن انقضاء أو استحقاق أحدهما لا يؤدي إلى انقضاء أو استحقاق الآخر). يجب فصل المشتقات المضمنة في العقود التي تقع ضمن نطاق معيار ٥٠ فقط إذا كانت "الخصائص والمخاطر الاقتصادية للمشتقات المضمنة غير مرتبطة ارتباطاً وثيقاً" بالعقد المنشئ. يجب فصل أي وعد بتحويل سلع أو خدمات غير تأمينية متميزة إلى حامل البوليصة عن عقد التأمين المنشئ.

مستوي التجميع:

المحافظ

يجب أن تقوم الشركة بتحديد محافظ العقود التي تخضع لمخاطر مماثلة ويتم إدارتها معاً.

تاريخ الاعتراف الأولي

- يجب تجميع العقود في المحفظة في فئات على حسب تاريخ الاعتراف الأولي وألا يتجاوز ذلك سنة واحدة
- يجب على الشركة إثبات مجموعة لعقود التأمين التي تصدرها اعتباراً من التواريخ الآتية ، أيها يحل أولاً :
- (أ) من بداية فترة التغطية الخاصة بمجموعة العقود؛
- (ب) من تاريخ استحقاق أول دفعة من أي حامل وثيقة في المجموعة؛
- (ج) من تاريخ تحول المجموعة إلى مجموعة محملة بخسارة، بما يخص مجموعات العقود المحملة بالخسارة

مجموعات الربحية

- يجب تقسيم الفئات إلى مجموعات عند البدء، بناءً على الربحية، باستخدام الحد الأدنى مما يلي:
- (أ) مجموعة العقود التي تعد محملة بخسارة عند الاعتراف الأولي، إن وجدت؛
- (ب) مجموعة العقود التي لا توجد احتمالية كبيرة عند الاعتراف الأولي لأن تصبح محملة بخسارة في وقت لاحق، إن وجدت؛
- (ج) مجموعة باقي العقود في المحفظة، إن وجدت
- تحتاج شركة المهندس لتأمينات الحياة إلى إثبات أن مجموعة من العقود ستكون في نفس المجموعة، بناءً على معلومات معقولة ومدعومة

الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية:

نموذج القياس المطبق

- يقدم معيار ٥٠ ثلاثة نماذج لقياس الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية، ويمكن تحديد اختيارها على النحو التالي:
- يجب تطبيق نموذج التكلفة المتغيرة على عقود التأمين ذات ميزات المشاركة الاختيارية (خاضعة لمعايير محددة).
- إذا لم يتم استيفاء معايير نموذج التكلفة المتغيرة، فإن نموذج تخصيص الأقساط هو نموذج اختياري مبسط للنموذج العام. توجد إمكانية اختيار تطبيق نموذج تخصيص الأقساط على مجموعة من العقود إذا انطبق أي من المعايير التالية:
- يمكن إثبات أن الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية للمجموعة المقاسة بموجب نموذج تخصيص الأقساط لن يختلف جوهرياً عن تلك المقاسة بموجب النموذج العام؛ أو فترة تغطية كل عقد في المجموعة هي سنة واحدة أو أقل.
- يجب قياس العقود التي لا تستوفي معايير نموذج التكلفة المتغيرة أو نموذج تخصيص الأقساط باستخدام النموذج العام.

نموذج تخصيص الأقساط لقياس الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية باستثناء مكون الخسارة.

يتم احتساب الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية بموجب نموذج تخصيص الأقساط عند الاعتراف الأولي على النحو التالي:

الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية عند الاعتراف الأولي =
الأقساط المدفوعة عند الاعتراف الأولي + التدفقات النقدية لاستحواذ التأمين عند الاعتراف الأولي - استبعاد الاعتراف المسبق لمصاريف الاستحواذ المؤجلة

عند القياس اللاحق، يتم احتساب قيمة الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية (باستثناء مكون الخسارة) في نهاية فترة التقييم على النحو التالي:

الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية عند القياس اللاحق =
الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية عند بداية فترة التقييم + الأقساط المدفوعة خلال الفترة - التدفقات النقدية لاستحواذ التأمين المدفوعة خلال الفترة + استهلاك التدفقات النقدية لمصاريف الاستحواذ + مكون التمويل (تراكم الفائدة) - إيرادات التأمين المعترف بها للتغطية المقدمة - مكونات الاستثمار المدفوعة أو المحولة إلى الالتزام عن التعويضات المتكبدة

مخصص مكون التمويل في احتساب الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية:

إذا كان هناك تأخير لأكثر من سنة بين تاريخ دفع الأقساط وتاريخ التغطية المقدمة للعقود المقاسة بموجب منهج تخصيص الأقساط، فيجب تعديل الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية للقيمة الزمنية باستخدام معدلات الخصم عند الاعتراف الأولي (المعدل المثبت). إذا كان هذا التأخير لمدة سنة واحدة أو أقل، فإن هذا التعديل يعتبر اختياري.

استهلاك التدفقات النقدية لمصاريف الاستحواذ:

بالنسبة للعقود ذات فترات تغطية مدتها سنة واحدة أو أقل، يمكن لشركات التأمين اختيار ما إذا كانت ستقوم باستهلاك التدفقات النقدية لمصاريف الاستحواذ كما هو الحال بالنسبة للنموذج العام أو الاعتراف بهم كمصروف عند تكبدها. بناءً على الفقرة ٢٨ ب (ب) من تعديل يونيو ٢٠٢٠، بغض النظر عن الخيار المذكور أعلاه، سيتم إعداد الأصل للتدفقات النقدية لمصاريف الاستحواذ المتكبدة قبل تاريخ الاعتراف الأولي للمجموعة. إذا اختارت شركة التأمين الاعتراف بهذه التدفقات النقدية لمصاريف الاستحواذ عند تكبدها، فلا يجوز استبعاد إثبات هذا الأصل إلا عند الاعتراف الأولي بالعقود التي تتعلق بها التدفقات النقدية لمصاريف الاستحواذ قبل الاعتراف.

الاعتراف بالإيرادات بموجب منهج تخصيص الأقساط:

إن إيرادات التأمين للعقود المقاسة بموجب نموذج تخصيص الأقساط هي الأرباح المتوقعة من الأقساط التي ستدفع خلال الفترة. يحدد الافتراض أن الأقساط يجب أن يتم احتسابها بالتساوي (على أساس مرور الوقت) على مدى الفترة. أما إذا كان نمط الإفراج عن المخاطر خلال فترة التغطية يختلف جوهرياً عن الأساس المتساوي، يتم تخصيص متوقع الأقساط التي ستدفع للفترة بناءً على التوقيت المتوقع لمصروفات خدمات التأمين المتكبدة.

قياس مكون الخسارة للالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية بموجب نهج تخصيص الأقساط:

إذا كانت مجموعة من العقود محملة بالخسارة عند الاعتراف الأولي، أو أصبحت محملة بالخسارة لاحقاً، فيجب الاعتراف بالخسارة فوراً في مصروفات خدمات التأمين وزيادة الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية بالنسبة لتلك الخسارة. يتم احتساب هذه الخسارة على أنها الفرق بين التدفقات النقدية للوفاء المقاسة بموجب النموذج العام والالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية (باستثناء الخسارة) المقاسة بموجب نهج تخصيص الأقساط. ومع ذلك، عند احتساب التدفقات النقدية للوفاء المقاسة بموجب النموذج العام، يجب أن يكون مخصص الخصم متوافق مع مخصص احتساب الالتزام عن المطالبات المتكبدة. بالنسبة لمجموعة من عقود التأمين المقاسة بموجب نموذج تخصيص الأقساط حيث لا يتجاوز التأخير المتوقع بين تكبد المطالبات وتسويتها عن سنة واحدة، ويجوز للشركة أن تختار عدم خصم الالتزام عن المطالبات المتكبدة ومعاملة التدفقات النقدية للوفاء بموجب النموذج العام بطريقة متوافقة (في احتساب مكون الخسارة بموجب نهج تخصيص الأقساط).

إطار أهلية نهج تخصيص الأقساط:

المجموعات ذات فترة تغطية سنة واحدة أو أقل

تعتبر مجموعات معيار ٥٠ التي تبلغ فترة تغطيتها سنة واحدة أو أقل مؤهلة تلقائياً لنهج تخصيص الأقساط.

المجموعات التي يمكن أن تتجاوز فترة تغطيتها سنة واحدة

إن المجموعات التي تتضمن العقود التي تتجاوز فترة سنة واحدة غير مؤهلة تلقائياً لنهج تخصيص الأقساط، وتم تقييمهم بالنموذج العام.

نهج اختبار الأهلية الكمي:

إن المجموعات التي تتضمن العقود التي تتجاوز فترة سنة واحدة غير مؤهلة تلقائياً لنهج تخصيص الأقساط، وتم تقييمهم بالنموذج العام.

الأهمية في سياق اختبار أهلية نهج تخصيص الأقساط:

إن المجموعات التي تتضمن العقود التي تتجاوز فترة سنة واحدة غير مؤهلة تلقائياً لنهج تخصيص الأقساط، وتم تقييمهم بالنموذج العام.

معايير التباين الجوهري:

إن المجموعات التي تتضمن العقود التي تتجاوز فترة سنة واحدة غير مؤهلة تلقائياً لنهج تخصيص الأقساط، وتم تقييمهم بالنموذج العام.

قياس أفضل تقدير:

قياس الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية بموجب النموذج العام: يتضمن معيار ٥٠ التزام عقود التأمين، عند القياس الأولي واللاحق، مجموع الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية والالتزام عن المطالبات المتكبدة. يتضمن الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية من مجموع التزام أفضل تقدير وتعديل المخاطر وهامش الخدمة التعاقدية فيما يتعلق بالخدمة المستقبلية، في حين أن الالتزام عن المطالبات المتكبدة تضمن التزام أفضل تقدير وتعديل المخاطر فيما يتعلق بالخدمة السابقة فقط.

تابع - التغييرات في السياسات المحاسبية - إطار أهلية نهج تخصيص الأقساط:

إن مؤشر التزام أفضل تقدير هو أفضل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية. يوفر المعيار إرشادات حول تقدير هذه التدفقات النقدية، بما في ذلك أن تكون:

- متداولة وغير متحيزة.
- صريحة (خاصة فيما يتعلق بتعديلات المخاطر غير المالية والقيمة الزمنية للنقود)
- مستمدة بعد تحليل المعلومات حول التوقعات حول التغييرات المستقبلية مقارنة بالتجارب السابقة.
- تسمح بالتغييرات المستقبلية في التشريعات فقط إلى الحد الذي تم فيه فرض ذلك بشكل جوهري.
- غير شاملة أثر أي إعادة تأمين.
- ضمن حدود العقد.

بالنسبة للعقود المقاسة بموجب النموذج العام، يجب تحديد توقعات التدفقات النقدية المستقبلية فيما يتعلق بالمخاطر غير المنتهية على الأعمال القائمة على أساس أفضل التقدير. يتطلب حكم الخبراء في وضع أفضل افتراضات التقدير اللازمة لقياس التزام أفضل تقدير.

تشمل الافتراضات التي تتطلب مثل حكم الخبراء هذا فيما يتعلق بالالتزام أفضل تقدير للنموذج العام ما يلي:

- نسب المطالبات
- أنماط دفع المطالبات
- نمط استلام الأقساط
- مخصص الديون المدومة
- نسب المصروفات وأنماط دفع المصروفات
- توقع حدوث المخاطر
- معدلات الخصم
- افتراضات تخصيص القياس

كما يجب النظر في هذه الأحكام من حيث أصل إعادة التأمين للتغطية المتبقية، والتي يجب احتسابها باستخدام نهج متوافق مع العقود الأساسية.

قياس الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية بموجب نهج تخصيص الأقساط

بالنسبة للعقود المقاسة بموجب نهج تخصيص الأقساط، لغرض تقييم العقود المحملة بخسارة وكذلك قياس مكون الخسارة بموجب نموذج تخصيص الأقساط (إذا لزم الأمر)، يجب تحديد توقعات التدفقات النقدية المستقبلية فيما يتعلق بالمخاطر غير المنتهية على العقود القائمة على أساس أفضل التقدير. يتطلب حكم الخبراء في وضع أفضل افتراضات التقدير اللازمة لقياس التزام أفضل تقدير في تلك الحالة.

قياس الالتزام عن المطالبات المتكبدة

يجب تحديد تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية فيما يتعلق بالمطالبات المتكبدة بالفعل (المخاطر المنتهية) على أساس أفضل تقدير. بالإضافة إلى ذلك، ينبغي على الالتزام عن المطالبات المتكبدة تكوين مخصص للمخاطر غير المالية والقيمة الزمنية للنقود (مع بعض الاستثناءات).

لضمان الحصول على أفضل تقدير ينبغي النظر في العمليات التالية المستخدمة في مكونات الالتزام عن المطالبات المتكبدة (أي، مخصص التعويضات تحت التسوية ومخصص التعويضات المتكبدة ولم يتم الإبلاغ عنها ومخصص التعويضات المتكبدة ولم يتم الإبلاغ عنها بما يكفي):

- اشتقاق نمط التطوير.
- اختيار طرق التثليث المختلفة لفئات مختلفة أو لسنوات حوادث مختلفة.
- يجب إزالة أي هوامش ضمنية للحذر ضمن الأساليب المختارة.
- يجب إدراج مخصص مناسب للمصروفات.
- معدلات الخصم.

كما يجب النظر في هذه الأحكام من حيث أصل إعادة التأمين للمطالبات المتكبدة، والتي يجب احتسابها باستخدام نهج متوافق مع العقود الأساسية."

حكم الخبراء

مطلوب حكم الخبراء في وضع افتراضات لأفضل تقدير. يتطلب المعيار أن تفصح الشركة عن معلومات نوعية وكمية حول الأحكام الجوهرية - وكذلك أي تغييرات في تلك الأحكام - التي يتم إجراؤها عند تطبيق المعيار.

تعديل المخاطر:

طريقة احتساب تعديل المخاطر

يجب الاحتفاظ بالمسؤولية لعدم اليقين بشأن المخاطر غير المالية كجزء من التدفقات النقدية للوفاء بموجب معيار رقم ٥٠، يمثل ذلك من خلال تعديل المخاطر. إن تعديل المخاطر هو تعديل يعكس التعويض الذي تطلبه الشركة لتحمل حالة عدم اليقين بشأن مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية الناشئة عن المخاطر غير المالية. ويعكس التعويض الذي تطلبه شركة المهندس لتأمينات الحياة لعدم التمييز بين خدمة عقد ذو تدفقات نقدية ثابتة وعقد ذو مجموعة من النتائج غير المؤكدة، ولكن نفس القيمة الحالية المتوقعة. يعكس هذا التعويض ما يلي:

- درجة تجنب المخاطر.
- منافع التنويع التي تدرجها شركة المهندس لتأمينات الحياة في تحديد التعويض المطلوب.
- يجب إعداد تعديل واضح للمخاطر لكل من عقود التأمين الأساسية وعقود إعادة التأمين المحتفظ بها. يمثل تعديل المخاطر لمجموعة من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها مبلغ المخاطر غير المالية المحولة من قبل المتنازل (أي شركة التأمين) إلى شركة إعادة التأمين.
- لا يصف المعيار نهج التقدير الذي يجب استخدامه لاحتساب تعديل المخاطر أو النهج الذي يجب استخدامه لضبط المعايير الأساسية للتعويض الذي تطلبه شركة المهندس لتأمينات الحياة.

تطبيق المنهجية المختارة

يجب أن يشمل تعديل المخاطر جميع المخاطر غير المالية، بما في ذلك مخاطر التأمين (أي مخاطر الأقساط والاحتياطي والانقضاء والكوارث) والمخاطر غير المالية الأخرى مثل مخاطر المصروفات ومخاطر التشغيل غير العامة.

يتم استبعاد المخاطر التي لا تنشأ عن عقود التأمين، مثل مخاطر التشغيل العامة والمخاطر المالية من تعديل المخاطر. يجب السماح بافتراضات التضخم المتعلقة بالمخاطر غير المالية في تعديل المخاطر، على سبيل المثال تضخم المصروفات.

إعادة التأمين

يمثل تعديل المخاطر لمجموعة عقود إعادة التأمين المحتفظ بها مبلغ المخاطر غير المالية المحولة من قبل المحول (أي شركة التأمين) إلى شركة إعادة التأمين.

التنويع بين المخاطر

كما ذكر أعلاه، يجب أن يعكس تعديل المخاطر أيضا درجة منفعة التنويع.

مستوى الثقة المُفصّل عنه

يجب الإفصاح عن مستوى الثقة المتضمن في تعديل المخاطر المحسوب.
لا يحدد المعيار المستوى الذي يجب عنده الإفصاح عن مستوى الثقة عند إعداد التقارير المالية على مستوى الشركة أو المجموعة الموحدة.

التقسيم

لدى الشركة خيار حول ما إذا كانت ستقسم التغيرات في تعديل المخاطر نتيجة للتغيرات في المخاطر غير المالية والتغيرات في القيمة الزمنية للنقود والمخاطر المالية بين إيرادات التأمين وإيرادات أو مصروفات تمويل التأمين، على التوالي. ينطبق هذا على حساب تعديل المخاطر للنموذج العام للمسؤولية عن التغطية المتبقية فقط.

المصروفات:

تصنيف المصروفات

يتطلب المعيار تصنيف المصروفات إلى الفئات التالية:
مصروفات الاستحواذ المرتبطة وتتمثل في المصروفات المتكبدة في البيع، الاكتتاب وبدء مجموعة من عقود التأمين.
مصروفات الصيانة المرتبطة وتتمثل في سياسة الإدارة وتكاليف معالجة المطالبات وتخصيص المصروفات العامة الثابتة والمتغيرة.
المصروفات غير المرتبطة وتتمثل في جميع المصروفات المتبقية، بما في ذلك تكاليف التطوير والتدريب.

المخصص لمجموعة التأمين

يتطلب المعيار تخصيص كل من التدفقات النقدية للمصروفات الفعلية والمتوقعة على مستوى مجموعة التأمين للالتزام عن التغطية المتبقية وعلى مستوى المحفظة للالتزام عن المطالبات المتكبدة.

مصروفات إعادة التأمين

يتطلب المعيار معالجة متوافقة مع افتراضات المصروفات بين عقد إعادة التأمين الأساسي وعقد إعادة التأمين.

تكاليف الاستحواذ قبل الاعتراف

"يتطلب المعيار استخدام طريقة منهجية ومنطقية لتخصيص التدفقات النقدية للاستحواذ على عقود التأمين الخاصة بمجموعات عقود التأمين التي تتعلق فيها هذه التكاليف بأكثر من مجموعة واحدة ولا يتم الاعتراف بالمصروفات عند تطبيقها. يتطلب المعيار من الشركة إنشاء أصل للتدفقات النقدية للاستحواذ المدفوعة لمجموعة العقود غير المعترف بها مع عدم الاعتراف بالأصول لاحقاً بمجرد الاعتراف بمجموعة العقود.
ينص المعيار على أن تقوم الشركة بتخصيص التدفقات النقدية للاستحواذ على عقود التأمين العائدة مباشرة إلى مجموعة من عقود التأمين لتلك المجموعة وكذلك إلى المجموعات التي تشمل عقود التأمين المتوقع أن تنشأ من تجديد عقود التأمين في تلك المجموعة. في مثل هذه الحالات، من الممكن توزيع تكاليف الاستحواذ المقدمة باستخدام طريقة منهجية ومنطقية على المجموعات المستقبلية. يفترض المعيار بشكل أساسي أنه سيتم استرداد هذه التكاليف من العقود المستقبلية، وبالتالي لا يلزم تخصيصها للعقد الحالي.

يتطلب المعيار إجراء تقييم لأي تغييرات في إمكانية الاسترداد المتوقعة لتكاليف الاستحواذ من مجموعة العقود المستقبلية في تاريخ كل تقييم. بناءً على التقييم، يجب أن تضمحل قيمة الأصل أو يتم رد الاضمحلال في القيمة السابقة. يجب الاعتراف بهذه التغييرات مباشرة في قائمة الربح أو الخسارة.

يتطلب المعيار ألا يتجاوز أي جزء من الأصل المخصص لمجموعة العقود المستقبلية صافي الدخل المتوقع من ذلك العقد. في مثل هذه الحالات، سيؤدي تخصيص تكاليف الاستحواذ لمجموعة العقود إلى أن تصبح المجموعة محملة بالخسائر. وبالتالي، يجب أن يتم تخفيض قيمة الأصل حتى لا يؤدي المبلغ المخصص إلى أن يصبح العقد في موضع خسارة (إلى حد أدنى لقيمة الأصل وهو صفر)، بحيث لا يتم تأجيل الخسائر إلى فترات مستقبلية."

خصم واستخلاص منحنيات العائد:
إيرادات/ (مصرفات) تمويل التأمين: الأسعار الآجلة مقابل أسعار الصرف للحظية
يجوز للشركة استخدام أسعار الصرف للحظية أو الأسعار الآجلة.

معدلات الخصم
يتطلب المعيار تعديل عوائد الفائدة الملاحظة في السوق لكي:
▪ تعكس خصائص التدفقات النقدية، وتحديد الحجم والتوقيت وعدم التأكد والعملية،
▪ حساب خصائص السيولة للعقد،
▪ استبعاد مخاطر الائتمان من معدلات السوق الملاحظة، و
▪ تسمح بأثر التضخم، اعتماداً على طبيعة التدفقات النقدية (حقيقية أو اسمية) - سواء ضمناً أو صراحةً.
علاوة على ذلك، يحدد المعيار أي منحني العائد الذي يجب استخدامه لكل عنصر من عناصر قياس التزامات عقد التأمين (على سبيل المثال، المعدلات كما في تاريخ التقييم، والمعدلات كما في بداية مجموعة العقود، والمعدلات كما في تاريخ المطالبة، وما إلى ذلك).
عندما تكون معلومات السوق المتاحة لتحديد معدلات الخصم المطبقة محددة، يجب تطبيق الحكم الشخصي للخبراء.

التنازلي مقابل التصاعدي
يسمح المعيار باتباع نهجين لاستخلاص منحنيات العائد - النهج التنازلي والنهج التصاعدي ونقطة البداية للنهج التنازلي هي عموماً عوائد سندات الشركات بما يتناسب مع العملة والسيولة ومدة العقود تحت القياس. يتم تحديد معدل الخصم من عوائد السندات هذه بعد إزالة العوامل التي ليست لها صلة بعقود التأمين، مثل مخصصات التعثر عن السداد المرتبطة بالطرف المقابل، ومخصص لأي عدم تطابق بين الأصول والالتزامات من حيث القيمة والتوقيت.
وفي الوقت نفسه، فإن نقطة البداية للنهج التصاعدي هي منحني السيولة الخالي من المخاطر للعملة المناسبة، والمعدل لخصائص السيولة لعقود التأمين.

خصائص التدفقات النقدية
يتطلب المعيار من الشركة أن تسمح بخصائص التدفقات النقدية (الحجم والتوقيت وعدم التأكد والعملية).
سيولة عقود التأمين
يجب أن تعكس معدلات الخصم المستخدمة أيضاً خصائص السيولة للعقد ككل. يتطلب المعيار أنه إذا كان من الممكن إجبار الشركة على سداد مدفوعات قبل وقوع الأحداث المؤمن عليها، فسيتم اعتبار العقد سائلاً من وجهة نظر حامل عقد التأمين. إن حامل الوثيقة، بحكم التعريف، هو حامل عقد التأمين، وبالتالي إذا كان لدى حامل وثيقة التأمين خيار الفسخ قبل وقوع الحدث المؤمن عليه، يمكن اعتبار العقد سائلاً.
وبالتالي، يمكن النظر إلى سيولة عقد التأمين على أنها تسهيل لحامل العقد للتخلص من العقد أو فسخه وقدرته على شراء عقد بمستويات تغطية مماثلة في السوق.

التخلص من مخاطر الائتمان
يتطلب المعيار استبعاد مخاطر الائتمان من معدلات الخصم الناشئة من الأصول المتداولة في السوق. ولا يشترط ذلك في النهج التصاعدي لتحديد معدلات الخصم، حيث أن نقطة البداية لهذه المعدلات هي عائد السندات الحكومية الخالي من المخاطر، ولكنه مطلوب إذا تم استخدام النهج التنازلي، حيث تكون نقطة البداية عادةً هي سندات الشركات (من أجل الحصول على عدم السيولة).

التدفقات النقدية التي تختلف مع البند الأساسي

"وفقاً للمعيار، هناك نهجين يمكن اتخاذهما لتحديد معدلات الخصم للتدفقات النقدية التي تختلف مع البند الأساسي. يمكن تعديل أفضل تقديرات التدفقات النقدية المتوقعة، بما في ذلك خصائص السيولة وخصائص مخاطر الائتمان (من بين خصائص المخاطر الأخرى)، ثم يتم تخفيضها باستخدام المعدلات الخالية من المخاطر. بدلاً من ذلك، إذا لم يتم تعديل أفضل تقديرات التدفقات النقدية لخصائص المخاطر المذكورة أعلاه، يمكن السماح بالمخاطر المتأصلة في التدفقات النقدية في معدلات الخصم. لذلك، يمكن استخدام منحني العائد المحدد باستخدام النهج التصاعدي كمنحني خصم في هذه الحالة.

في حالة أن كل أو بعض التدفقات النقدية المستقبلية بموجب العقد متصلة بالعوائد على البنود الأساسية، وكذلك عندما يكون هناك حد أدنى، يجب مراعاة الفقرات المشار إليها أعلاه عند استخلاص معدلات الخصم المناسبة للاستخدام."

مخصص التضخم

يتطلب المعيار أن تسمح معدلات الخصم بالتضخم بشكل مناسب، باستخدام معدلات السوق الضمنية حيثما أمكن.

استخلاص منحنيات العائد المثبتة

تعتبر معدلات الخصم التي تعكس ظروف السوق في تاريخ الاعتراف المبني بمجموعة العقود (المعدلات المثبتة) ضرورية في عدد من الحالات، بما في ذلك:

- لتجميع الفائدة على هامش الخدمة التعاقدية بالإضافة إلى قياس التغيرات في هامش الخدمة التعاقدية للعقود دون خصائص المشاركة المباشرة.
- بالنسبة لمجموعات العقود التي تم قياسها بموجب نموذج تخصيص الأقساط الذي يحتوي على عنصر تمويل هام، يتم استخدام المعدلات المحسوبة عند الاعتراف الأولي لتعديل القيمة الدفترية للالتزام بالتغطية المتبقية.
- لتحديد التقسيم بين إيرادات أو مصروفات تمويل التأمين وبين الربح والخسارة والدخل الشامل الآخر إذا اختارت الشركة ذلك.

يمكن تحديد منحنيات العائد المجمدة باستخدام الخيارات التالية لكل مجموعة:

١. المنحني في تاريخ بدء المجموعة،
٢. المنحني في منتصف فترة تشغيل المجموعة،
٣. المنحني عند النقطة الزمنية للمتوسط المرجح للمجموعة، و
٤. تم حل منحني العائد المرجح مرة أخرى للأسعار الأجلة المناسبة في كل نقطة زمنية."

النموذج العام لقياس هامش الخدمة التعاقدية:

قياس هامش الخدمة التعاقدية - الاعتراف الأولي

يتم تحديد قيمة هامش الخدمة التعاقدية عند الاعتراف الأولي مساوياً للقيمة الحالية المتوقعة للأرباح المستقبلية، بشرط ألا يكون العقد محمل بالخسائر. يتكون هامش الخدمة التعاقدية من البنود التالية عند الاعتراف الأولي:

- ١- الاعتراف الأولي للتدفقات النقدية للوفاء؛
- ٢- استبعاد أي أصل معترف به للتدفقات النقدية المتعلقة بالاستحواذ؛
- ٣- استبعاد أي أصل أو التزام آخر للتدفقات النقدية المتعلقة بمجموعة العقود؛ و
- ٤- التدفقات النقدية الناشئة عن العقود في المجموعة في تاريخ الاعتراف الأولي.

قياس هامش الخدمة التعاقدية - القياس اللاحق

إن هامش الخدمة التعاقدية عند القياس اللاحق (للمجموعات ذات هامش خدمة تعاقدية إيجابية) هو هامش الخدمة التعاقدية في بداية الفترة أو الاعتراف الأولي بالإضافة إلى:

- ١- هامش الخدمة التعاقدية للعقود الجديدة المعترف بها لأول مرة في فترة إعداد التقارير المالية الحالية.
- ٢- تراكم الفائدة على القيمة الدفترية لهامش الخدمة التعاقدية الذي تم تنفيذه عند منحني العائد المطبق في بداية مجموعة العقود.

- ٣- التغيرات في التدفقات النقدية للوفاء المتعلقة بالخدمة المستقبلية إلى الحد الذي لا يؤدي فيه ذلك إلى هامش خدمة تعاقدية سلبي الذي يتكون من:
(أ) الأقساط الفعلية مقابل الأقساط المتوقع استلامها وتكاليف الاستحواذ المدفوعة الفعلية مقابل تكاليف الاستحواذ المتوقع دفعها في الفترة المتعلقة بالخدمة المستقبلية.
(ب) التغيرات في تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية في الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية باستثناء تلك المتعلقة بتأثير القيمة الزمنية للنقود وتأثير المخاطر المالية والتغيرات الناتجة عنها.
(ج) الفروق بين أي عنصر استثمار من المتوقع أن يصبح مستحق الدفع.
٤- التغيرات في تعديل المخاطر الخاصة بالالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية المتعلقة بالخدمة المستقبلية.
٥- تأثير أي فروق لصرف العملات.
٦- جزء من هامش الخدمة التعاقدية المُعترف به كإيرادات تأمين للخدمات المقدمة.

قياس هامش الخدمة التعاقدية - تعديلات الخبرة
يجب أن تقوم الأقساط الفعلية والأقساط المتوقعة المتعلقة بالتدفقات النقدية وعناصر الاستثمار مستحقة الدفع بتعديل هامش الخدمة التعاقدية.

قياس هامش الخدمة التعاقدية - استهلاك الإيرادات
يتطلب المعيار أن يتم تخصيص جزء من هامش الخدمة التعاقدية للإيرادات في كل فترة بما يتماشى مع الخدمات المقدمة في تلك الفترة بالنسبة إلى إجمالي الخدمات التي لا يزال من المتوقع تقديمها (أي ٦) في المعادلة أعلاه).

تعديل التدفقات النقدية لحسابات هامش الخدمة التعاقدية (ربع سنوي مقابل سنوي)
يتيح المعيار للشركة تعديل التقديرات المحاسبية التي تم إجراؤها في التقارير الدورية عند إنتاج القوائم المالية السنوية. هذا يوفر الاختيار بين استخدام هامش الخدمة التعاقدية المحسوب في النتائج الدورية كنقطة بداية لحساب نهاية السنة أو استخدام هامش الخدمة التعاقدية من القوائم المالية السنوية السابقة كنقطة بداية لحساب هامش الخدمة التعاقدية في نهاية السنة.

قياس العقود المحملة بالخسائر بموجب النموذج العام عند الاعتراف الأولي
يجب احتساب مكون الخسائر لمجموعات العقود التي تكون محملة بالخسائر عند الاعتراف الأولي أو عندما تصبح محملة بالخسائر عند القياس اللاحق.

يمثل مكون الخسائر جزء من الالتزام بأفضل تقدير وتعديل المخاطر الذي لا يكفي القسط لتغطيته. وبالتالي فهو ليس التزاماً إضافياً كما هو حال هامش الخدمة التعاقدية. وعندما ينتج عن حساب هامش الخدمة التعاقدية مبلغ سالب للمرة الأولى، يتم تحديد مكون الخسائر بالقيمة المطلقة لهذا المبلغ. ويتم الاعتراف بهذا المبلغ على الفور كخسارة في قائمة الإيرادات والمصروفات.

قياس العقود المحملة بالخسائر بموجب النموذج العام القياس اللاحق

في الفترات اللاحقة، يتم تعديل مكون الخسائر على النحو التالي:

- ١- التخصيص المنهجي لمكون الخسائر فيما يتعلق بما يلي:
(أ) رد المطالبات والمصروفات المتوقعة لمصروفات خدمات التأمين المتكبدة خلال الفترة.
(ب) التغيرات في تعديل المخاطر المعترف بها لرد المخاطر.
(ج) التغيرات في التدفقات النقدية للوفاء المتعلقة بتأثير القيمة الزمنية للنقود أو لأي تغيرات أخرى.
٢- فتح مكون الخسائر للتغيرات في التدفقات النقدية للوفاء المتعلقة بالخدمات المستقبلية، والتي قد تزيد أو تقلل من مكون الخسائر. يتم إجراء التخفيضات حتى النقطة التي ينتهي فيها مكون الخسائر ويتم إعداد هامش خدمة تعاقدية للتغيرات الزائدة.

الاستبعاد

يمكن أن يحدث الاستبعاد نتيجة لانتهاء عقد التأمين أو بيع العقد لطرف آخر أو تعديله، وفي هذا التعديل بتعريف الاستبعاد. يتم الاستبعاد على النحو التالي بالنسبة للعقود التي يتم قياسها بموجب النموذج العام:

- ١- يتم تعديل القيمة الحالية للتدفقات النقدية للوفاء لمجموعة العقود بحيث تكون مساوية للصفر.
 - ٢- يتم تعديل هامش الخدمة التعاقدية أو مكون الخسائر على النحو التالي:
(أ) إذا لم يكن الاستبعاد ناتجاً عن التحويل إلى طرف آخر أو عن التعديل: يكون التغيير الكامل في التدفقات النقدية للوفاء كما هو مشار إليها في النقطة السابقة (في نقطة ١).
(ب) إذا تم نقل العقد إلى طرف آخر: التغيير الكامل في التدفقات النقدية للوفاء المشار إليها في (١)، ناقصاً القسط الذي يتقاضاه الطرف الآخر؛ أو
(ج) إذا تم استبعاد العقد نتيجةً لتعديل: التغيير الكامل في التدفقات النقدية اللازمة للوفاء المشار إليها في (١)، ناقصاً القسط الذي كانت ستتقاضاه شركة المهندسين لتأمينات الحياة لو أنها أبرمت عقداً بشروط مماثلة للعقد الجديد في تاريخ تعديل العقد، ناقصاً أي قسط إضافي يتم تحميله مقابل التعديل.
- وينبغي تخفيض عدد وحدات التغطية للتغطية المتبقية المتوقعة بعدد وحدات التغطية التي يمثلها العقد المستبعد.

توقعات هامش الخدمة التعاقدية

يتطلب المعيار أن تقدم الشركة معلومات حول الوقت الذي تتوقع فيه الاعتراف بهامش الخدمة التعاقدية المتبقي في تاريخ إعداد التقارير المالية. يجب أن تكون هذه المعلومات كمية، ويجب إظهارها بشكل منفصل بالنسبة لعقود التأمين الصادرة وعقود إعادة التأمين المحتفظ بها.

حساب هامش الخدمة التعاقدية عند الاعتراف الأولي بالنسبة لعقود إعادة التأمين

إن حساب هامش الخدمة التعاقدية عند الاعتراف الأولي بالنسبة لعقود إعادة التأمين هو نفسه بالنسبة لعقود التأمين مع وجود الاستثناءين التاليين:

- يمكن أن يكون هامش الخدمة التعاقدية سالباً، وبالتالي، لن يتم الاعتراف بصافي تكلفة عقود إعادة التأمين مقدماً كما هو الحال في عقود التأمين المحملة بالخسائر. إن الاستثناء الوحيد هو عندما تكون عقود إعادة التأمين المبرمة للحماية من التطورات السلبية على المطالبات التي تم تكبدها بالفعل. وفي مثل هذه الحالات، يتم الاعتراف بأي تكلفة صافية لهذه العقود على الفور.
- يتم تعديل هامش الخدمة التعاقدية للاسترداد المتوقع للخسائر من عقود التأمين الأساسية المحملة بالخسائر.

حساب هامش الخدمة التعاقدية عند القياس اللاحق لعقود إعادة التأمين

إن حساب هامش الخدمة التعاقدية عند القياس اللاحق لعقود إعادة التأمين يتم بنفس الطريقة المستخدمة لعقود التأمين باستثناء ما يلي:

- فتح هامش الخدمة التعاقدية للتغيرات في التدفقات النقدية للوفاء المتعلقة بالخدمات المستقبلية فقط إذا كانت التغيرات تنشأ من فتح هامش الخدمة التعاقدية لعقود التأمين الأساسية. ويكون هذا مناسباً في الحالات التالية:
- إذا كانت عقود التأمين الأساسية محملة بالخسائر.
- إذا تم قياس عقود التأمين الأساسية بموجب نهج تخصيص الأقساط.
- يتم تعديل هامش الخدمة التعاقدية لأي تغيرات في قياس مكون استرداد الخسائر. فيما يلي توضيح ذلك بمزيد من التفاصيل.

يسمح المعيار باسترداد الخسائر المعترف بها في عقود التأمين التي تمت إعادة تأمينها، بشرط أن يتم الاعتراف بمجموعة عقود إعادة التأمين في أو قبل التاريخ الذي تم فيه الاعتراف بالخسائر الأولية.

يتم استرداد الخسائر عن طريق تعديل هامش الخدمة التعاقدية لمجموعة عقود إعادة التأمين من خلال الاسترداد المتوقع للخسائر من عقود إعادة التأمين. يشار إلى التعديل على أنه مكون استرداد الخسائر ويتم الاعتراف به كإيرادات لإجراء مقاصة للخسائر المعترف بها في عقود التأمين الأساسية جزئياً.

يتم حساب مكون استرداد الخسائر على أساس نسبة المطالبات المتوقعة المستردة على عقود إعادة التأمين إلى المطالبات المتوقعة المتكبدة على عقود التأمين الأساسية.

إعادة التأمين

تصنيف عقود إعادة التأمين

يجب أن ينطبق معيار ٥٠ على عقود إعادة التأمين التي تحتفظ بها شركة التأمين. بالإضافة إلى ذلك، يحدد المعيار الحاجة إلى وجود نقل جوهري لمخاطر التأمين. ومع ذلك، في حالة عقد إعادة التأمين، يوضح الملحق (ب) من المعيار أنه يتم نقل مخاطر التأمين الجوهرية بموجب عقد إعادة التأمين حتى عندما لا تتعرض الشركة لاحتمالية حدوث خسائر جوهريّة نتيجة للعقد.

جميع المتطلبات الأخرى لعقود التأمين المباشر المتعلقة بالتعديل والفصل والدمج تنطبق أيضًا على عقود إعادة التأمين.

مستوى التجميع - عقود إعادة التأمين المبرمة

وبالنسبة لعقود التأمين الصادرة، فيجب على الشركة تحديد محافظ عقود إعادة التأمين التي تخضع لمخاطر مماثلة وتتم إدارتها معًا. يجب بعد ذلك تقسيم العقود ضمن المحفظة إلى مجموعات حسب تاريخ الإصدار، وبحد أقصى بفارق زمني لا يتجاوز سنة واحدة.

عند بداية النشاط، يجب تقسيم مجموعة السنوات إلى "مجموعات" لتفصل، على الأقل، عقود إعادة التأمين بين تلك التي تمثل صافي الربح عند الاعتراف الأولي وصافي التكلفة عند الاعتراف الأولي، ولكن ليس لديها احتمالية جوهريّة لتمثل صافي الربح، عن العقود المتبقية.

حدود عقود إعادة التأمين

يجب الاعتراف بالعقد بالكامل لجميع عقود التأمين الأساسية المتوقع كتابتها ضمن حدود عقد إعادة التأمين.

الاعتراف بعقود إعادة التأمين

يجب مراعاة البنود التالية عند تحديد تاريخ الاعتراف الأولي بمجموعة من عقود إعادة التأمين:

- تواريخ بدء تغطية إعادة التأمين لعقود إعادة التأمين في المجموعة.
- اللحظة التي يتم فيها الاعتراف بالعقود الأساسية المحملة بالخسائر.
- نوع عقد إعادة التأمين (سواء كان تناسبيًا أو غير تناسبي).
- وفي حال كان عقد إعادة التأمين تناسبيًا، فتاريخ الاعتراف الأولي بعقود التأمين الأساسية لمجموعة من عقود إعادة التأمين.

نموذج قياس عقود إعادة التأمين

يمكن تطبيق نموذج تخصيص الأقساط فقط على مجموعات عقود إعادة التأمين حيث:

- يمكن أن يؤدي النموذج إلى قياس لا يختلف عن ذلك المستخدم في النموذج العام، أو
- إذا كانت فترة تغطية المجموعة أقل من أو تساوي سنة واحدة.

القياس الأمثل لعقود إعادة التأمين

يجب أن تكون الافتراضات المستخدمة في نمذجة عقود إعادة التأمين متسقة مع تلك المستخدمة في نمذجة عقود التأمين الأساسية الصادرة. كما ينبغي تطبيق افتراض إضافي بشأن أثر عدم أداء شركة إعادة التأمين على التدفقات النقدية اللازمة للوفاء على أساس أفضل تقدير.

تعديل المخاطر لعقود إعادة التأمين

إن تعديل المخاطر لمجموعات إعادة التأمين هي الفرق بين تعديل المخاطر على مستوى إجمالي وصافي عقود إعادة التأمين.

مكون استرداد خسائر إعادة التأمين

ستقوم شركة المهندس لتأمينات الحياة بتقييم مكون استرداد إعادة التأمين. وبحسب ذلك على النحو التالي: عنصر الخسارة في العقود مضروباً في نسبة المطالبات المتوقعة المستردة من عقد إعادة التأمين إلى المطالبات المتوقعة حدوثها على العقود.

في حال كان لدى المجموعة المعنية تغطية إعادة تأمين غير نسبية/تجاوز خسارة، سيتم بعد ذلك تطبيق الحسابات اللازمة على مكون الخسارة لاشتقاق مكون استرداد خسائر إعادة التأمين.

التحول:

تاريخ السريان

يتمثل الشرط في قيام الشركة بتطبيق معيار المحاسبة المصري ٥٠ لفترات إعداد التقارير المالية السنوية التي تبدأ في أو بعد ١ يناير ٢٠٢٥.

التحول

ينص المعيار على ثلاثة مناهج للتحول، على وجه التحديد النهج بآثر رجعي كامل، ونهج التعديل بآثر رجعي (إلى الحد الذي يكون فيه النهج بآثر رجعي كامل "غير عملياً") ونهج القيمة العادلة (إلى الحد الذي لا يمكن فيه الحصول على معلومات معقولة وداعمة "بدون تكلفة أو جهد غير مبررين" أو في حالة وجود مجموعة من عقود التأمين ذات ميزات المشاركة المباشرة).

معلومات مقارنة

توفر المتطلبات خياراً من حيث المعلومات الإضافية (أكثر من الحد الأدنى من المعلومات) التي يمكن تقديمها قبل التطبيق الأولي.

الإفصاحات:

مستوى تفصيل الإفصاحات

يتطلب معيار ٥٠ الإفصاح عن المعلومات النوعية والكمية فيما يتعلق بما يلي:

- المبالغ المعترف بها في القوائم المالية؛
 - الأحكام الهامة الصادرة عند تطبيق معيار ٥٠؛ و
 - طبيعة ومدى المخاطر الناتجة عن العقود في نطاق معيار ٥٠.
- يمكن أن يكون مستوى التفصيل الذي يتم عنده الإبلاغ عن النتائج عند مستوى تجميع أعلى من محافظ معيار ٥٠. يجب أن يتوافق أي تجميع يتم إجراؤه مع معيار المحاسبة الدولي رقم ١.

الإفصاح عن المبالغ المعترف بها:

العقود المؤهلة لنموذج تخصيص الأقساط ومتطلبات الإفصاح عن قرارات السياسة

- بالنسبة لعقود نهج تخصيص الأقساط، يتطلب المعيار الإفصاح عما يلي:
- على أي أساس قابلية العقود للقياس وفقاً لنهج تخصيص الأقساط؛
 - ما إذا كان يتم تعديل نموذج تخصيص الأقساط لقياس الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية باستثناء مكون الخسارة نموذج تخصيص الأقساط لمكون الخسارة والمسؤولية عن المطالبات المتكبدة وفقاً للقيمة الزمنية للنقود أم لا؛ و
 - ما إذا كان يتم استهلاك التدفقات النقدية للاقتناء على مدى عمر العقد في احتساب نموذج تخصيص الأقساط لقياس الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية باستثناء مكون الخسارة أم لا.

الإفصاح عن المبالغ المعترف بها:

نتائج خدمة التأمين - متطلبات جميع نماذج القياس

يتطلب المعيار الإفصاح عن مزيد من التفاصيل لشرح نتائج خدمة التأمين. يتم تحديد التفاصيل الإضافية كونها نسوية لإجمالي أصول/التزامات التأمين منذ تاريخ الافتتاح حتى الإقفال وتقسّم بموجب المسؤولية عن المطالبات المتكبدة (حيث تُظهر بشكل منفصل كلا الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية باستثناء مكون الخسارة ومكون الخسارة) والمسؤولية عن المطالبات المتكبدة (حيث تُظهر بشكل منفصل كلا القيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المقدرة وتعديل المخاطر). يجب أن تتضمن التسوية البنود الواردة في قائمة الدخل التالية:

- إيرادات التأمين.
- مصروفات خدمات التأمين، وتقسّم بموجب:
- المطالبات المتكبدة والمصروفات الأخرى العائدة مباشرة إلى العقد،
- استهلاك التدفقات النقدية الخاصة باقتناء التأمين،
- التغييرات في الخدمة السابقة - التعديلات على المسؤولية عن المطالبات المتكبدة، و
- الخسائر المعترف بها على العقود المحملة بالخسائر ورد هذه الخسائر.

- مكونات الاستثمار المستحقة الدفع بالإضافة إلى تعويض التأمين الشامل.
- يجب أن تتضمن التسوية أيضا بنود التدفقات النقدية التالية:
- الأقساط المستلمة للعقود الصادرة (أو المدفوعة لعقود إعادة التأمين المحتفظ بها)،
- التدفقات النقدية الخاصة باقتناء التأمين المسددة، و
- المطالبات المتكبدة (أو المبالغ المستردة المتكبدة التي تم استلامها بغرض إعادة التأمين) والمصروفات المدفوعة.
- تشمل البنود النهائية المدرجة في التسوية فيما يلي:
- تأثير التغيرات في مخاطر عدم أداء شركات إعادة التأمين (أي التغيرات في مخاطر تعثر شركة إعادة التأمين في السداد أو عدم سدادها للمبالغ المستردة المتوقعة)،
- إيرادات أو مصروفات تمويل التأمين، و
- أي بنود أخرى يجب مراعاتها لشرح التغيرات في القيمة الدفترية. لا يتوقع تحقيق مثل هذه البنود حالياً.
- يتطلب إجراء تسوية مماثلة لإعادة التأمين.

الإفصاح عن المبالغ المعترف بها:

نتائج خدمات التأمين - إفصاحات النموذج العام الإضافية المطلوبة

"يتطلب المعيار الإفصاح عن التفاصيل الإضافية لشرح مكونات القياس الخاصة بنتائج خدمات التأمين للعقود التي يتم قياسها وفقاً للنموذج العام.

يتم تحديد أول بنود هذه التفاصيل الإضافية كونها تسوية لإجمالي أصول/ التزامات التأمين منذ تاريخ الافتتاح حتى الإقفال وتقسّم بموجب القيمة الحالية المتوقعة للتدفقات النقدية المستقبلية، وتعديل المخاطر وهامش الخدمة التعاقدية (مقسوماً على العقود التي يُطبق عليها نهج التعديل بأثر رجعي ونهج القيمة العادلة والعقود أخرى).

يتطلب ذلك من شركة المهندسين لتأمينات الحياة إظهار الحركات التالية في التسوية:

- تتضمن التغيرات المتعلقة بالخدمات الحالية التالي:
 - هامش الخدمة التعاقدية للخدمات المقدمة،
 - الإصدار الوارد في تعديل المخاطر، غير المتعلق بالخدمات المستقبلية أو الخدمات السابقة؛
 - تعديلات الخبرة.
 - تتضمن التغيرات المتعلقة بالخدمات المستقبلية التالي:
 - هامش الخدمة التعاقدية من العقود المعترف بها أولاً في الفترة،
 - التغيرات في التقديرات التي تعدل هامش الخدمة التعاقدية،
 - التغيرات في التقديرات التي تؤدي إلى الخسائر ورد الخسائر في العقود المرهقة.
 - تتضمن التغيرات المتعلقة بالخدمات السابقة التالي:
 - التغيرات في التدفقات النقدية للوفاء المتعلقة بالمسؤولية عن المطالبات المتكبدة.
- يجب أن تتضمن التسوية أيضا بنود التدفقات النقدية التالية:
- الأقساط المستلمة للعقود الصادرة (أو المدفوعة لعقود إعادة التأمين المحتفظ بها)،
 - التدفقات النقدية الخاصة باقتناء التأمين المسددة، و
 - المطالبات المتكبدة (أو المبالغ المستردة المتكبدة التي تم استلامها بغرض إعادة التأمين) والمصروفات المدفوعة.
- يتطلب إجراء تسوية مماثلة لإعادة التأمين.
- ثانياً، يجب الإفصاح عن المكونات التي تتضمن إيرادات خدمات التأمين للعقود التي لا تطبق نموذج تخصيص الأقساط في جدول منفصل على النحو التالي:
- المطالبات المتكبدة المتوقعة والمصروفات الأخرى بعد تخصيص مكون الخسارة؛

تابع - التغيرات في السياسات المحاسبية

- التغير في تعديل المخاطر بالنسبة للمخاطر التي تنتهي صلاحيتها بعد تخصيص مكون الخسارة؛
 - هامش الخدمة التعاقدية الذي تم الاعتراف به في الربح أو الخسارة عن الخدمات المقدمة؛
 - الأقساط (والتدفقات النقدية الأخرى ذات الصلة) بموجب عامل تعديل الخبرة فيما يتعلق بالخدمة الحالية؛
 - استرداد التدفقات النقدية الخاصة باقتناء التأمين.
- ثالثاً، يجب تقسيم الالتزام المعترف به عند بداية النشاط لجميع العقود الجديدة التي لا تطبق نهج تخصيص الأقساط، والمدرجة ضمن الفترة (أي الأعمال الجديدة)، والإفصاح عنه على النحو التالي:
- تقديرات إجمالي القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة، مقسومة على التدفقات النقدية الخاصة باقتناء التأمين وغيرها من المبالغ الصادرة المتوقعة؛
 - تقديرات القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة،
 - علاوة التعديل الأسمية
 - تعديل المخاطر؛ و
 - هامش الخدمة التعاقدية."

الإفصاح عن المبالغ المعترف بها:

نتائج خدمات التأمين - إيرادات أو مصروفات التمويل

يوفر المعيار خيار عرض الإيرادات أو المصروفات من عقود إعادة التأمين على النحو التالي:

- مبلغ واحد في نتيجة خدمات التأمين؛ أو
- كمبالغ منفصلة في نتيجة خدمات التأمين كما يلي:
 - المبالغ المشروطة بسجل المطالبات والتي يتم عرضها كإيرادات إعادة التأمين؛
 - المبالغ غير المشروطة بسجل المطالبات والتي تُعامل كإيرادات إعادة التأمين.

يظهر احتساب هذه البنود كما يلي:

سيتم احتساب مصروفات إعادة التأمين على النحو التالي:

- ١ - المطالبات التأمينية والمصروفات الأخرى التي تم استردادها في الفترة المقاسة بالمبالغ المتوقعة تكبدها في بداية الفترة، باستثناء سداد مكونات الاستثمار.
 - ٢ - التغيرات في معدل المخاطر، باستثناء:
 - التغيرات المدرجة في إيرادات أو مصروفات التمويل من عقود إعادة التأمين المحتفظ بها؛ و
 - التغيرات المتعلقة بالتغطية المستقبلية (التي تؤدي إلى تعديل هامش الخدمة التعاقدية)
 - ٣ - مبالغ هامش الخدمة التعاقدية المعترف بها في الأرباح أو الخسائر للخدمات التي تم استلامها في الفترة.
 - ٤ - الأقساط بموجب عامل تعديل الخبرة المتنازل عنها والمتعلقة بالخدمات السابقة والحالية.
 - ٥ - التغيرات في مكون استرداد الخسارة.
 - ٦ - المصروفات المتكبدة الأخرى العائدة مباشرة إلى عقد إعادة التأمين.
- سيتم احتساب إيرادات إعادة التأمين على النحو التالي:
- ١ - المطالبات الفعلية المتكبدة والتي تم استردادها.
 - ٢ - التغيرات المتعلقة بالخدمات السابقة - تعديلات على مبالغ المطالبات المتكبدة التي تم استردادها.

الإفصاح عن الأحكام الهامة التي تم اتخاذها

يتطلب الإفصاح عن جميع الأحكام التي تم اتخاذها عند إتمام القوائم المالية، بما في ذلك المنهجية المطبقة والمدخلات المستخدمة وعملية وضع الافتراضات. ستكون كذلك المعلومات الكمية المتعلقة بالمدخلات المستخدمة مطلوبة عندما يكون ذلك عملياً.

تحليل إيرادات التأمين

كما يتطلب المعيار الإفصاح عن المكونات التي تشكل إيرادات خدمات التأمين للعقود التي يتم قياسها طبقاً للنموذج العام. يجب عرض ذلك بشكل منفصل لجميع القطاعات المفصّل عنها في القوائم المالية.

إفصاحات الأعمال الجديدة

يتطلب المعيار تقسيم الالتزام المعترف به منذ بداية النشاط لجميع العقود الجديدة التي لا تطبق نهج تخصيص الأقساط، والمدرجة ضمن الفترة (أي الأعمال الجديدة) إلى مكوناتها المنفصلة. ويكون ذلك مطلوباً أيضاً لعقود إعادة التأمين الجديدة. يجب عرض ذلك بشكل منفصل لجميع القطاعات المفصّل عنها في القوائم المالية.

الإفصاحات الخاصة بفترة التحول

يتطلب المعيار الإفصاح عن تأثير قياس مجموعات العقود في تاريخ التحول من خلال تطبيق نهج التعديل بأثر رجعي أو نهج القيمة العادلة لبند التحول.

الإفصاح عن طبيعة ومدى المخاطر:

"تم طرح معظم المتطلبات المتعلقة بالإفصاح عن طبيعة ومدى المخاطر الناشئة عن عقود التأمين بموجب معيار ٥٠ من المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٤.

تماشياً مع المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٤، يتعين على شركة المهندس لتأمينات الحياة الإفصاح عن المعلومات التي تمكّن مستخدمي القوائم المالية من تقييم طبيعة التدفقات النقدية المستقبلية الناشئة عن العقود وقيمتها وتوقيتها وحالات عدم التأكد منها.

تم تقسيم متطلبات الإفصاح، بموجب معيار ٥٠ والتي تمت مناقشتها في هذا القسم، إلى الإفصاحات الجديدة والإفصاحات القائمة التي تحتاج إلى التغيير والإفصاحات الحالية التي لا تتطلب أي تغييرات.

متطلبات الإفصاح الجديدة:

يتطلب المعيار أن تمثل المخاطر التي تتعرض لها الشركة في تاريخ إعداد التقارير المالية التعرض على مدى الفترة. الإفصاح الحالي الذي يتطلب تعديلات:

يتطلب المعيار ما يلي:

- مناقشة مخاطر التركيز والإفصاح عنها.
- توسيع تأثير نتائج الحساسية على الربح أو الخسارة وحقوق الملكية بموجب معيار ٥٠ ليشمل المزيد من المخاطر.
- أن يكون تحليل استحقاق الالتزامات شاملاً للالتزامات الجديدة بموجب معيار ٥٠، إلى الحد الذي يتم فيه قياس هذه الالتزامات بموجب النموذج العام، وذلك للامتثال لإفصاحات مخاطر السيولة.
- تطور الإفصاح عن المطالبات التاريخية بما في ذلك المدفوعات الفعلية مقابل المدفوعات المتوقعة للمطالبات التاريخية في الفترة.

الإفصاحات الحالية التي لا تتطلب أي تعديلات:

يتطلب المعيار ما يلي:

- الإفصاح عن جميع المخاطر التأمينية والمخاطر المالية التي تتعرض لها شركة المهندس لتأمينات الحياة.
- الإفصاح عن كيفية نشأة المخاطر التي تتعرض لها شركة المهندس لتأمينات الحياة والمنهجية المستخدمة لقياس تلك المخاطر ونهج إدارة المخاطر.
- الإفصاح عن تركيز أي مخاطر.
- الإفصاح عن تفاصيل أي إطار تنظيمي ينطبق."

حساب إيرادات خدمات التأمين بموجب النموذج العام

"يتطلب المعيار أن تعكس الإيرادات المبلغ الذي يحق للشركة الحصول عليه من أجل التغطية والخدمات المقدمة في فترة إعداد التقارير المالية. وبالتالي، فإن أي خدمات لا تتوقع الحصول على مقابل لها لا يتم إدراجها في الإيرادات. ويشمل ذلك مكونات الاستثمار.

علاوة على ذلك، يتطلب أن تكون الإيرادات مساوية للأقساط على مدى عمر عقد التأمين مع تعديل تأثير التمويل ومكون الاستثمار. وعليه، تتكون إيرادات التأمين مما يلي:

(١) التغييرات في الالتزام المتعلق بالتغطية المتبقية:

(أ) مطالبات ومصرفات التأمين المتكبدة في الفترة كما هو متوقع في بداية الفترة، باستثناء:

١- المبالغ المتعلقة بمكون الخسارة،

٢- دفعات السداد لمكونات الاستثمار،

٣- مصرفات اقتناء التأمين.

تابع - التغيرات في السياسات المحاسبية - الإفصاحات

- (ب) المبالغ المتعلقة بضريبة الدخل التي يتم تحميلها على حامل الوثيقة على وجه التحديد.
- (ج) التغيرات في تعديل المخاطر، باستثناء:
- ١- التغيرات المدرجة في إيرادات أو مصروفات تمويل التأمين،
 - ٢- التغيرات المتعلقة بالتغطية المستقبلية التي تؤدي إلى تعديل هامش الخدمة التعاقدية.
 - ٣- المبالغ المخصصة لمكون الخسارة.
 - ٤- مبالغ هامش الخدمة التعاقدية المعترف بها في الربح أو الخسارة عن الخدمات المقدمة في الفترة.
 - ٥- الأقساط الفعلية مقابل الأقساط المتوقعة (أو التدفقات النقدية الأخرى المتعلقة بالأقساط مثل العمولة) المتعلقة بالخدمات السابقة أو الخدمات الحالية.
- (٢) استرداد التدفقات النقدية الخاصة باقتناء التأمين والتي يتم تحديدها من خلال تخصيص جزء من الأقساط المتعلقة باسترداد هذه التدفقات النقدية على أساس مرور الوقت على مدى التغطية المتوقعة لمجموعة من العقود.

احتساب مصروفات خدمات التأمين

يتم احتساب مصروفات خدمات التأمين على النحو التالي:

(١) المطالبات المتكبدة في الفترة (باستثناء عناصر الاستثمار) ومصروفات خدمات التأمين الأخرى العائدة مباشرة والمتكبدة في الفترة؛

- (٢) استهلاك التدفقات النقدية الخاصة باقتناء التأمين (وهو ما يعادل استرداد تكاليف الاقتناء المعترف بها في إيرادات التأمين كما هو موضح أعلاه).
- (٣) التغيرات المتعلقة بالخدمات السابقة (وعلى وجه التحديد التغيرات في تقدير المسؤولية عن المطالبات المتكبدة في بداية الفترة والتغير في تعديل المخاطر الخاص بالمسؤولية عن المطالبات المتكبدة).
- (٤) الخسائر المدرجة في مجموعات العقود المحملة بالخسائر (أي الخسارة عند إعداد مكون الخسارة) وكذلك رد هذه الخسائر التي تمثل تغيرات متعلقة بالخدمات المستقبلية.

المصروفات الدائنة

قد تعني الإشارة إلى دفع مصروفات التأمين المتكبدة الأخرى الواردة في تعريف المسؤولية عن المطالبات المتكبدة أنه يجب أن تتضمن المسؤولية عن المطالبات المتكبدة جميع مصروفات التأمين العائدة التي تم تكبدها ولكن لم يتم دفعها بعد. ومع ذلك، يتم تعريف بعض هذه المصروفات الدائنة بموجب المعايير الدولية للتقرير المالي الأخرى مثل منافع الموظفين (المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ١٩) والدفع على أساس الأسهم (المعيار الدولي للتقرير المالي رقم ٢).

المعيار المحاسبي المصري رقم (٤٧) - الأدوات المالية

إعتباراً من أول يوليو ٢٠٢١ قامت الشركة بتطبيق المعيار المحاسبي المصري رقم (٤٧) - الأدوات المالية الصادر في مارس ٢٠١٩ كتطبيق أولي، وتختلف متطلبات المعيار المذكور اختلافاً جوهرياً عن معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) "الأدوات المالية - الاعتراف والقياس" وخاصة فيما يتعلق بتويب وقياس والإفصاح عن الأصول المالية وبعض الالتزامات المالية، وفيما يلي ملخص للتغيرات الرئيسية في السياسات المحاسبية للشركة الناتجة عن تطبيق المعيار:

تصنيف الأصول والالتزامات المالية

تم تصنيف الأصول المالية إلى ثلاث فئات رئيسية على النحو التالي:

- أصول مالية يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة.
- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر.
- أصول مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر.

ويستند تصنيف المعيار المحاسبي المصري رقم (٤٧) بشكل عام إلى نماذج الأعمال لدى الشركة والذي تدار بها الأصول المالية وتدفقاتها النقدية التعاقدية. وبالتالي تم إلغاء فئات معيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) (الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق، القروض والمديونيات، الاستثمارات المالية المتاحة للبيع).

يتم عرض التغير في الإلتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر على النحو التالي:

التغير في القيمة العادلة المتعلق بالتغير في درجة التصنيف الائتماني يتم عرضه في قائمة الدخل الشامل الآخر.
يتم عرض المبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة ضمن بند (صافي الدخل من الأدوات المالية الأخرى بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر) بقائمة الأرباح والخسائر

٣. أسس إعداد القوائم المالية - تابع

اضمحلال الأصول المالية

تم استخدام نموذج "خسائر الائتمان المتوقعة" بدلاً من نموذج "خسائر الائتمان المحققة" طبقاً لمعيار المحاسبة المصري رقم (٢٦) وذلك عند قياس الاضمحلال في قيمة كافة الأصول المالية التي تقاس بالتكلفة المستهلكة وأدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر بالإضافة الى عقود الضمانات المالية-إن وجدت.

٤. أهم السياسات المحاسبية المتبعة

١/٤ أسس تجميع القوائم المالية المجمعة

١/١/٤ الشركات التابعة

هي تلك الشركات التي تسيطر عليها الشركة (الشركة الأم)، وتتحقق السيطرة عندما يكون لدى الشركة سلطة على المنشأة المستثمر فيها، أو أن تكون عرضة ل - أو - لها حقوق في عوائد متغيرة نتيجة لتدخلها في المنشأة المستثمر بها، وأن تكون قادرة على استخدام سلطتها في التأثير على قيمة عوائدها من تلك المنشأة، وتشتمل القوائم المالية المجمعة على القوائم المالية للشركة التابعة.

يتم إدراج القوائم المالية للشركة التابعة في القوائم المالية المجمعة بدايةً من تاريخ السيطرة على الشركة وحتى تاريخ فقد هذه السيطرة.

يفترض وجود السيطرة عندما تمتلك الشركة سواء بشكل مباشر أو غير مباشر من خلال الشركات التابعة لها ما يزيد عن نصف حقوق التصويت في تلك المنشأة فيما عدا تلك الحالات الاستثنائية التي يظهر فيها بوضوح أن تلك الملكية لا تمثل سيطرة.
كما يفترض أيضاً وجود سيطرة في حالة عدم امتلاك الشركة الأم أغلبية حقوق التصويت لمنشأة طالما توافر للشركة أحد الشروط التالية:

- أ- القدرة على التحكم في أكثر من نصف حقوق التصويت عن طريق الاتفاق مع المستثمرين الآخرين.
- ب- القدرة على التحكم في السياسات المالية والتشغيلية للمنشأة وذلك بموجب قانون أو اتفاقية.
- ج- القدرة على تعيين أو عزل أغلبية أعضاء مجلس الإدارة أو من في حكمهم وإن يكون لهذا المجلس وما في حكمه سيطرة على المنشأة.
- د- القدرة على توجيه أغلبية الأصوات في اجتماعات مجلس الإدارة أو من في حكمهم وإن يكون لهذا المجلس ومن في حكمه سيطرة على المنشأة.

يبلغ رأس المال المصدر لشركة المهندس لتأمينات الحياة مبلغ ٢٥٠ مليون جنيه مصري موزع على ٢٥ مليون سهم قيمة السهم الاسمية ١٠ جنيه مصري جميعها بالجنيه المصري وبلغ نصيب شركة "المهندس للتأمين" ٩٩,٩٪ من رأس المال المصدر وبذلك تصبح شركة "المهندس لتأمينات الحياة" - شركة تابعة لشركة "المهندس للتأمين" تدرج ضمن استثماراتها. وقد صدر في ١٢ يوليو ٢٠١٥ قرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٨٤ لسنة ٢٠١٥ بالموافقة على تحويل محفظة تأمينات الأشخاص من شركة "المهندس للتأمين" إلى شركة "المهندس لتأمينات الحياة" (شركة تابعة).

٣/١/٤ المعاملات المستبعدة عند التجميع

تم استبعاد كافة الأرصدة المتبادلة وأية أرباح أو خسائر أو إيرادات أو مصروفات غير محققة ناتجة من المعاملات المتبادلة عند إعداد القوائم المالية المجمعة.

تعرض حقوق الحصة غير المسيطرة في الميزانية المجمعة ضمن حقوق الملكية في بند منفصل عن حقوق مساهمي الشركة الأم كما يعرض نصيب حقوق الحصة غير المسيطرة في الربح أو الخسارة بشكل منفصل في قائمة الأرباح أو الخسائر المجمعة.

٢/٤ المعاملات بالعملة الأجنبية

تمسك حسابات الشركة بالجنيه المصري وتثبت المعاملات بالعملة الأخرى خلال السنة المالية على أساس أسعار الصرف السارية في تاريخ تنفيذ المعاملة، ويتم إعادة تقييم أرصدة الأصول والالتزامات ذات الطبيعة النقدية بالعملة الأخرى في تاريخ القوائم المالية المجمعة على أساس أسعار الصرف السارية في ذلك التاريخ، وتثبت الفروق الناتجة بقائمة الدخل أو الإيرادات والمصروفات المجمعة حسب الأحوال ضمن بند إيرادات / مصروفات التشغيل الأخرى.

٣/٤ النقدية وما في حكمها

لأغراض إعداد قائمة التدفقات النقدية المجمعة يتضمن بند النقدية وما في حكمها أرصدة الحسابات الجارية والودائع لدى البنوك استحقاق ثلاثة أشهر فأقل.

٣/٤ الاستثمارات

(أ) سندات خزانة وأوراق حكومية أخرى قابلة للخصم

يتم إثبات أذون الخزانة والأوراق المالية الحكومية القابلة للخصم بالدفاتر بالقيمة الاسمية وتظهر بالقوائم المالية بالصافي بعد خصم رصيد العائد الذي لم يستحق بعد في تاريخ القوائم المالية.

(ب) استثمارات في شركات شقيقة

الشركة الشقيقة هي الشركة التي يمتلك المستثمر بطريقة مباشرة أو غير مباشرة من خلال شركات تابعة ٢٠٪ أو أكثر حق التصويت في الشركة المستثمر فيها وافترض أن لهذا المستثمر تأثير قوى.

يتم الاعتراف الأولي للاستثمار بالتكلفة على أن يتم تعديلها بعد ذلك بما يحدث خلال الفترة اللاحقة للاقتناء من تغيير على نصيب المستثمر في صافي أصول المنشأة المستثمر فيها وتتضمن أرباح وخسائر المستثمر نصيبه في أرباح وخسائر المنشأة للمستثمر فيها كما يتضمن الدخل الشامل الآخر المستثمر نصيبه في الدخل الشامل الآخر للمنشأة المستثمر فيها.

وفي حالة حدوث اضمحلال في قيمتها فإنه يتم تخفيض القيمة الدفترية بقيمة خسائر هذا الاضمحلال وتحمله على قائمة الدخل وذلك بالنسبة لكل استثمار على حدى.

(ج) الاستثمارات العقارية

يتم تقييم الاستثمارات العقارية المشتراة كلياً أو جزئياً بالأجل وغير مؤهلة لرسملة العوائد بعد استبعاد عوائد التأجيل، على أن تثبت الالتزامات الناتجة عن عملية الشراء بالالتزامات بقائمة المركز المالي المجمعة، وفي هذا الشأن يراعى ألا تحمل قيمة الأراضي المشتراة عن طريق الاقتراض أو بالأجل بأية فوائد تمويلية محتسبة على تلك القروض، وفي كافة الأحوال يتم تحميل تلك العوائد على بند "صافي الدخل من الاستثمارات" بقائمة الدخل المجمعة / قوائم الإيرادات والمصروفات المجمعة حسب الأحوال بطريقة العائد الفعلي.

في حالة إجراء إضافات أو تجديدات أو تعديلات شاملة بالعقار بحيث يترتب عليها زيادة في حجم أو عمر العقار أو تغيير في قيمته الإيجارية مثل عمليات التنكيس، فيتم إضافة تلك التكلفة إلى قيمة العقار، على أن يقوم الفنيون بتقدير العمر الإنتاجي لهذا العقار بعد التجديدات وتهلك إجمالي التكلفة الجديدة خلال هذا العمر المحدد بعد استبعاد القيمة التخريدية في نهاية عمر العقار. يتم تقييم الاستثمارات العقارية عند القياس اللاحق بالتكلفة ناقصاً مجمع الإهلاك وكذا مجمع خسائر الاضمحلال.

يتم استخدام طريقة القسط الثابت للإهلاك لتوزيع تكلفة الأصل على مدار العمر الإنتاجي المقدر والذي يبلغ ٥٠ سنة.

(د) استثمارات مالية محتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق

يتم تقييم الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق عند الاعتراف الأولي بالقيمة العادلة المتمثلة في سعر المعاملة (أي القيمة العادلة للمقابل المقدم). يتم تقييم الاستثمارات المالية المحتفظ بها لتاريخ الاستحقاق لاحقاً بالتكلفة المستهلكة التي تتمثل في القيمة الاسمية مضافاً إليها علاوة الإصدار أو مستبعداً منها خصم الإصدار وذلك حسب الأحوال ويتم استهلاك علاوة / خصم الإصدار بطريقة معدل العائد الفعلي ويدرج الاستهلاك ببند صافي الدخل من الاستثمارات بقائمة الدخل / قوائم الإيرادات والمصروفات حسب الأحوال. وتتبع ذات المعالجة بالنسبة للسندات المشتراة من سوق الأوراق المالية بقيمة تزيد أو تقل عن القيمة الاسمية (السوق الثانوي) مع تخفيض التكلفة المستهلكة بقيمة العوائد عن السنة السابقة لتاريخ الشراء. في حالة السندات المشتراة بعملة أجنبية يتعين إعادة تقييم أرصدة تلك السندات بسعر الصرف الساري في تاريخ القوائم المالية ويتم الاعتراف بفروق التقييم بقائمة الدخل / قوائم الإيرادات والمصروفات حسب الأحوال ببند "إيرادات (مصروفات) تشغيل أخرى" وذلك بعد التسويات الخاصة بعلاوة أو خصم الإصدار أو تحديد خسائر الاضمحلال. يتم تقييم شهادات الاستثمار المجموعة (أ) بالقيمة الإسترادية للشهادة (القيمة الاسمية للشهادة بالإضافة إلى العائد المعلن وفقاً للجداول الخاصة بالقيمة الإسترادية الواردة من البنك الأهلي المصري في تاريخ القوائم المالية) وتدرج الفروق ببند صافي الدخل من الاستثمارات بقائمة الدخل / قوائم الإيرادات والمصروفات حسب الأحوال. ويتم تقييم شهادات الاستثمار المجموعة (ب) ذات العائد الجاري بالقيمة الاسمية لهذه الشهادات في تاريخ القوائم المالية.

في تاريخ كل مركز مالي يتعين على الشركة تقدير ما إذا كان هناك دليل موضوعي على اضمحلال قيمة أحد الاستثمارات المالية المحتفظ بها حتى تاريخ الاستحقاق. وفي حالة وجود أدلة موضوعية على حدوث خسائر اضمحلال عندئذ تقاس قيمة الخسارة على أنها الفرق بين القيمة الدفترية للسند والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المخصومة بسعر العائد الفعلي الأصلي الخاص بكل استثمار على حدة (أي سعر الفائدة الفعلي المحسوب عند الاعتراف الأولي). ويتم تخفيض القيمة الدفترية للأصل مباشرة والاعتراف بقيمة الخسارة بقائمة الدخل / قوائم الإيرادات والمصروفات حسب الأحوال ببند "صافي الدخل من الاستثمارات".

(هـ) القروض والمديونيات

يتم تقييم القروض والمديونيات عند الاعتراف الأولى بالقيمة العادلة المتمثلة في سعر المعاملة (أي القيمة للمقابل المسدد) ومع هذا إذا كان جزء من المقابل المسدد في مقابل شيء آخر خلاف الأداة المالية، عندئذ يتم تقييم القيمة العادلة للأداة المالية باستخدام أسلوب تقييم معترف به.

يتم تقييم القروض والمديونيات لاحقاً بالتكلفة المستهلكة دون النظر في نية الشركة للاحتفاظ بها حتى تاريخ الاستحقاق من عدمه.

تدرج القروض والمديونيات في قائمة المركز المالي بعد استبعاد رصيد مجمع خسائر الاضمحلال أخذاً في الاعتبار شروط العقود الخاصة بالقروض والضمانات المقدمة عنها.

المقاصة بين الأدوات المالية

يتم إجراء المقاصة بين الأصول المالية والالتزامات المالية إذا كان للشركة حق قانوني قابل للنفذ لإجراء المقاصة بين المبالغ المعترف بها وإذا كانت نيتها إجراء التسوية على أساس صافي المبالغ أو استلام الأصل وتسوية الالتزام في ان واحد.

تقييم نموذج الاعمال

يتم تصنيف وقياس كل من أدوات الدين وأدوات حقوق الملكية على النحو التالي:

طرق القياس وفقاً لنماذج الأعمال			الأداة المالية
القيمة العادلة		التكلفة المستهلكة	
من خلال الأرباح أو الخسائر	من خلال الدخل الشامل		
المعاملة العادية لأدوات حقوق الملكية	خيار لمرة واحدة عند الاعتراف الأولى ولا يتم الرجوع فيه	-	أدوات حقوق الملكية
نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها بغرض المتاجرة	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	نموذج الأعمال للأصول المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	أدوات الدين

١) تقوم الشركة بإعداد وتوثيق واعتماد نموذج/نماذج الأعمال (Business Models) بما يتوافق مع متطلبات المعيار المحاسبي المصري رقم (٤٧) وبما يعكس استراتيجية الشركة الموضوعة لإدارة الأصول المالية وتدفقاتها النقدية وفقاً لما يلي:

الخصائص الأساسية	نموذج الأعمال	الأصل المالي
- الهدف من نموذج الأعمال هو الاحتفاظ بالأصول المالية لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية المتمثلة في أصل مبلغ الاستثمار والعوائد. - البيع هو حدث عرضي استثنائي بالنسبة لهدف هذا النموذج وبالشروط الواردة في المعيار المتمثلة في وجود تدهور في القدرة الائتمانية لمصدر الاداة المالية. - أقل مبيعات من حيث الدورية والقيمة. - تقوم الشركة بعملية توثيق واضحة ومعتمدة لمبررات كل عملية بيع ومدي توافقها مع متطلبات المعيار.	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	الأصول المالية بالتكلفة المستهلكة
- كلا من تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع يتكاملان لتحقيق هدف النموذج. - مبيعات مرتفعة (من حيث الدورية والقيمة) بالمقارنة مع نموذج أعمال المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية	نموذج الأعمال للأصول المالية المحتفظ بها لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع	الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل

الخصائص الأساسية	نموذج الأعمال	الأصل المالي
- هدف نموذج الأعمال ليس الاحتفاظ بالأصل المالي لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية أو المحتفظ به لتحصيل التدفقات النقدية التعاقدية والبيع. - تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية حدث عرضي بالنسبة لهدف النموذج. - ادارة الأصول المالية بمعرفة علي اساس القيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر تلافياً للتضارب في القياس المحاسبي.	نماذج أعمال أخرى تتضمن (التجارة – إدارة الأصول المالية على أساس القيمة العادلة – تعظيم التدفقات النقدية عن طريق البيع)	الأصول المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر

- تقوم الشركة بتقييم الهدف من نموذج الأعمال على مستوى المحفظة التي يتم الاحتفاظ بالأصل المالي فيها باعتبار أن ذلك يعكس طريقة إدارة العمل وطريقة امداد الإدارة بالمعلومات، وتتضمن المعلومات التي يتم اخذها في الاعتبار عند تقييم هدف نموذج الأعمال ما يلي:
- السياسات المعتمدة الموثقة وأهداف المحفظة وتطبيق هذه السياسات في الواقع العملي. وعلى وجه الخصوص ما إذا كانت استراتيجية الإدارة تركز فقط على تحصيل التدفقات النقدية التعاقدية للأصل والاحتفاظ بمعدل عائد معين، لمقابلة تواريخ استحقاق الأصول المالية مع تواريخ استحقاق الالتزامات التي تمول هذه الأصول أو توليد تدفقات نقدية من خلال بيع هذه الأصول.
- كيفية تقييم والتقرير عن أداء المحفظة الي الإدارة العليا.
- المخاطر التي تؤثر على أداء نموذج الأعمال بما في ذلك طبيعة الأصول المالية المحتفظ بها ضمن ذلك النموذج وطريقة إدارة هذه المخاطر.
- كيفية تحديد تقييم أداء مديري الأعمال (القيمة العادلة، العائد على المحفظة، أو كلاهما).

- دورية وقيمة وتوقيت عمليات البيع في الفترات السابقة، وأسباب هذه العمليات، والتوقعات بشأن أنشطة البيع المستقبلية. ومع ذلك فإن المعلومات عن أنشطة البيع لا تؤخذ في الاعتبار بشكل منعزل، ولكن كجزء من تقييم شامل لكيفية تحقيق هدف الشركة من إدارة الأصول المالية وكيفية توليد التدفقات النقدية.
- إن الأصول المالية التي يحتفظ بها بغرض المتاجرة أو التي يتم ادارتها وتقييم أدائها على أساس القيمة العادلة، يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر حيث أنها ليست محتفظ بها لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية أو لتحصيل تدفقات نقدية تعاقدية وبيع أصول مالية معاً.

- **تقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تمثل دفعات تقتصر فقط على أصل مبلغ الاداء والعائد**
لغرض هذا التقييم تقوم الشركة بتعريف المبلغ الأصلي للاداء المالية بانه القيمة العادلة للأصل المالي عند الاعتراف الاولي. ويعرف العائد بأنه مقابل القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الائتمانية المرتبطة بالمبلغ الأصلي خلال فترة محددة من الزمن ومخاطر الإقراض الأساسية الأخرى والتكاليف (مثل خطر السيولة والتكاليف الإدارية) وكذلك هامش الربح.
- وللتقييم ما إذا كانت التدفقات النقدية التعاقدية للأصل تتمثل في دفعات تقتصر فقط على أصل الاداء المالية والعائد، فإن الشركة تأخذ في اعتبارها الشروط التعاقدية للاداء. ويشمل ذلك تقييم ما إذا كان الأصل المالي يتضمن شروط تعاقدية قد تغير توقيت أو مبلغ التدفقات النقدية التعاقدية مما يجعلها لا تقابل ذلك الشرط. ولإجراء ذلك التقييم تأخذ الشركة في اعتباره ما يلي:
- الاحداث المحتملة التي قد تغير من مبلغ وتوقيت التدفقات النقدية.
- شروط السداد المعجل ومد الأجل.
- الشروط التي قد تحد من قدرة الشركة على المطالبة بتدفقات نقدية من أصول معينة.
- الخصائص التي قد تعدل مقابل القيمة الزمنية للنقود .

الالتزامات المالية - السياسة المطبقة اعتباراً من ١ يوليو ٢٠٢١

- عند الاعتراف الاولي تقوم الشركة بتبويب الالتزامات المالية إلى التزامات مالية بالتكلفة المستهلكة، والتزامات مالية بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وذلك بناء علي هدف نموذج الاعمال للشركة.
- يتم الاعتراف أوليا بكافة الالتزامات المالية بالقيمة العادلة في التاريخ الذي تصبح فيه الشركة طرف في الشروط التعاقدية للاداء المالية.
- يتم قياس الالتزامات المالية المبوبة بالتكلفة المستهلكة لاحقاً علي اساس التكلفة المستهلكة وباستخدام طريقة العائد الفعلي.
- يتم قياس الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر لاحقاً بالقيمة العادلة ويتم الاعتراف بالتغير في القيمة العادلة المتعلق بالتغير في درجة التصنيف الائتماني للشركة في قائمة الدخل الشامل الآخر في حين يتم عرض المبلغ المتبقي من التغير في القيمة العادلة في الارباح والخسائر.

إعادة التبويب

- لا يتم إعادة تبويب الأصول المالية بعد الاعتراف الاولي إلا عندما - وفقط عندما - تقوم الشركة بتغيير نموذج الاعمال الخاص بإدارة هذه الأصول.
- في كافة الاحوال لا يتم إعادة التبويب بين بنود الالتزامات المالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر وبين الالتزامات المالية بالتكلفة المستهلكة.

الإستبعاد

١- الأصول المالية

- يتم استبعاد الأصل المالي عندما تنتهي فترة سريان الحق التعاقدية في الحصول على تدفقات نقدية من الأصل المالي أو عندما تقوم الشركة بتحويل الحق في استلام التدفقات النقدية التعاقدية في معاملة يتم بموجبها تحويل المخاطر والمنافع المرتبطة بالملكية بشكل جوهري الى طرف آخر.
- عند استبعاد أصل مالي يتم الاعتراف في قائمة الأرباح والخسائر بالفرق بين القيمة الدفترية للأصل (أو القيمة الدفترية المخصصة للجزء من الأصل الذي تم استبعاده) ومجموع كلا من المقابل المستلم (متضمنا أي أصل جديد تم الحصول عليه مخصصا مئة أي التزام جديد تم تحمله) وأي أرباح أو خسائر مجمعة سبق الاعتراف بها ضمن إحتياطي القيمة العادلة للإستثمارات المالية بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر.
- اعتبارا من ١ يوليو ٢٠٢١ فإن أي أرباح أو خسائر متراكمة تم الاعتراف بها في قائمة الدخل الشامل الآخر متعلقة بالاستثمار في أدوات حقوق ملكية تم تخصيصها كاستثمارات بالقيمة العادلة من خلال قائمة الدخل الشامل الآخر، لا يتم الاعتراف بها في الأرباح والخسائر عند استبعاد ذلك الأصل. وإن أية حصة نشأت أو تم الاحتفاظ بها من الأصل المؤهل للاستبعاد (مستوفى شروط الاستبعاد) فيتم الاعتراف بها كأصل أو التزام منفصل.
- عندما تدخل الشركة في معاملات تقوم بموجبها بتحويل أصول سبق الإعترا ف بها في قائمة المركز المالي، ولكنة يحتفظ بكل أو بشكل جوهري بمعظم المخاطر والمنافع المرتبطة بالأصل المحول أو جزء منه. ففي هذه الأحوال، لا يتم استبعاد الأصل المحول.
- بالنسبة للمعاملات التي لا تقوم فيها الشركة بالاحتفاظ ولا بتحويل بشكل جوهري كل المخاطر والمنافع المرتبطة بملكية الأصل ويحتفظ بالسيطرة على الأصل، تستمر الشركة في الاعتراف بالأصل في حدود ارتباطه المستمر بالأصل المالي، ويتحدد الارتباط المستمر للشركة بالأصل المالي بمدى تعرض الشركة للتغيرات في قيمة الأصل المحول.
- في بعض المعاملات تحتفظ الشركة بالتزام خدمة الأصل المحول مقابل عمولة، عندها يتم استبعاد الأصل المحول إذا كان يفي بشروط الاستبعاد. ويتم الاعتراف بأصل أو التزام لعقد الخدمة إذا كانت عمولة الخدمة أكبر من القدر المناسب (أصل) أو أقل من القدر المناسب (التزام) لتأدية الخدمة.

٤/٤ الأصول الأخرى

- يتم تقييم أرصدة الأصول بالتكلفة المستهلكة المتمثلة في القيمة الدفترية لتلك الحسابات مخصصا منها مجمع خسائر الاضمحلال.

٦/٤ الأصول الثابتة

- يتم تقييم الأصول الثابتة أوليا بالتكلفة التي تشمل كافة التكاليف الضرورية لاقتناء الأصل الملموس وبشرط ألا تزيد تلك التكلفة عن القيمة العادلة لتلك الأصول (أو الأصول المثيلة) وقت الاقتناء. يتم تقييم الأصول الملموسة (الأصول الثابتة) عند القياس اللاحق بالتكلفة ناقصا مجمع الإهلاك وكذا مجمع خسائر الاضمحلال.

يتم استخدام طريقة القسط الثابت للإهلاك لتوزيع التكلفة التاريخية للأصل الثابت على الفترات التي من المتوقع أن يستفاد بالأصل خلالها بحيث يتم تخفيض قيمة الأصل إلى قيمته التخريدية على مدار العمر الإنتاجي المقدر فيما عدا الأراضي التي لا تعتبر أصل قابل للإهلاك. وفيما يلي نسب الإهلاك لكل نوع من أنواع الأصول الثابتة:

نوع الأصل	نسبة الإهلاك
عقارات تشغلها المجموعة	٢٪
أثاث	٢٠٪
وسائل نقل وانتقال	٢٠٪
نظم آلية متكاملة	٢٠٪

عندما تتجاوز قيمة أصل ثابت القيمة المتوقعة استردادها من استخدامه فإنه يتم تخفيض هذه القيمة على الفور إلى القيمة المتوقعة استردادها. ويتم تحديد أرباح وخسائر الاستبعاد بمقارنة القيمة البيعية للأصل - إن وجد - بصافي القيمة الدفترية ويعترف بها ضمن إيرادات النشاط في قائمة الدخل المجمعة.

٧/٤ مدينو عمليات التأمين

يتم إثبات حسابات مدينو عمليات التأمين سواء في صورة أقساط تحت التحصيل أو حسابات جارية للمؤمن لهم بالتكلفة المستهلكة المتمثلة في القيمة الدفترية لتلك الحسابات مخصوماً منها مجمع خسائر الاضمحلال.

٨/٤ شركات التأمين وإعادة التأمين (الأرصدة المدينة)

يتم إثبات حسابات شركات التأمين وإعادة التأمين بالتكلفة المستهلكة المتمثلة في القيمة الدفترية لتلك الحسابات مخصوماً منها مجمع خسائر الاضمحلال.

٩/٤ مجمع اضمحلال الديون

اضمحلال الأصول المالية

السياسة المطبقة اعتباراً من ١ يوليو ٢٠٢١

- يتم إثبات خسائر الاضمحلال عن الخسائر الائتمانية المتوقعة للأدوات المالية التالية والتي لا يتم قياسها بالقيمة العادلة من خلال الأرباح والخسائر وهي:
 - ١- الأصول المالية التي تمثل أدوات دين.
 - ٢- المديونيات المستحقة.
 - ٣- عقود الضمانات المالية-إن وجدت.
- لا يتم إثبات خسائر اضمحلال في قيمة الاستثمارات في أدوات حقوق الملكية.

أدوات الدين المتعلقة بمنتجات التأمين والتأمين المتناهي الصغر

- تقوم الشركة بتجميع أدوات الدين المتعلقة بمنتجات التأمين والتأمين المتناهي الصغر على أساس مجموعات ذات مخاطر ائتمانية متشابهة على أساس نوع المنتج التأمين.

المرحلة الأولى		المرحلة الثانية		المرحلة الثالثة		تصنيف الاداة المالية
المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	المحدد الاساسي (المعايير الكمية)	المحدد الاضافي (المعايير النوعية)	
				لا توجد متأخرات	تدخل في نطاق المخاطر القبولة	ادوات مالية منخفضة المخاطر الائتمانية
		تاخير خلال ٣٠ يوم من تاريخ استحقاق الأقساط التأمينية التعاقدية.	إذا واجه حامل الوثيقة أو المستفيد واحدا أو أكثر من الأحداث التالية : - تقدم حامل الوثيقة بطلب لتحويل السداد قصير الاجل الى طويل الاجل نتيجة تأثيرات سلبية متعلقة بالتدفقات النقدية لحامل الوثيقة أو المستفيد. - إلغاء الشركة لتغطية الوثيقة بسبب ارتفاع المخاطر الائتمانية لحامل الوثيقة . - تمديد المهلة الممنوحة للسداد بناء على طلب حامل الوثيقة. - متأخرات سابقة متكررة خلال ال ١٢ شهورا السابقة. - تغيرات اقتصادية مستقبلية سلبية تؤثر على التدفقات النقدية المستقبلية لحامل الوثيقة			ادوات مالية حدث بشأنها زيادة جوهرية في المخاطر الائتمانية
لا يوجد	عندما يتأخر المقترض أكثر من ٩٠ يوما عن سداد أقساط التأمين التعاقدية					ادوات مالية مضمحلة

- تقوم الشركة بتصنيف ادوات الدين داخل مجموعة المنتج التأميني والتأمين المتناهي الصغر الي ثلاث
- مراحل بناء علي المعايير الكمية والنوعية التالية:
- يتم تصنيف الاصول المالية التي انشأها او اقتناها للشركة وتتضمن معدل مرتفع من خطر الائتمان عن معدلات الشركة للاصول المالية منخفضة المخاطر عند الاعتراف الاولى بالمرحلة الثانية مباشرة.

قياس الخسائر الائتمانية المتوقعة

- تقوم الشركة بتقييم محافظ ادوات الدين على أساس ربع سنوي على مستوى المحفظة لجميع الاصول المالية بما فيها المحافظ التأمينية والاستثمارية وعلى أساس دوري فيما يتعلق بالاصول المالية للمؤسسات المصنفة ضمن قائمة المتابعة بهدف مراقبة خطر الائتمان المتعلق بها ، كما يتم هذا التقييم على مستوى الطرف المقابل على أساس دوري، ويتم مراجعة ومراقبة المعايير المستخدمة لتحديد الزيادة الجوهرية في خطر الائتمان دوريا من قبل ادارة المخاطر الائتمانية.
- تقوم الشركة في تاريخ القوائم المالية بتقدير مخصص خسائر الاضمحلال للاداء المالية بقيمة مساوية للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى عمر الاداة المالية فيما عدا الحالات التالية والتي يتم تقدير مخصص خسائر الاضمحلال فيها بقيمة مساوية للخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى اثني عشر شهرا:
 - (١) اداه دين تم تحديدها على انها ذات مخاطر ائتمانية منخفضة في تاريخ القوائم المالية (ادوات الدين بالمرحلة الاولى).
 - (٢) أدوات مالية أخرى لم تكن المخاطر الائتمانية في تاريخ التقرير قد زادت بشكل جوهري منذ الاعتراف الأولى (ادوات الدين بالمرحلة الاولى).

- تعتبر الشركة الخسائر الائتمانية المتوقعة هي تقدير احتمالي مرجح للخسائر الائتمانية المتوقعة، والتي يتم قياسها كما يلي:
- تقاس خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية بالمرحلة الاولى على اساس القيمة الحالية لإجمالي العجز النقدي المحسوب على اساس معدلات احتمالات الاخفاق التاريخية المعدلة بتوقعات متوسط سيناريوهات مؤشرات الاقتصاد الكلية لمدة اثني عشر شهرا مستقبلية مضروبة في القيمة عند الاخفاق مع الاخذ في الاعتبار الترجيح بمعدلات الاسترداد المتوقعة عند حساب معدل الخسارة وذلك لكل مجموعة من ادوات الدين ذات المخاطر الائتمانية المتشابهة. ونظرا لأن الخسائر الائتمانية المتوقعة تأخذ في الحسبان مبلغ وتوقيت الدفعات، فإن الخسائر الائتمانية تنشأ حتى إذا كانت الشركة تتوقع أن يتم السداد بالكامل ولكن في وقت لاحق بعد أن يصبح الدين واجب السداد بموجب الشروط التعاقدية. وتعتبر الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدى اثني عشر شهرا جزء من الخسائر الائتمانية المتوقعة على مدار حياة الاصل والتي تنتج عن أحداث التعثر في السداد لأداة مالية والمحتملة خلال اثني عشر شهرا بعد تاريخ القوائم المالية.
- تقاس خسائر الائتمان المتوقعة للأصول المالية بالمرحلة الثانية على اساس القيمة الحالية لإجمالي العجز النقدي المحسوب على اساس معدلات احتمالات الاخفاق التاريخية المعدلة بتوقعات متوسط سيناريوهات مؤشرات الاقتصاد الكلية لمدة حياة الاصل المالي مضروبة في القيمة عند الاخفاق مع الاخذ في الاعتبار الترجيح بمعدلات الاسترداد المتوقعة عند حساب معدل الخسارة وذلك لكل مجموعة من ادوات الدين ذات المخاطر الائتمانية المتشابهة.
- الأصول المالية المضمحلة ائتمانيا في تاريخ القوائم المالية تقاس بالفرق بين إجمالي المبلغ الدفترى للأصل والقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة.
- تقوم الشركة عند حساب معدلات الخسارة الاخذ في الاعتبار معدلات الاسترداد المتوقعة من القيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة سواء من الضمانات النقدية والعينية او معدلات السداد التاريخية او المستقبلية المتوقعة وذلك على النحو التالي:
 - بالنسبة لادوات الديون المصنفة ضمن المرحلة الاولى يتم الاعتماد فقط بقيمة الضمانات النقدية وما في حكمها المتمثلة في النقدية والادوات المالية الاخرى التي يمكن تحويلها الي نقدية بسهولة في مدي زمني قصير (٣ شهور او اقل) وبدون ان يحدث تغير (خسارة) في قيمتها نتيجة مخاطر الائتمان.
 - بالنسبة لادوات الديون المصنفة ضمن كلا من المرحلة الثانية او الثالثة يتم الاعتماد فقط بنسبة ٥٠٪ من قيمة الضمانات العقارية و ٣٠٪ من قيمة الضمانات التجارية علي التوالي - إن وجدت.

- بالنسبة لادوات الدين المحتفظ بها لدى البنوك التي تعمل خارج مصر، يتم تحديد معدلات احتمالات الاخفاق علي اساس التصنيف الائتماني للمركز الرئيسي للبنك الذي يعمل خارج مصر وبما لا يزيد عن التصنيف الائتماني لدولة المركز الرئيسي ومع مراعاة التعليمات الصادرة عن البنك المركزي بشأن مخاطر الدول، ويحتسب معدل الخسارة بواقع ٤٥٪.
- بالنسبة لادوات المحتفظ بها لدي البنوك التي تعمل داخل مصر، يتم حساب معدلات احتمالات الاخفاق علي اساس تصنيف البنك من قبل مؤسسات التصنيف الدولية الخارجية وتعامل فروع البنوك المصرية بالخارج معاملة المركز الرئيسي، كما تعامل فروع البنوك الاجنبية التي تعمل داخل مصر معاملة المركز الرئيسي لها، ويحتسب معدل الخسارة بواقع ٤٥٪.
- بالنسبة لادوات الدين التي تصدرها الجهات بخلاف البنوك، يتم حساب معدلات احتمالات الاخفاق علي اساس تصنيف الجهة المصدرة للاداة المالية من قبل مؤسسات التصنيف الدولية الخارجية وبما لا يزيد عن التصنيف الائتماني لدولة الجهة المصدرة في حالة الجهات الخارجية، ويحتسب معدل الخسارة بواقع ٤٥٪.
- يتم خصم مخصص الاضمحلال الخاص بالأصول المالية المعترف بها بالمركز المالي من قيمة ذات الأصول المالية عند تصوير قائمة المركز المالي، في حين يتم الاعتراف بمخصص الاضمحلال المتعلق بعقود الضمانات المالية والالتزامات العرضية. إن وجدت ضمن بند المخصصات الأخرى بالتزامات المركز المالي.
- بالنسبة لعقود الضمانات المالية تقوم الشركة بتقدير الخسارة الائتمانية المتوقعة علي اساس الفرق بين الدفعات المتوقعة سدادها لحامل الضمانة مخصصا منها اي مبالغ أخرى تتوقع الشركة استردادها.

الترقي من المرحلة الثانية الى المرحلة الاولى

- لا تقوم الشركة بنقل الاصل المالي من المرحلة الثانية الي المرحلة الاولى الا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الاولى.

الترقي من المرحلة الثالثة الي المرحلة الثانية

- لا تقوم الشركة بنقل الاصل المالي من المرحلة الثالثة الي المرحلة الثانية الا بعد استيفاء كافة العناصر الكمية والنوعية الخاصة بالمرحلة الثانية.

الأصول المالية المعاد هيكلتها:

- إذا تم إعادة التفاوض بشأن شروط أصل مالي أو تعديلها أو إحلال أصل مالي جديد محل أصل مالي حالي بسبب الصعوبات المالية لحامل الوثيقة التأمينية فإنه يتم اجراء تقييم ما إذا كان ينبغي إستبعاد الأصل المالي من الدفاتر وتقاس الخسائر الائتمانية المتوقعة كما يلي:

- إذا كانت إعادة الهيكلة لن تؤدي إلى إستبعاد الأصل الحالي فإنه يتم استخدام التدفقات النقدية المتوقعة الناتجة عن الأصل المالي المعدل عند احتساب العجز النقدي في الأصل الحالي. ويتم حساب خسائر الائتمان المتوقعة على عمر الاداة.
- إذا كانت إعادة الهيكلة ستؤدي إلى إستبعاد الأصل الحالي، فإن القيمة العادلة المتوقعة للأصل الجديد يتم معالجتها كتدفقات نقدية نهائية من الأصل المالي الحالي وذلك عند إستبعاده . ويتم استخدام هذه القيمة في حساب العجز النقدي من الأصل المالي الحالي والتي تم خصمها من التاريخ المتوقع لاستبعاد الأصل حتى تاريخ القوائم المالية باستخدام معدل الفائدة الفعال الأصلي للأصل المالي الحالي.

عرض مخصصات الخسائر الانتمائية المتوقعة في قائمة المركز المالي

■ يتم عرض مخصص الخسائر الانتمائية المتوقعة في قائمة المركز المالي كما يلي:

- الأصول المالية التي يتم قياسها بالتكلفة المستهلكة كخصم من إجمالي القيمة الدفترية للأصول.
- عقود الضمانات المالية: بصفة عامة، كمخصص.
- أدوات الدين بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر لا يتم اثبات مخصص اضمحلال في قائمة المركز المالي وذلك لأن القيمة الدفترية لتلك الأصول هي قيمتها العادلة. ومع ذلك، يتم الإفصاح عن مخصص الاضمحلال ويتم الاعتراف به في احتياطي القيمة العادلة.

إعدام الديون

- يتم إعدام الديون (إما جزئياً أو كلياً) عندما لا يكون هناك احتمال واقعي لاسترداد تلك الديون. وبصفه عامة عندما تقوم الشركة بتحديد ان لحامل الوثيقة التأمينية لا يملك أصول او موارد او مصادر الدخل التي يمكن أن تولد تدفقات نقدية كافية لتسديد المديونيات التي سوف يتم اعدامها ومع ذلك، فإن الأصول المالية المعدومة قد تظل خاضعة للمتابعة في ضوء الاجراءات التي تقوم بها الشركة لاسترداد المبالغ المستحقة. ويتم الخصم علي حساب مخصص الاضمحلال بالديون التي يتم اعدامها سواء كان مكونا لها مخصص ام لا، ويتم الاضافة الي مخصص الاضمحلال بأى متحصلات عن الديون التي سبق إعدامها

١٠/٤ معيار المحاسبة المصري رقم ٤٩ " عقود التأجير "

يحل معيار المحاسبة المصري (٤٩) محل معيار المحاسبة المصري رقم (٢٠) - القواعد والمعايير المحاسبية المتعلقة بعمليات التأجير التمويلي.

الشركة كمستأجر: يقدم معيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) عقود التأجير " نموذج محاسبي واحد بالنسبة للمستأجر حيث يقوم المستأجر بالاعتراف بحق الانتفاع بالأصل المؤجر ضمن أصول الشركة كما يعترف بالالتزام والذي يمثل القيمة الحالية الدفعات الإيجار غير المدفوعة ضمن التزامات الشركة، مع الأخذ في الاعتبار أنه لا يتم تصنيف عقود الإيجار بالنسبة للمستأجر عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي. وهناك إعفاءات اختيارية لعقود التأجير قصيرة الأجل وعقود التأجير للأصول ذات القيمة المنخفضة.

الشركة كمؤجر: يجب على المؤجر تصنيف كل عقد من عقود إيجاراته إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي.

- الإيجار التمويلي: يجب على المؤجر الاعتراف بالأصول المحتفظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير.
- الإيجار التشغيلي: يجب على المؤجر الاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أي أساس منتظم آخر.

الإيجار

تقوم الشركة عند بداية العقد بتقييم ما إذا كان العقد عقد إيجار أو يحتوي على عقد إيجار. أي إذا كان العقد ينقل الحق في التحكم في استخدام أصل محدد لفترة زمنية نظير مقابل.

الشركة كمستأجر

تعترف الشركة بالتزامات الإيجار لسداد مدفوعات الإيجار وأصول حق الانتفاع التي تمثل الحق في استخدام الأصول.

- **التزام عقد التأجير:** تقوم الشركة في تاريخ بداية عقد التأجير بقياس التزام عقد التأجير بالقيمة الحالية للدفعات الإيجار غير المدفوعة في ذلك التاريخ باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد التأجير إذا كان يمكن تحديد ذلك المعدل بسهولة وبخلاف ذلك باستخدام سعر الفائدة على الاقتراض الإضافي للشركة. ولاحقاً تقوم الشركة بزيادة المبلغ الدفترى للالتزام ليعكس الفائدة على التزام عقد الإيجار ويتم تخفيض المبلغ الدفترى ليعكس دفعات الإيجار.
- **اصل حق الانتفاع:** يقاس اصل حق الانتفاع في تاريخ بداية عقد التأجير بمبلغ القياس الأولي للالتزام عقد التأجير بالإضافة الي المصروفات المباشرة الأولية، الدفعات المقدمة المدفوعة للمؤجر، ونطرح حوافز الإيجار المستلمة من المؤجر (إن وجدت) وتضاف التكاليف التي ستتكبدها الشركة في تفكيك وإزالة الأصل وإعادة الموقع الذي يوجد فيه الأصل إلى الحالة الأصلية أو إعادة الأصل نفسه إلى الحالة المطلوبة وفقاً لأحكام وشروط عقد الإيجار.

بعد تاريخ بداية عقد التأجير تقوم الشركة بقياس أصل "حق الانتفاع بالتكلفة مطروحة منها أي مجمع استهلاك وأي مجمع خسائر اضمحلال في القيمة ومعدلة بأي إعادة قياس الالتزام عقد التأجير. يتم استهلاك أصل "حق الانتفاع من تاريخ بداية عقد التأجير وحتى نهاية العمر الإنتاجي للأصل إذا كان عقد التأجير يحول ملكية الأصل محل العقد إلى الشركة في نهاية مدة عقد التأجير أو إذا كانت الشركة ستمارس خيار الشراء وفيما عدا ذلك تقوم الشركة باستهلاك أصل "حق الانتفاع من تاريخ بداية عقد التأجير إلى نهاية العمر الإنتاجي للأصل "حق الانتفاع" أو نهاية مدة عقد التأجير أيهما تقوم الشركة عند بداية العقد بتقييم ما إذا كان العقد عقد إيجار أو يحتوي على عقد إيجار. أي إذا كان العقد ينقل الحق في التحكم في استخدام أصل محدد لفترة زمنية نظير مقابل.

الشركة كمستأجر

تعترف الشركة بالتزامات الإيجار لسداد مدفوعات الإيجار وأصول حق الانتفاع التي تمثل الحق في استخدام الأصول.

التزام عقد التأجير : تقوم الشركة في تاريخ بداية عقد التأجير بقياس التزام عقد التأجير بالقيمة الحالية .

الشركة كمؤجر

تقوم الشركة بتصنيف كل عقد من عقود الإيجارات إما على أنه عقد تأجير تشغيلي أو أنه عقد تأجير تمويلي. يصنف عقد التأجير على أنه عقد تأجير تمويلي إذا كان يحول بصورة جوهرية ما يقارب كافة المخاطر والمنافع العائدة لملكية الأصل محل العقد. ويتم تصنيف عقد التأجير على أنه عقد تأجير تشغيلي إذا كان لا يحول بصورة جوهرية ما يقارب كافة المخاطر والمنافع العائدة لملكية الأصل محل العقد.

الإيجار التمويلي: تقوم الشركة بالاعتراف بالأصول المحتفظ بها بموجب عقد تأجير تمويلي في قائمة المركز المالي وعرضها على أنها مبالغ مستحقة التحصيل بمبلغ مساوي لصافي الاستثمار في عقد التأجير.

وتقوم الشركة باستخدام معدل الفائدة الضمني في عقد التأجير لقياس صافي الاستثمار في عقد التأجير. تتكون دفعات الإيجار المدرجة في قياس صافي الاستثمار في عقد التأجير من الدفعات الناتجة عن حق استخدام الأصل محل العقد خلال مدة عقد التأجير التي لم تستلم في تاريخ بداية عقد التأجير. تقوم الشركة بالاعتراف بدخل التمويل على مدى مدة عقد التأجير، على أساس نمط يعكس معدل عائد دوري ثابت لصافي استثمار المؤجر في عقد التأجير.

الإيجار التشغيلي: تقوم الشركة بالاعتراف بدفعات عقود التأجير من عقود التأجير التشغيلية على أنها دخل إما بطريقة القسط الثابت أو أي أساس منتظم آخر إذا كان ذلك الأساس أكثر تعبير عن النمط الذي تتناقص فيه الاستفادة من استخدام الأصل محل العقد.

جميع عقود الشركة حالياً تم تصنيفها كإيجار تشغيلي

١١/٤ المخصصات الفنية

١/١١/٤ تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال

الاحتياطي الحسابي

يتم تقدير الاحتياطي الحسابي لكل من عمليات تأمينات الأشخاص وتكوين الأموال في تاريخ القوائم المالية المجمعة بمعرفة الخبير الإكتواري ووفقاً للأسس التي يعتمدها مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية.

مخصص المطالبات تحت التسديد

يتم احتساب المخصص بقيمة المطالبات المتعلقة بالحوادث التي تم الإبلاغ عنها قبل انتهاء السنة المالية ومازالت قائمة في تاريخ القوائم المالية المجمعة وكذا عن المطالبات التي تكون قد وقعت ولم يبلغ عنها حتى تاريخ إعداد القوائم المالية المجمعة.

٢/١١/٤ تأمينات الممتلكات والمسؤوليات

- مخصص الأخطار السارية

يتم تكوين مخصص الأخطار السارية لمقابلة التزامات الشركة عن عمليات التأمين المصدرة قبل انتهاء الفتره المالية وما زالت سارية بعد انتهائها.

- مخصص التعويضات تحت التسوية

يتم تقدير مخصص التعويضات تحت التسوية لكل فرع تأميني على حدى لمقابلة التعويضات عن الحوادث التي تم الإبلاغ عنها قبل انتهاء الفتره المالية وما زالت قائمة في تاريخ المركز المالي المجمع وعن الحوادث التي تكون قد وقعت ولم يبلغ عنها حتى تاريخ إعداد المركز المالي المجمع.

- مخصص التقلبات العكسية

يتم احتساب مخصص التقلبات العكسية لمقابلة انحرافات الخسائر غير المتوقعة وخاصة نتيجة للخسائر التي قد تنشأ من الأخطار الطبيعية وأخطار الشغب والتخريب، وتم التكوين والاستخدام وفقاً للقواعد الواردة باللائحة التنفيذية للقانون رقم ١٠ لسنة ١٩٨١.

١٢/٤ شركات التأمين وإعادة التأمين (الأرصدة الدائنة)

تدرج أرصدة شركات التأمين وإعادة التأمين الدائنة بالقيمة العادلة لها وتتمثل تلك الأرصدة في أرصدة الحسابات الجارية لشركات التأمين وإعادة التأمين والأرصدة الدائنة لاتفاقيات إعادة التأمين والمخصصات المحتجزة من معيدي التأمين في تاريخ القوائم المالية المجمعة.

١٣/٤ المخصصات

تم إثبات المخصصات عند وجود التزام (قانوني أو حكومي) نتيجة لحدث في الماضي ويكون من المحتمل أن يترتب عليه تدفق خارج لموارد ذات منافع اقتصادية يتم استخدامها لتسوية هذا الالتزام، ويمكن عمل تقدير لمبلغ الالتزام بدرجة يعتمد عليها.

هذا ويتم مراجعة المخصصات في تاريخ القوائم المجمعة وتعديلها (عند الضرورة) وفقاً لأفضل تقدير حالي.

١٤/٤ تحقق الإيراد

تعد جميع عناصر الإيرادات على أساس مبدأ الاستحقاق.

يتم الاعتراف بإيرادات الأقساط التأمينية بالكامل في تاريخ إصدار البوليصة على أن يتم خصم الأقساط التي لا تخص الفترة ضمن المخصصات الفنية ذات العلاقة.

يتم إثبات إيرادات توزيعات الأسهم من تاريخ اعتماد الجمعية العامة لهذه التوزيعات - إلا إذا كانت هناك صعوبات عملية تحول دون العلم بتاريخ اعتماد الجمعية العامة لتوزيعات الأرباح - فيتم إثبات إيرادات توزيعات الأسهم بالتاريخ الذي تم فيه تحصيل الكوبون فعلاً.

يتم إثبات إيرادات صناديق الاستثمار عند الإعلان عنها.

يتم إثبات صافي الدخل من الاستثمارات المخصصة أو غير المخصصة بعد خصم خسائر الاضمحلال ومصروفات الاستثمار وإضافة عكس خسائر الاضمحلال.

يتم تأجيل إثبات الإيرادات المتعلقة باتفاقيات إعادة التأمين الواردة التي لم تستكمل حساباتها سنة تأمينية كاملة بالإضافة إلى الحالات الأخرى الاستثنائية أو التقديرية التي لم يكتمل فيها بعض الحسابات المؤجلة لسنوات تالية لفترة القوائم المالية المجمعة.

يتم إثبات حصول الشركة على أسهم أو وثائق صناديق الاستثمار مجانية والتي لا تعتبر إيراد للشركة بل تظل قيمة المساهمة بدفاتر وسجلات الشركة كما هي بدون تعديل مقابل زيادة عدد الأسهم أو عدد الوثائق بعدد الأسهم أو الوثائق المجانية التي حصلت عليها ومن ثم يتم تخفيض متوسط التكلفة الدفترية.

في حالة حيازة الشركة لأسهم في شركة مستثمر فيها نتيجة لاندماجها مع شركة أخرى يتم استمرار إثبات تكلفة الاستثمار وفقاً لما هو قائم في سجلات الشركة مع تعديل القيمة الدفترية للسهم وفقاً لعدد الأسهم الجديدة. يتم إثبات إيرادات ووثائق صناديق الاستثمار عند الإعلان عنها.

١٥/٤ مزايا العاملين

تلتزم الشركة بسداد حصتها في نظم التأمينات الاجتماعية التابع لهيئة التأمينات الاجتماعية وذلك لصالح العاملين طبقاً لأحكام قانون هيئة التأمينات الاجتماعية رقم ٧٩ لسنة ١٩٧٥ وتعديلاته، وتقوم الشركة بتحمل قيمة هذه المساهمة وتدرج ضمن بند الأجور والمرتبات (المصروفات العمومية والإدارية / تكاليف الإنتاج) بقائمة الإيرادات والمصروفات المجمعة طبقاً لأساس الاستحقاق.

١٦/٤ المساهمة التكافلية

يتم تطبيق أحكام القانون رقم ٢ لسنة ٢٠١٨ بإصدار قانون نظام التأمين الصحي الشامل (المساهمة التكافلية) اعتباراً من تاريخ العمل به في ٢٠١٨/٧/١٢ وذلك على كافة المنشآت الفردية والاعتبارية أياً كانت طبيعتها أو النظام القانوني الخاضعة له وتدرج ضمن مصروفات التشغيل الأخرى.

١٧/٤ الضرائب

تتضمن ضريبة الدخل على أرباح / خسائر السنة كل من ضريبة الدخل والضريبة المؤجلة ويتم الاعتراف بها بقائمة الدخل المجمعة باستثناء ضريبة الدخل المتعلقة ببند حقوق الملكية والتي يتم الاعتراف بها مباشرة ضمن حقوق الملكية.

هذا ويتم الاعتراف بضريبة الدخل على أساس صافي الربح الخاضع للضريبة باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية المجمعة.

يتم الاعتراف بالضرائب المؤجلة والناشئة عن فروق زمنية مؤقتة بين القيمة الدفترية للأصول والالتزامات طبقاً للأسس المحاسبية وقيمتها طبقاً للأسس الضريبية، هذا ويتم تحديد قيمة الضريبة المؤجلة بناءً على الطريقة المتوقعة لتحقيق أو تسوية قيم الأصول والالتزامات، باستخدام أسعار الضريبة السارية في تاريخ إعداد القوائم المالية المجمعة.

ويتم الاعتراف بالأصول الضريبية المؤجلة للشركة عندما يكون هناك احتمال مرجح بإمكانية تحقيق أرباح تخضع للضريبة في المستقبل يمكن من خلالها الانتفاع بهذا الأصل، ويتم تخفيض قيمة الأصول الضريبية المؤجلة بقيمة الجزء الذي لن يتحقق منه المنفعة الضريبية المتوقعة خلال السنوات التالية، على أنه في حالة ارتفاع المنفعة الضريبية المتوقعة يتم زيادة الأصول الضريبية المؤجلة وذلك في حدود ما سبق تخفيضه.

٥. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها

تتمثل الأدوات المالية للشركة في الأصول والالتزامات المالية، وتتضمن الأصول المالية أرصدة النقدية والحسابات الجارية والودائع لدى البنوك والاستثمارات المالية والقروض بضمن وثائق وأرصدة الأقساط تحت التحصيل ومعيدي التأمين وتتضمن الالتزامات المالية كل من حقوق حملة الوثائق، كما تتضمن الأدوات المالية للحقوق والتعهدات للغير التي تدرج خارج المركز المالي المجموع.

ويتضمن الإيضاح رقم (٤) من الإيضاحات المتممة للقوائم المالية المجمعة السياسات المحاسبية المتبعة بشأن أسس إثبات وقياس أهم الأدوات المالية، وفيما يلي أهم المخاطر المرتبطة بتلك الأدوات المالية والإجراءات التي تتبعها الشركة لخفض أثر تلك المخاطر:

إدارة المخاطر المتعلقة بالأدوات المالية

تتمثل المخاطر الأساسية للشركة في خطر الائتمان وخطر السوق وخطر السيولة ويتم توجيه سياسات الشركة المحاسبية لمراقبة تلك المخاطر.

١/٥ خطر السيولة

يتمثل خطر السيولة في جميع العوامل التي تؤثر على قدرة الشركة في دفع جزء من أو كل التزاماتها في موعد استحقاقها وطبقا لسياسات الشركة، يتم الاحتفاظ بمستوى سيولة مناسب (تتضمن ترتيبات مع البنوك لتسهيلات إضافية) لخفض هذه المخاطر للحد الأدنى.

٢/٥ خطر الائتمان

خطر الائتمان هو خطر عدم قدرة أحد أطراف الأداة المالية (المدينون لشركات التأمين وإعادة التأمين ومدينو عمليات التأمين والأوعية الادخارية والأرصدة لدى البنوك) على الوفاء بالتزاماتهم. تتجنب الشركة هذا الخطر عن طريق الاعتماد على عملاء متنوعين ذوي مركز مالي قوي ومستقر. تودع الأرصدة لدى البنوك لدى مؤسسات مالية ذات جدارة ائتمانية عالية.

٣/٥ خطر السوق

تتضمن مخاطر السوق خطر أسعار الفائدة وخطر أسعار صرف العملات الأجنبية وخطر السعر. الأدوات المالية وإدارة المخاطر المتعلقة بها - تابع

١/٣/٥ خطر سعر الفائدة

يتمثل خطر سعر الفائدة في تغير معدل الفائدة لكلا من الأصول المالية والالتزامات المالية للشركة. تقوم إدارة الشركة باستثمار أموالها في فوائد ثابتة واستثمار أي فائض من النقدية وما في حكمها في استثمارات قصيرة الأجل للحد من احتمال مواجهة هذه المخاطر.

اختبار حساسية سعر الفائدة

يتم اختبار حساسية سعر الفائدة إذا كانت الأرصدة هامة ومؤثرة مثل الأوعية الادخارية لدى البنوك والمخصصات المحتجزة لدى / من معيدي التأمين.

توضح الجداول التالية حساسية قائمة الدخل للتغير المحتمل في أسعار الفوائد بشكل معقول بمقدار ٣٠٠ نقطة أي (٣٪) للفوائد الدائنة على الأوعية الادخارية لدى البنوك والمخصصات المحتجزة لدى معيدي التأمين أو ٣٠٠ نقطة أي (٣٪) على الفوائد المدينة على المخصصات المحتجزة من معيدي التأمين على أساس بقاء جميع المتغيرات الأخرى ثابتة. تتمثل حساسية قائمة الدخل المجمعة في تأثير التغيرات المفترضة في أسعار الفوائد لفترة واحدة على أساس المعدل المتغير للأصول والالتزامات المالية المحتفظ بها في تاريخ القوائم المالية المجمعة.

٢/٣/٥ خطر أسعار صرف العملات الأجنبية

يتمثل خطر أسعار صرف العملات الأجنبية في التغيرات في سعر الصرف والذي يؤثر على المدفوعات والمقبوضات بالعملات الأجنبية وكذلك تقييم الأصول والالتزامات بالعملات الأجنبية. وتحاول الشركة تخفيض هذا الخطر من خلال تجنب وجود مركز مكشوف للعملات الأجنبية وذلك لتخفيض هذا الخطر إلى الحد الأدنى.

اختبار حساسية تغير سعر العملات الأجنبية

يتم اختبار حساسية تغير سعر العملات الأجنبية إذا كانت الأرصدة هامة ومؤثرة وتؤخذ هذه النسب من واقع دراسات السوق وخبرة الإدارة.

٣/٣/٥ خطر السعر

هي مخاطر تغير قيمة الأدوات المالية نتيجة متطلبات أسعار السوق سواء كانت هذه التغيرات متعلقة بورقة مالية معينة أو الجهة المصدرة لها أو عوامل تؤثر في تداول الأوراق المالية بالسوق بشكل عام. تحد الشركة من مخاطر السوق عن طريق الاحتفاظ باستثمارات متنوعة والمتابعة النشطة للعوامل الرئيسية التي تؤثر على حركة سوق الأسهم والسندات.

٤/٥ القيمة العادلة للأدوات المالية

يوضح الجدول أدناه الأصول والالتزامات المالية بالقيمة العادلة في القوائم المالية المجمعة في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٢ ضمن التسلسل الهرمي للقيمة العادلة، بناءً على مستويات المدخلات التي تعتبر جوهرية لقياس القيمة العادلة ككل:

- **مدخلات المستوى ١:** هي الأسعار المعلنة (غير المعدلة) في سوق نشط لأصول أو التزامات مطابقة تستطيع المنشأة الوصول إليها في تاريخ القياس.
- **مدخلات المستوى ٢:** تتمثل في كافة المدخلات بخلاف أسعار معلن عنها ضمن المستوى ١ وتكون هذه المدخلات ملحوظة للأصل أو الالتزام بشكل مباشر أو غير مباشر.
- **مدخلات المستوى ٣:** هي المدخلات غير الملحوظة للأصل أو الالتزام.

٥/٥ إدارة رأس المال

إن هدف الشركة من إدارة رأس المال هو الحفاظ على استمرارية الشركة وذلك من خلال الحفاظ على معدلات مالية قوية لدعم أنشطة الشركة وتعظيم قيمة حقوق المساهمين وأصحاب المصالح، والحفاظ على هيكل رأسمالي أمثل لخفض تكلفة رأس المال، لذا فسياسة الإدارة هي الحفاظ على رأس مال قوي، وعمل دراسات لرأس المال لمواجهة التغير في ظروف السوق، كما تعمل على تنوع هيكل العملاء.

(٦) النقدية بالخزينة ولدى البنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	حياه	نقدية
الإجمالي	عام	جنيه مصري	حسابات جارية بالبنوك
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	عملة محلية
٦٠٥ ٠٠٠	٦٠٥ ٠٠٠		٢,٧١٠,٥٥٢
١٨ ٠٩٣ ٤٦٥	١٨ ٩٢٦ ٣١٠		٢٢,٢٦٦
٩ ٦١٥ ٢٦٢	١١ ٢٢٢ ٦٠٨		١٠٧,٩٥٠
٤٧٦ ٤٢٣	١٦٨ ٤٧٣		٢٨٤٠ ٧٦٨
٢٨ ١٨٥ ١٥٠	٣٠ ٩٢٢ ٣٩١		
			(يخصم) / يضاف :
(٤٧٦ ٤٢٣)	(١٦٨ ٤٧٣)	(١٠٧ ٩٥٠)	أعطية خطابات الضمان
٤١٩ ٥٩٠ ٢٩٩	٤٥٩ ٣٤٣ ٥٢٣	٤٣٤ ٧٠٤ ١٩٧	ودائع لدى البنوك لمدة لا تزيد عن ثلاث أشهر
١١٧٣ ٩٨٧ ٢٩١	٥٤٧ ٣١٣ ٢٥٧	٣٧٦ ٢٠٩ ٣١٣	أذون خزانة
١٦٢١ ٢٨٦ ٣١٧	١٠٣٧ ٤١٠ ٦٩٨	٨١٣ ٦٤٦ ٣٢٨	النقدية وما في حكمها

(٧) الأوعية الإذخارية بالبنوك

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	مخصصة	ودائع لأجل وباخطار
جملة	غير مخصصة	جنيه مصري	عملة محلية
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	عملة أجنبية
١٨٢ ٣٠٤ ٢٠٥	٥٤٩ ٠٣٢ ٥٨٠	١٧٠ ٠٠٠ ٠٠٠	
١٨٧ ٧٠٤ ١٤٣	٣٦ ٦٣٠ ٤٣٥	١٣٨ ٣٩٢ ٧٠٥	
			يخصم:
(٦٢٤ ٠٨١)	(٧٥٧ ٦٦٩)	(٨٥٦ ٤٩١)	الخسائر الائتمانية المتوقعة للأوعية الإذخارية لدى البنوك
٣٦٩ ٣٨٤ ٢٦٧	٥٨٤ ٩٠٥ ٣٤٦	٣٠٧ ٥٣٦ ٢١٤	اجمالي الودائع
			تتمثل فيما يلي :
٣٦٩ ٩٩٨ ٣٤٨	٥٨٥ ٦٥٣ ١٠٥	٣٠٨ ٣٩٢ ٧٠٥	خلال ثلاث شهور
١٠ ٠٠٠	١٠ ٠٠٠		أكثر من ثلاث شهور
٣٧٠ ٠٠٨ ٣٤٨	٥٨٥ ٦٦٣ ١١٥	٣٠٨ ٣٩٢ ٧٠٥	
			يخصم:
(٦٢٤ ٠٨١)	(٧٥٧ ٦٦٩)	(٨٥٦ ٤٩١)	الخسائر الائتمانية المتوقعة للأوعية الإذخارية لدى البنوك
٣٦٩ ٣٨٤ ٢٦٧	٥٨٤ ٩٠٥ ٣٤٦	٣٠٧ ٥٣٦ ٢١٤	
			الخسائر الائتمانية المتوقعة
٢٠٢٤ ديسمبر ٣١	٢٠٢٥ مارس ٣١	حياه	اوعيه ادخاريه
إجمالي	عام	جنيه مصري	استثمارات بالنكفاه المستهلكه
٦٢٤ ٠٨١	٥ ٣٢٧ ٥٠٢	٦٢٤,٠٨١,٠٠٠	
٥ ٣٣٧ ٥٠٢	(١١٩ ٥٣٠)	٩٩٠,٠٧٩,٠٠٠	
٥ ٩٦١ ٥٨٣	٥ ٢١٧ ٩٧٢	١,٦١٤,١٦٠,٠٠٠	الإجمالي

(٨) استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	غير مخصصة عام	مخصصة عام	غير مخصصة حياة	الأسهم
جُملة	جُملة	جُملة	جُملة	جُملة	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
١٢٦ ٧٢٣ ٦٧٣	١٢٦ ٠٨٤ ٩٤٦	١٢٦ ٠٨٤ ٩٤٦	-	-	الشركة الإفريقية لإعادة التأمين
١٧ ٠٧٣ ٨٣٣	١٧ ٠٧٣ ٨٣٣	-	١٧ ٠٧٣ ٨٣٣	-	الوطنية لانتاج البذور
١	١	١	-	-	المهندس لصناعة المكرونة *
٣ ٤٣٠ ٤٢٤	-	-	-	-	المصرية لضمان الصادرات
١	١	١	-	-	المهندس الوطنية للمنتجات الغذائية *
١	١	١	-	-	الوطنية للأمن الغذائي *
١	١	١	-	-	دمياط للغزل والنسيج *
١	١	١	-	-	الإسماعيلية للملابس الجاهزة *
١	١	-	١	-	هيبى لمستلزمات الدواء *
١٤٧ ٢٢٧ ٩٣٦	١٤٣ ١٥٨ ٧٨٥	١٢٦ ٠٨٤ ٩٥١	١٧ ٠٧٣ ٨٣٤	-	الإجمالي
-	-	-	-	-	استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الدخل الشامل الآخر
١٤٧ ٢٢٧ ٩٣٦	١٤٣ ١٥٨ ٧٨٥	١٢٦ ٠٨٤ ٩٥١	١٧ ٠٧٣ ٨٣٤	-	أصول مالية مُقيّدة في البورصة
١٤٧ ٢٢٧ ٩٣٦	١٤٣ ١٥٨ ٧٨٥	١٢٦ ٠٨٤ ٩٥١	١٧ ٠٧٣ ٨٣٤	-	أصول مالية غير مُقيّدة في البورصة
١٤٧ ٢٢٧ ٩٣٦	١٤٣ ١٥٨ ٧٨٥	١٢٦ ٠٨٤ ٩٥١	١٧ ٠٧٣ ٨٣٤	-	الإجمالي

* تظهر تلك الاستثمارات بقيمة تذكارية ١٠٠ جنيه مصري حيث قامت الشركة خلال الاعوام السابقة بتكوين اضمحلال بكامل قيمة تلك الاستثمارات.

** تم تقييم الشركة الإفريقية لإعادة التأمين والشركة الوطنية لانتاج البذور بالقيمة العادلة حيث تم تقييم الشركة الإفريقية بمبلغ ٤١٣ دولار امريكي بقيمة ١١٦,٨ مليون جنيه مصري وكذلك الوطنية لانتاج البذور بمبلغ ٩٨ جنيه مصري للسهم بقيمة اجمالية ١٢,٤ مليون جنيه مصري كما تم تقييم الشركة المصرية لضمان الصادرات بالقيمة العادلة بمبلغ ٢٤٩ جنيه مصري للسهم بقيمة ٣,٧ مليون جنيه وتم تحميل فروق التقييم ضمن بنود الدخل الشامل الآخر

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	غير مخصصة	مخصصة	(٩) استثمارات مالية بالقيمة العادلة من خلال الارباح والخسائر
جُملة	جُملة	جُملة	جُملة	اسهم
١٤ ٩١٧ ٥٢٤	٢٥ ٠٧٣ ٣١٣	٢٥ ٠٧٣ ٣١٣	-	صناديق استثمار
٥ ١٢٧ ٠٧٢	٢٢ ٠٩٩ ٣٦٦	٢٢ ٠٩٩ ٣٦٦	-	الاجمالي
٢٠ ٠٤٤ ٥٩٦	٤٧ ١٧٢ ٦٧٩	٤٧ ١٧٢ ٦٧٩	-	

(١٠) استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٥	
خزينة	خزينة	غير مخصصة	مخصصة عام	حياه	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
٢.٥٢٧.٠٠٠.٠٠٠	١.٦٧٧.٧٠٠.٠٠٠	١.٢١.١٠٠.٠٠٠	١.٠١٢.٨٧٥.٠٠٠	٥٤٣.٧٢٥.٠٠٠	أذون خزانة
(١٢٦.٧١٨.٨٠٧)	(١.٠٤.٦٦٦.٥٧٠)	(٤.٨٤٧.٦٢٠)	(٥٤.٥٢٤.٧٩٥)	(٤٥.٢٤٤.١٥٥)	يخصم
١.٩٢٥.٩٨١.١٩٣	١.٥٧٣.٠٨٣.٤٣٠	١.١٦.٢٥٢.٣٨٠	٩٥٨.٣٥٠.٢٠٥	٤٩٨.٤٨٠.٨٤٥	عوائد لم تستحق بعد
٥٥٣.٨٥٢.٥٩٤	٥٢٨.٢٩٧.٧٣٨	-	١٧٢.٧٥٠.١٣٦	٣٥٥.٥٤٧.٦٠٢	سندات
-	-	-	-	-	شهادات استثمار (ب)
١.٨٧١.٧٧٠	١.٨٧١.٧٧٠	-	١.٨٧١.٧٧٠	-	سندات حكومية (إسكان)
٣٦٧.١٥.٣٩٧	٣٦٧.٢٣٢.٣١٤	-	٣.٠٣.٦٢٠.٦٣٧	٦٣.٦١١.٦٧٧	سندات دولارية
(٥.٣٣٧.٥٠٢)	(٥.٢١٧.٩٧٢)	-	(٤.٩٨٢.٦٦٠)	(٢٣٤.٣١٢)	يخصم:
٢٨٤٣.٣٨٢.٤٥٢	٢.٤٦٥.٢٦٧.٢٨٠	١.١٦.٢٥٢.٣٨٠	١.٤٣١.٦٠٩.٠٨٨	٩١٧.٤٠٥.٨١٢	الخسائر الائتمانية المتوقعة
					الإجمالي

استثمارات مالية بالتكلفة المستهلكة

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٥	
خزينة	خزينة	غير مخصصة عام	مخصصة عام	حياه	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
٢٨٤٨.٧٢٠.٩٥٤	٢.٤٧٠.٤٨٥.٢٥٢	١.١٦.٢٥٢.٣٨٠	١.٤٣٦.٥٩٢.٧٤٨	٩١٧.٦٤٠.١٢٤	استثمارات مالية مقيدة في البورصة
-	-	-	-	-	استثمارات مالية غير مقيدة في البورصة
(٥.٣٣٧.٥٠٢)	(٥.٢١٧.٩٧٢)	-	(٤.٩٨٢.٦٦٠)	(٢٣٤.٣١٢)	يخصم:
٢٨٤٣.٣٨٢.٤٥٢	٢.٤٦٥.٢٦٧.٢٨٠	١.١٦.٢٥٢.٣٨٠	١.٤٣١.٦٠٩.٠٨٨	٩١٧.٤٠٥.٨١٢	الخسائر الائتمانية المتوقعة
					الإجمالي

(١١) استثمارات مالية في شركات شقيقه

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٥	
خزينة	خزينة	غير مخصصة عام	مخصصة عام	غير مخصصة حياه	
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	
٢.٣٧١.٠٤٥	٢.٤٠٣.٧٧٠	-	١.٣٤٥.٣٣٥	١.٠٥٨.٤٣٥	الأسم
٣.٤٣٤.٥٠٨	٣.٤٣٤.٥٠٨	-	٣.٤٣٤.٥٠٨	-	شركة المهندس كار
-	-	-	-	-	شركة عناية مصر
٥٨.٠٥٥٣	٥.٨٣٨.٢٧٨	-	٤.٧٧٩.٨٤٣	١.٠٥٨.٤٣٥	يخصم
					خسائر إضمحلال شركة المهندس كار
					الإجمالي

** تم توبيخ شركة المهندس لصيانة السيارات وشركة عناية مصر كشركات شقيقه نتيجة امتلاك الشركة نسبة ٢٠% من اسهم عناية مصر ووجود عضو مجلس إداره بها وكذلك لامتلاك الشركة نسبة ٢٠% تقريبا من اسهم المهندس كار كاستثمار مباشر وغير مباشر وتم تقييمها بحقوق المالكه كما تم عمل خسائر إضمحلال لشركة المهندس كار

(١٢) القروض بضمان وثائق تأمين

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	حياة	مخصصة عام	غير مخصصة عام	جملة
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
٤ ٢٧٢ ٤٩٠	٤ ١٤٨ ٩٩٣	-	-	-	٤ ٢٧٢ ٤٩٠
٤ ٢٧٢ ٤٩٠	٤ ١٤٨ ٩٩٣	-	-	-	٤ ٢٧٢ ٤٩٠

قروض بضمان وثائق تأمين
الإجمالي

(١٣) الاستثمارات العقارية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	حياة	مخصصة عام	غير مخصصة عام	جملة
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
٥ ٧٤٤ ٦١٥	٥ ٧٤٤ ٦١٥	٣ ٦١٦ ٧٤٩	٢ ١٢٧ ٨٦٦	-	٥ ٧٤٤ ٦١٥
-	-	-	-	-	-
-	-	-	-	-	-
٥ ٧٤٤ ٦١٥	٥ ٧٤٤ ٦١٥	٣ ٦١٦ ٧٤٩	٢ ١٢٧ ٨٦٦	-	٥ ٧٤٤ ٦١٥
١ ٢٠٨ ٥٧٨	١ ٢٩٦ ٠١٤	٢ ٦٣ ٦٦١	١ ٠٣٢ ٣٥٣	-	١ ٢٠٨ ٥٧٨
٨٧ ٤٣٦	٥٠ ٥٩٤	١٤ ٦٤٨	٣٥ ٩٤٦	-	٨٧ ٤٣٦
١ ٢٩٦ ٠١٤	١ ٣٤٦ ٦٠٨	٢ ٧٨ ٣٠٩	١ ٠٦٨ ٢٩٩	-	١ ٢٩٦ ٠١٤
٤ ٤٤٨ ٦٠١	٤ ٣٩٨ ٠٠٧	٣ ٣٣٨ ٤٤٠	١ ٠٥٩ ٥٦٧	-	٤ ٤٤٨ ٦٠١

التكلفة
عقارات (مباني)
المحول من المخصص الى الحر
الاستبعادات المحول الى اصول ثابتة
الإجمالي في نهاية الفترة - العام
مُجمَع الإهلاك في ١ يوليو ٢٠٢٤
المكون خلال الفترة - العام
الرصيد في نهاية الفترة - العام
صافي قيمة الاستثمارات العقارية في آخر الفترة - العام

(١٤) أصول عقود التأمين				
أصول - التزامات عقود التأمين ٢٠٢٥-٢٠٢٤				
الإجمالي	الالتزامات مقابل العقود السارية		الالتزامات مقابل المطالبات المتكبدة	
	بدون محل الخسارة	محل الخسارة	أفضل تقدير للالتزام	محل المخاطر
التزامات عقود التأمين - أول المدة	١٠,٩٨٠,٤٢٤.٠٨	٣٦,٩٩٨,٠٧٤	٨٤٧,٥٤٢,٩٥٤	٢٥,٥٠٦,٧٢٣
أصول عقود التأمين - أول المدة	(١٢,٣١٠,٠٩٦)	-	(١٩٠,٠٢٢,٠٨٨)	-
صافي التزامات (أصول) عقود التأمين - أول المدة	١٠,٨٤٠,٣٣٢.٩٨	٣٦,٩٩٨,٠٧٤	٦٥٧,٥٢٠,٨٦٦	٢٥,٥٠٦,٧٢٣
إيرادات عقود التأمين	(٣٩٩,٨٧٧,٥٩٩)	-	-	-
العقود التي يتم قياسها بموجب منهج القيمة العادلة عند التحول	(٢٩,٢٤١,٥١٨)	-	-	-
العقود التي يتم قياسها بموجب منهج أثر رجعي كامل عند التحول	(٢٣,٠٦٥,٩١٦)	-	-	-
التعويضات المتكبدة و مصروفات أخرى مرتبطة بالعقود	(١,٣٦٦,٦٢٢)	-	-	-
الإعزاز المسبق بتكاليف الاستحواذ الأخرى التي يتم إعفاء	-	-	-	-
المعوقات في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بالالتزامات مقابل	-	-	-	-
المطالبات المتكبدة	-	-	-	-
تكوين (رد) خسائر العقود المثقلة بالأعباء	-	-	-	-
تكاليف الاستحواذ المستهلكة	-	-	-	-
مصاريف عقود التأمين	٤٩,٤٢١,٦٠٩	١٣,١٤٠,٣٢٩	١٩٧,٠٧٢,٥٦٨	١٠,٠٠٠,٨٧٠
نتائج أعمال التأمين	(٣٣٤,٨٦٣,١٢٤)	١٣,١٤٠,٣٢٩	١٩٧,٠٧٢,٥٦٨	١٠,٠٠٠,٨٧٠
مصاريف (إيرادات) التمويل - من عقود التأمين	٢١,٩٦١,٦٩٩	١,٥٢٩,٩٦٥	٥,١٨٨,٨٢٤	٦,٠٤٤,٤٤٧
صافي المعترف به في قائمة الدخل	(٣١٢,٩٤١,٧٢٥)	١٤,٦٧٠,٢٩٤	٢٠٢,٥٦١,٣٩٢	١٧,٠٤٥,٣١٧
مكونات الاستثمار	-	-	-	-
التدفقات النقدية	-	-	-	-
الثقل المستلم من العقود المكتسبة	٤٦٢,٢٥٠,٣١٠	-	-	-
التعويضات المدفوعة و المصاريف الأخرى مرتبطة بالعقود	-	-	-	-
المدفوع من تكاليف الاستحواذ	(١٢٩,٠٠٥,٩٣٤)	-	-	-
اجمالي التدفقات النقدية	٣٣٣,٢٤٤,٣٧٦	-	-	-
التزامات عقود التأمين - آخر المدة	١١,٩٩٩,٦٨٤.٢٧	٥١,٦٦٨,٣٦٨	٧٠,٨٨٨,٠٥١	٢٧,٠٨١,٣٣٥
أصول عقود التأمين - آخر المدة	(١٢,٩٢٧,٩٨٨)	-	(٥٠,٩١٢,٦٩٨)	(١٣١,٣٠٥)
صافي التزامات (أصول) عقود التأمين - آخر المدة	١١,٠٧١,٦٩٦.٠٤	٥١,٦٦٨,٣٦٨	٢٠,٩٧٥,٣٥٣	٢٦,٩٦٩,٠٤٠

أصول عقود التأمين				
أصول - التزامات عقود التأمين ٢٠٢٤-٢٠٢٣				
الإجمالي	الالتزامات مقابل العقود السارية		الالتزامات مقابل المطالبات المتكبدة	
	بدون محل الخسارة	محل الخسارة	أفضل تقدير للالتزام	محل المخاطر
التزامات عقود التأمين - أول المدة	١٠,٤٠٩,٠٩٥,٥٣٢	-	٧٣٠,٤٥٢,٣٠٦	٩٨,٥٩٤,١٢٠
أصول عقود التأمين - أول المدة	(١٠,٤٠٩,٠٩٥,٥٣٢)	-	-	-
صافي التزامات (أصول) عقود التأمين - أول المدة	-	-	٧٣٠,٤٥٢,٣٠٦	٩٨,٥٩٤,١٢٠
إيرادات عقود التأمين	(١,٤٦٢,٦٥٢,٩٩٦)	-	-	-
العقود التي يتم قياسها بموجب منهج القيمة العادلة عند التحول	(١١٦,١٩٧,٢٠٧)	-	-	-
العقود التي يتم قياسها بموجب منهج أثر رجعي كامل عند التحول	(١٧,٠٧٩,٩٧٠)	-	-	-
التعويضات المتكبدة و مصروفات أخرى مرتبطة بالعقود	(٢٦,٢٢٧,٦٢٢)	-	-	-
الإعزاز المسبق بتكاليف الاستحواذ الأخرى التي يتم إعفاء	-	-	-	-
المعوقات في التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة بالالتزامات مقابل	-	-	-	-
المطالبات المتكبدة	-	-	-	-
تكوين (رد) خسائر العقود المثقلة بالأعباء	-	-	-	-
تكاليف الاستحواذ المستهلكة	-	-	-	-
مصاريف عقود التأمين	٢٩١,٢٦٣,٦٢٢	-	-	-
نتائج أعمال التأمين	(١٢,٠٤٦,٦٦٦,٠٥٤)	١٨,٥٥٦,٦٢٢	(٢٥٥,٤٣٣,٢٥٢)	(١٧,٢٩٤,٥١٦)
مصاريف (إيرادات) التمويل - من عقود التأمين	١٤١,٨٤٤,٨٢٢	١٨,١٤١,٤٢٢	٧٤,٨٩٩,٣٣٥	٢,٤٠٠,٠٣٢
صافي المعترف به في قائمة الدخل	(١٠,٩٠٤,٨٢١,١٦٩)	٣٦,٩٩٨,٠٧٤	(١٨٠,٥٣٣,٩١٨)	(١٣,٨٤٤,٤٨٣)
مكونات الاستثمار	-	-	-	-
التدفقات النقدية	-	-	-	-
الثقل المستلم من العقود المكتسبة	٦٦٨,٠١٠,٠٧٤	-	-	-
التعويضات المدفوعة و المصاريف الأخرى مرتبطة بالعقود	-	-	-	-
المدفوع من تكاليف الاستحواذ	(٤١٦,٥٩٢,٤٣٧)	-	-	-
اجمالي التدفقات النقدية	٢٥١,٤١٧,٦٣٧	-	-	-
التزامات عقود التأمين - آخر المدة	١٠,٩٨٠,٤٢٤,٠٨	٣٦,٩٩٨,٠٧٤	٨٤٧,٥٤٢,٩٥٤	٢٥,٥٠٦,٧٢٣
أصول عقود التأمين - آخر المدة	(١٢,٣١٠,٠٩٦)	-	(١٩٠,٠٢٢,٠٨٨)	-
صافي التزامات (أصول) عقود التأمين - آخر المدة	١٠,٨٦٩,٣٢٨.٠٠	٣٦,٩٩٨,٠٧٤	٦٥٧,٥٢٠,٨٦٦	٢٥,٥٠٦,٧٢٣

(١٥) أصول (التزامات) عقود إعادة تأمين				
أصول (التزامات) عقود إعادة تأمين محتفظ بها ٢٠٢٥-٣				
الإجمالي	الالتزامات مقابل العقود السارية	الالتزامات مقابل المطالبات المتكبدة	القيمة الحالية للتدفقات	
	بدون معدل الخسارة	معدل الخسارة	معدل المخاطر	
١٥٦ ١١٠ ٦٢٧	٤٣٤ ٤٧٨	٣٣٣ ٨١٣ ٥٦٩	١٩ ٦٠٢ ٠٨٢	٥٠٩ ٩٦٠ ٧٥٦
(١٨ ٤٧٣ ٣١٨)	١٠١ ٦٣١	٥٠ ٤٢٢ ٢١٤	(٨٠٤ ٦٢٠)	٣١ ٢٤٥ ٩٠٧
١٧٤ ٥٨٣ ٩٤٥		٢٨٣ ٣٩١ ٣٥٥	٢٠ ٤٠٦ ٧٠٢	٤٧٨ ٣٨٢ ٠٠٢
أصول عقود إعادة التأمين - أول المدة				
التزامات عقود إعادة التأمين - أول المدة				
صافي أصول (التزامات) عقود إعادة التأمين - أول المدة				
إيرادات (مصرفات) عقود إعادة التأمين				
مصاريف عقود إعادة التأمين				
نفقات أخرى مرتبطة بعقود التأمين				
التعويضات المستردة				
الاعتراف المسبق بتكاليف الاستحواذ الأخرى التي يتم إلغاء الاعتراف بها في تاريخ الاعتراف الأولي				
التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بالتعويضات المستردة				
أثر تغيير خطر عدم الأداء				
صافي الدخل (خسائر) من عقود إعادة التأمين				
مصاريف (إيراد) التمويل - من عقود إعادة التأمين				
صافي المعترف به في قائمة الدخل				
التدفقات النقدية				
الانقضاء المدفوعة				
التعويضات المستردة من معدي التأمين				
المصرفات المرتبطة بعقود التأمين المدفوعة				
اجمالي التدفقات النقدية				
أصول عقود إعادة التأمين - آخر المدة				
التزامات عقود إعادة التأمين - آخر المدة				
أصول (التزامات) عقود إعادة التأمين - آخر المدة				

أصول (التزامات) عقود إعادة تأمين				
أصول (التزامات) عقود إعادة تأمين محتفظ بها ٢٠٢٤-١٢				
الإجمالي	الالتزامات مقابل العقود السارية	الالتزامات مقابل المطالبات المتكبدة	القيمة الحالية للتدفقات	
	بدون معدل الخسارة	معدل الخسارة	معدل المخاطر	
٢١٤ ٦٢٢ ٥٦٩	١٨ ٨٢١ ٤٧٨	٣٤١ ٩٤١ ٢٤١	٢٠ ٧٠٠ ٣٦٧	٦٤٨ ٩٣٥ ٠١٩
(١٩ ٥٦٦ ٤٢٢)	(٥٧ ٧٨٨)	٦٣ ٦٠٢ ٨٠٥	(٨٠٩ ٨٥١)	٩٣٥ ٩٣٧
٢٣٤ ١٤٨ ٩٩١		٣٨٠ ٥٧٧ ٠٢٢	٢٤ ٨٥٢ ٦٦٩	٦٣٩ ٥٧٨ ٦٨٢
أصول عقود إعادة التأمين - أول المدة				
التزامات عقود إعادة التأمين - أول المدة				
صافي أصول (التزامات) عقود إعادة التأمين - أول المدة				
إيرادات (مصرفات) عقود إعادة التأمين				
مصاريف عقود إعادة التأمين				
نفقات أخرى مرتبطة بعقود التأمين				
التعويضات المستردة				
الاعتراف المسبق بتكاليف الاستحواذ الأخرى التي يتم إلغاء الاعتراف بها في تاريخ الاعتراف الأولي				
التغيرات في التدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بالتعويضات المستردة				
أثر تغيير خطر عدم الأداء				
صافي الدخل (خسائر) من عقود إعادة التأمين				
مصاريف (إيراد) التمويل - من عقود إعادة التأمين				
صافي المعترف به في قائمة الدخل				
التدفقات النقدية				
الانقضاء المدفوعة				
التعويضات المستردة من معدي التأمين				
المصرفات المرتبطة بعقود التأمين المدفوعة				
اجمالي التدفقات النقدية				
أصول عقود إعادة التأمين - آخر المدة				
التزامات عقود إعادة التأمين - آخر المدة				
أصول (التزامات) عقود إعادة التأمين - آخر المدة				

(١٦) الأصول الأخرى (مدينون وأرصدة مدينة أخرى)

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٥	
إجمالي جنيه مصري	إجمالي جنيه مصري	عام جنيه مصري	حياه جنيه مصري	
١ ٤٧٧ ٨٩٤	١ ٠٧٨ ٩٩١	٩٦١ ٠٨٥	١١٧ ٩٠٦	جاري الوكلاء
١ ٠٢٩ ٤٥٩	١ ٢١٦ ١٧٧	٨ ٩٧٥	١ ٢٠٧ ٢٠٢	سلف العاملين
١ ٥٥٠ ٥٠٥	١ ٤٧٩ ٠٤٢	٩٧٩ ٢٣١	٤٩٩ ٨١١	تأمينات لدى الغير
٨ ١٨١ ٥٣٦	٦ ٤٢٨ ٢٩٨	٣ ٥٤٥ ٤٨٩	٢ ٨٨٢ ٨٠٩	مصرفات أخرى تحت التسوية
٣٧ ٣٦٥ ٧٧٩	٣٧ ٦٢٧ ٧٨٨	١٦ ٧٧٠ ٦٥٦	٢٠ ٨٥٧ ١٣٢	إيرادات إستثمارات مستحقة
٦ ٨٠١ ٤٩٦	٥ ٨٣٠ ٣٦٦	٣ ٦١٤ ٥٢٤	٢ ٢١٥ ٨٤٢	أصول حق إنتفاع
١ ٦٠٧ ٧٨١				مجموعة الاجبارى
٤٨ ٥٧٨ ٦٤٤	٧٨ ٠٧٧ ٨٨٨	٣٨ ٩٣٩ ٩٥٥	٣٩ ١٣٧ ٩٣٣	ضريبه على الأذون والسندات
	٣ ٧٤٥ ٩٣١	٢٤٢٠ ١٤٣	١ ٣٢٥ ٧٨٨	كسب عمل
٣١١ ٦٧٩	٢٩٢ ٥١٨	٢٩٢٥١٨		قسط سيارات العاملين
١٣٠ ٨٥٩				ضرائب خصم من المبيع
٥١٢ ٠٣٥	٦ ٨٢٨ ٦٨٧	٤ ٧٤٠ ٦٩٢	٢ ٠٨٧ ٩٩٥	ارصده مدينه أخرى
١٠٧ ٥٤٧ ٦٦٧	١٤٢ ٦٠٥ ٦٨٦	٧٢ ٢٧٣ ٢٦٨	٧٠ ٣٣٢ ٤١٨	الإجمالي
(٦ ٩٥٥ ٦١٧)	(٦ ٩٤٧ ٢٤٠)	(٦ ٦٠٧ ٢٧٤)	(٣٣٩ ٩٦٦)	مُخْتَفَع خسائر الاضمحلال (إيضاح رقم ١٧)
١٠٠ ٥٩٢ ٠٥٠	١٣٥ ٦٥٨ ٤٤٦	٦٥ ٦٦٥ ٩٩٤	٦٩ ٩٩٢ ٤٥٢	الصافي

(١٩) حقوق حملة الوثائق
المخصصات الفنية

الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٥	الشؤون / المستخدم خلال العام	(+) فروق تقييم أرصدة المخصصات بالعملات الأجنبية	الرصيد في ١ يوليو ٢٠٢٤
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١.١٦.٥٥٠.٠٠	١.١٢٥.٦٠٠	-	١.٠٤٧٩.٩٠٠
١.١٦.٥٥٠.٠٠	١.١٢٥.٦٠٠	-	١.٠٤٧٩.٩٠٠
١.١٦.٥٥٠.٠٠	١.١٢٥.٦٠٠	-	١.٠٤٧٩.٩٠٠
الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	الشؤون / المستخدم خلال العام	(+) فروق تقييم أرصدة المخصصات بالعملات الأجنبية	الرصيد في ٢٠٢٣/٠٧/٠١
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
١.٠٤٧٩.٩٠٠	٦٠١.٩٠٠	-	٩٩.٨٧٨.٠٠٠
١.٠٤٧٩.٩٠٠	٦٠١.٩٠٠	-	٩٩.٨٧٨.٠٠٠
١.٠٤٧٩.٩٠٠	٦٠١.٩٠٠	-	٩٩.٨٧٨.٠٠٠

مخصص التكاليف العكسية
إجمالي المخصصات الفنية لتأمينات الممتلكات والمسؤوليات
إجمالي المخصصات الفنية

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤

مخصص التكاليف العكسية
إجمالي المخصصات الفنية لتأمينات الممتلكات والمسؤوليات
إجمالي المخصصات الفنية

(٢٠) الأرصدة الدافئة شركات التأمين وإعادة التأمين

٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
حياه	حياه
جنيه مصري	جنيه مصري
١٤٨.٤٩١	١٢٣.٦٨٣
١٤٨.٤٩١	١٢٣.٦٨٣

شركات محلية
شركات بالخارج
الإجمالي

(٢١) دائنون وأرصدة دائنة أخرى

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ مارس ٢٠٢٥	
إجمالي جنيه مصري	إجمالي جنيه مصري	عام جنيه مصري	حياه جنيه مصري	
٨٨٢ ٣٣٤	٩٢٤ ٣٧١	٦٠٢ ٢٥٥	٣٢٢ ١١٦	جاري الوكلاء
١٦ ٧٧٤ ١١٦	١٤ ٦٨٢ ١٧٤	١٤ ٦٨٢ ١٧٤		المؤمن لهم
٩ ٦٣٤ ٩٥٤	٢١ ٧٠١ ٩٩٧	٢١ ٧٠١ ٩٩٧		عناية مصر
٢٥ ٥٨١	٢٥ ٤٣٧	٢٥ ٤٣٧		ارصدة قضايا وتحقيقات
٨٨٢ ١٥٤	٩٦٣ ٧٤٧	٩٠٨ ٣٤١	٥٥ ٤٠٦	رسم التطوير الهيئ
٤ ٠٩٦ ٤١٤	٧ ٧٦٧ ٢٦٣	٧ ٧٦٧ ٢٦٣		ملاحق تحت التسديد
٣ ٥٤٠ ٨٢٠	٣ ٨٠٥ ٦١٦	٢ ٤٧٢ ٩٤٠	١ ٣٣٢ ٦٧٦	كسب عمل موظفين
	٧٩٩ ٢٨٥	٥٤٥ ٠٦٧	٢٥٤ ٢١٨	كسب عمل منتجين
٢٤ ٠٣٥	٥٩ ٨٥٢	٢٧ ٧٩٠	٣٢ ٠٦٢	احتياطي ضمان من العمولات
٢٢٤ ١٤٣	٣٥٥ ٨٨٣	١١٧ ٤٧٣	٢٣٨ ٤١٠	تأمينات اجتماعية موظفين ومنتجين
٥ ١٧٨ ٥٤٨	٣ ٥٢٧ ٣١٧	٣ ٣٠٤ ٢٥٩	٢٢٣ ٠٥٨	فروق ضمان منتجين
٧٤٠ ٤٣١	٦٨٧ ٧٠٧	٥٥١ ٣٦٦	١٣٦ ٣٤١	صندوق الزمالة
٣ ٧١٢ ٥٠٠	٥ ٦٤٦ ٦٨٣	٥ ٦٤٦ ٦٨٣		مصرفات مستحقة
٢ ٥٥٣ ٥١٣	١ ٢١ ٢٨٠	١ ٢٠ ٣١٤	٩٦٦	نصيب العاملين في الأرباح
٢ ١٠١ ٢٩٠	٤ ٥٤٢ ٤٥٤	٤ ٥٤٢ ٤٥٤		مهن غير تجارية
٨١٨ ٠٩٠	٣٧٢ ٠٨٨	٣٧٢ ٠٨٨		أرباح تجارية وصناعية
٦٢٢ ٥١٠	٦٣٣ ٠٣١	٦٣٣ ٠٣١		ضريبة على الفوائد
١ ٦٣٧ ٩١٥	١ ٨١٥ ٥٨٢	١ ٨٠٧ ٢٨٦	٨ ٢٩٦	دمغة الأتساع
٤٦ ١٧٨ ٠٨٦	٣٨ ٦٧٨ ٩٨٧	٣٨ ٢٦٨ ٣٥٤	٤١٠ ٦٣٣	دمغة نسبية على الأقساط
٥٥ ٠٠٠ ٠٠٠				كوبونات المساهمين
٦ ٨٠٦ ٦١٧	٨ ٩٢٦ ٣٦٠	٨ ٦٤٤ ١٤٨	٢٨٢ ٢١٢	الهيئة العامة للرقابة المالية
١ ٤٦٢ ٧٠٤	١ ٧٥٤ ٨٠٠	١ ٥٦٠ ٨٠٠	١٩٤ ٠٠٠	تأمينات من الغير
١ ٢٧ ٨٥٥	٣٧٣ ٨٥٥	٣٧٣ ٨٥٥		دائنو العقارات
١٩١ ٧٧٢	١٩١ ٠٨١	١٩١ ٠٨١		أتعاب المراجعة - الجمعية العشرية
١٠ ٨١٤ ١٣٢	١١ ٥٣٤ ٧٨٤	٩ ٢٤٣ ١٦٢	٢ ٢٩١ ٦٢٢	أمانات شيكات
٣ ٨٦٩ ٤٣٩	٤ ٢٦٢ ١٣٧		٤ ٢٦٢ ١٣٧	أقساط تأمين محصلة مقدما
٧٧	١٨ ٤٥٦	١٨ ٤٥٦		أقساط تأمين ملغاة مقدما
٢٧ ٠٢٤ ١٤٦	٢٤ ١٧١ ٠٧٤	٧ ٩٥٩ ٥٧٩	١٦ ٢١١ ٤٩٥	مصرفات مستحقة مصلحة الضرائب
١١ ٤٧٢ ٩١٠	٨ ٤٠٧ ٥٥٢	٧ ٨٤٦ ٩٤٣	٥٦٠ ٦٠٩	صندوق تمويل وتدريب
٢٨ ٢٤٨ ٥٠١	٣٠ ٤٧٥ ٣٠١	٣٠ ٤٠٢ ٣٠٠	٧٣ ٠٠١	العمولات المستحقة على الأقساط تحت التحصيل
	٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠	٣٠ ٠٠٠ ٠٠٠		كوبونات المساهمين
٧ ٨٢١ ٨٩١	١٠ ٣٩١ ٨٤٤	٨ ٠٠٠ ٠٠٠	٢ ٣٩١ ٨٤٤	حواجز إنتاج تحت التسوية
٩٠ ٤٠٠ ٨	٥٥٢ ٤٨١		٥٥٢ ٤٨١	مراقب الحسابات
٤٢ ١٥٧ ١٥٥	٢٨ ٢٥٤ ٥٢٨	٢٨ ٢٥٤ ٥٢٨		مصرفات إنتاج مستحقة
٥٢ ٩٨٩	٤ ١٩٥		٤ ١٩٥	عموله تكميلية مستحقة
٤٢٥ ٥٠٠	٤٢٦ ٤٠٣	٤٢٦ ٤٠٣		إيرادات العقارات محصلة مقدما
٧٩١ ٠٤٨	١ ٤١٩ ٧٥٦		١ ٤١٩ ٧٥٦	أمانات
١ ٠٢٦ ٩٩٩	١ ١٣١ ٦٦٩		١ ١٣١ ٦٦٩	عرباب
٨ ٦٥٥ ٦٧٨	٧ ٦١٤ ١٣١	٤ ٧٢٣ ٥٧١	٢ ٨٩٠ ٥٦٠	إلزام تأجير تمويل
٢ ٩٠ ٦	٢ ٩٠ ٦		٢ ٩٠ ٦	فوائد محصلة مقدما
٧٣ ٦٢٩	١ ١١٠ ٤٨٠	٩٣٧ ٤٥٥	١٧٣ ٠٢٥	ضريبة القيمة المضافة
٦ ١١٧ ١٩٢	٦ ٥٠٢ ٣٥٣	٢ ٤٦٨ ٤٠٤	٤ ٠٣٣ ٩٤٩	وثيقة ترك الخدمة الاعضاء مجلس الاداره
٢ ١١٧ ٩٧٢	١ ٥٧٧ ٣٩٥	٨٥٢ ٨٣٩	٧٢٤ ٥٥٦	مصرفات مستحقة تأمين صحي
١ ٤٧٨ ٤٤٥	١ ١٥٨ ٢١٤	٧٢٨ ٩١٩	٤٢٩ ٢٩٥	أرصدة دائنة أخرى
٣١٦ ٢٧٠ ٩٩٩	٢٨٧ ٣٧٢ ٥٠٩	٢٤٦ ٧٢٩ ٠١٥	٤٠ ٦٤٣ ٤٩٤	الإجمالي

(٢٢) التخصيصات

٣١ مارس ٢٠٢٥	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٥	المكوّن خلال الفترة - العام	المستخدم خلال الفترة	انتهى الغرض منه	الرصيد في ٣١ مارس ٢٠٢٥
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
مخصص الطوارئ والمنازعات	٨٠٠.٠٠٠				٨٠٠.٠٠٠
مخصص ضرائب	٦٥.٠٠٠.٠٠٠	٤٥٠.٠٠٠.٠٠٠			٦٩.٥٠٠.٠٠٠
الإجمالي	٦٥.٨٠٠.٠٠٠	٤٥٠.٠٠٠.٠٠٠			٧٠.٣٠٠.٠٠٠

٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	الرصيد في ١ يناير ٢٠٢٤	المكوّن خلال العام	المستخدم خلال العام	انتهى الغرض منه	الرصيد في ٣١ ديسمبر ٢٠٢٤
جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري	جنيه مصري
مخصص الطوارئ والمنازعات	٨٠٠.٠٠٠				٨٠٠.٠٠٠
مخصص ضرائب	٥٢.٠٠٠.٠٠٠	١٣.٠٠٠.٠٠٠			٦٥.٠٠٠.٠٠٠
الإجمالي	٥٢.٨٠٠.٠٠٠	١٣.٠٠٠.٠٠٠			٦٥.٨٠٠.٠٠٠

(٢٣) رأس المال

٢٣/١ المرخص به

يبلغ رأس مال الشركة المرخص به مبلغ ٣٠٠ مليون جنيه مصري.

٢٣/٢ المصدر والمدفوع:

٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠	١٤٠ مليون سهم مقابل ٩٤ مليون سهم في ٢٠٢٢/٢٠٢١ بقيمة اسمية للسهم ٢,٥ جنيه مصري

تتمثل أنصبة المساهمين في رأس المال المصدر والمدفوع فيما يلي:

٣١ مارس ٢٠٢٥	الجنسية	نسبة المساهمة %	عدد الأسهم	الإجمالي جنيه مصري
صندوق المعاشات والإعاقات ببقائه المهندسين	مصر	٣٣,٢٠ %	٤٦,٤٧٩,٩٩٩	١١٦,١٩٩,٩٩٦
الشركة القابضة المصرية الكويتية ش.م.م.	مصر	٢٤,٩٩ %	٣٤,٩٨٥,٩٩٩	٨٧,٤٦٤,٩٩٦
بيت الخبرة للتأجير التمويلي - تكتوليس	مصر	٢٢,٣٤ %	٣١,٢٧٦,٠٠٠	٧٨,١٩٠,٠٠٠
صندوق التأمين الخاص بالعاملين بهينه قناة السو	مصر	١٠,٠٠ %	١٣,٩٩٩,٩٩٧	٣٤,٩٩٩,٩٩٣
آخرون		٩,٤٧ %	١٣,٢٥٨,٠٠٦	٣٣,١٤٥,٠١٥
		١٠٠,٠٠ %	١٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠

٢٣/٢ تابع رأس المال				
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	الجنسية	نسبة المساهمة %	عدد الأسهم	الإجمالي جنيه مصري
صندوق المعاشات والإعانات بنقابة المهندسين	مصر	٣٣,٢٠%	٤٦,٤٧٩,٩٩٩	١١٦,١٩٩,٩٩٦
الشركة القابضة المصرية الكويتية ش.م.م.	مصر	٢٤,٩٩%	٣٤,٩٨٥,٩٩٩	٨٧,٤٦٤,٩٩٦
بيت الخبرة للتأجير التمويلي - تكتوليس	مصر	٢٢,٣٤%	٣١,٢٧٦,٠٠٠	٧٨,١٩٠,٠٠٠
صندوق التأمين الخاص بالعمالين بهيئة قناة السويس	مصر	١٠,٠٠%	١٣,٩٩٩,٩٩٧	٣٤,٩٩٩,٩٩٣
آخرون		٩,٤٧%	١٣,٢٥٨,٠٠٦	٣٣,١٤٥,٠١٥
		١٠٠,٠٠%	١٤٠,٠٠٠,٠٠٠	٣٥٠,٠٠٠,٠٠٠

(٢٤) الاحتياطات

وتتمثل الاحتياطات فيما يلي:

٣١ مارس ٢٠٢٥	٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٩٠.٨٠٦.٢٨٣	٩٠.٨٠٦.٢٨٣	إحتياطي قانوني
٧٩.٥٨٧.٣٤٧	٧٩.٥٨٧.٣٤٧	إحتياطي عام
٢.٤٩٧.٦٤٣	٢.٤٩٧.٦٤٣	إحتياطي رأسمالي
١٠.٥٢٦.٥٠١	١٠.٥٢٦.٥٠١	إحتياطي خاص
٢.١٢٦.٥٥٧	٢.١٢٦.٥٥٧	إحتياطي التغير في اسعار الصرف
١٣٥.٤١٧.٤٥٩	١٣٥.٤١٧.٤٥٩	الخصائر غير المحققة للاستثمارات المالية
٣٢٠.٩٦١.٧٩٠	٣٢٠.٩٦١.٧٩٠	

٢٤/١ الإحتياطي القانوني

وفقا لأحكام قانون الشركات رقم ١٥٩ لسنة ١٩٨١ وللنظام الأساسي للشركة يتم تحويل ٥٠% من صافي الربح السنوي إلى الإحتياطي القانوني ويتم وقف هذا التحويل إذا بلغ رصيد الإحتياطي ٥٠% من رأس المال المصدر، وهذا الإحتياطي غير قابل للتوزيع إلا في الحالات المحددة في قانون الشركات.

٢٤/٢ الإحتياطي العام

وفقا للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ يتم باقتراح من مجلس الإدارة وموافقة الجمعية العامة للشركة تجنب جزء من الأرباح المتبقية لتدعيم الإحتياطي العام.

٢٤/٣ الإحتياطي الرأسمالي

وفقا للقانون ١٥٩ لسنة ١٩٨١ يتم تجنب أرباح بيع الأصول الثابتة قبل بداية توزيع الأرباح.

٢٤/٤ الإحتياطي الخاص

يمثل الإحتياطي الخاص نسبة ١% من إجمالي الأصول وذلك من صافي أرباح العام المنتهى فى ٣٠ يونيو ٢٠٢٠ بعد احتجاز الضريبة وذلك طبقا لقرار مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية رقم ٦٢ لسنة ٢٠٢٠.

صافي الدخل من الاستثمارات (٢٥)

[illegible]

(٢٦) نصيب السهم في صافي أرباح الفترة

٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	
<u>جنيه مصري</u>	<u>جنيه مصري</u>	
١٤٣٢٤٩٦١٨	١٤٠٢٠٤٠٧٢	صافي أرباح الفترة (جنيه مصري)
١٤٣٢٤٩٦١٨	١٤٠٢٠٤٠٧٢	
١٤٠٠٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠٠٠	المتوسط المُزَجَّج لعدد الأسهم
١,٠٢	١,٠٠	نصيب السهم من صافي أرباح الفترة

عند احتساب نصيب السهم من الأرباح تم اعتبار الزيادة في الأسهم كما لو كانت قد تم إصدارها من تاريخ بداية أول سنة مقارنة بهذه القوائم المالية المجمعة حيث أنها تمثل توزيعات أسهم مجانية وهذه المعالجة تتفق مع متطلبات معايير المحاسبة المصرية علماً بأن زيادة رأس المال تمت خصماً من الإحتياطي للفترة والأرباح المرحلة.

(٢٧) الموقف الضريبي

*ضريبة شركات الأموال

شركة المهندسين للتأمين

تقوم الشركة بتقديم الإقرار الضريبي في مواعيد القانونية.
تم الفحص الضريبي حتى السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/٦/٣٠
شركة المهندسين لتأمينات الحياة
بدأ نشاط الشركة في ٢٨ أكتوبر ٢٠١٤ ولم يتم الفحص الضريبي وتقوم الشركة بتقديم الإقرار الضريبي في موعده.

*الضرائب على المرتبات

شركة المهندسين للتأمين

تقوم الشركة بسداد الضرائب المستحقة من واقع المخصص فعلياً من مرتبات الموظفين.
تم الفحص حتى ٢٠٢٠ وجاري التسوية .
شركة المهندسين لتأمينات الحياة
الشركة تقوم بسداد الضرائب المستحقة من واقع المخصص فعلياً من مرتبات الفترة لين ولم يتم بعد إجراء أي فحص.

* رسوم الدمغة

شركة المهندسين للتأمين

تم الفحص حتى السنة المالية المنتهية في ٢٠٢٠/ ٦/ ٣٠ وجاري التسوية وتقوم الشركة بسداد الدمغة المستحقة على دفعات شهرية لحين التسوية

شركة المهندسين لتأمينات الحياة

تقوم الشركة باحتساب الدمغة المستحقة من وجهة نظرها ويتم السداد على دفعات ولم يتم بعد إجراء أي فحص.

* الدمغة النوعية

شركة المهندسين للتأمين

تم فحص والسداد حتى ٢٠١٤/ ٦/ ٣٠

شركة المهندسين لتأمينات الحياة

تقوم الشركة بسداد الدمغة المستحقة من وجهة نظرها ولم يتم بعد إجراء أي فحص.

*الضريبة على أذون وسندات الخزانة

شركة المهندسين للتأمين

شركة المهندسين لتأمينات الحياة

تمثل الضريبة على أذونات وسندات الخزانة نسبة ٢٠٪ من قيمة إيرادات هذه الأوعية خلال الفترة وتم خصمها عند استحقاق هذه الإيرادات

*الضريبة العقارية

شركة المهندسين للتأمين قامت الشركة برفع قضية طعن إداري على المطالبة الواردة من مصلحة الضرائب والتي تخص الفترة من ١ يوليو ٢٠٠٦ حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٣، ولم تقم الشركة بسداد تلك المطالبة والتي تبلغ ١,٠٤٦,٨٤٠ جنيه مصري وبالنسبة للفترة من ١ يوليو ٢٠١٣ حتى تاريخه يتم السداد وفقاً للمطالبات الواردة من مصلحة الضرائب.

*ضريبة القيمة المضافة

شركة المهندسين للتأمين تقوم الشركة بتقديم الإقرارات بصفة شهرية منذ تاريخ التسجيل وتم الفحص والسداد حتى ٣٠ سبتمبر ٢٠١٨.

(٢٨) الأصول والالتزامات الضريبية المؤجلة
أرصدة الأصول الضريبية المؤجلة والالتزامات الضريبية المؤجلة

التزامات ضريبية مؤجلة		
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٨٧٠١٩٥٤	٨٧٦٠٩٠٠	الأصول الثابتة
١٣٣٥٨٤٦٤	١٣٣٥٨٤٦٤	فرق التغير في أسعار العملات
٢٢٠٦٠٤١٨	٢٢١١٩٣٦٤	إجمالي الضريبة التي تنشأ عنها التزام

حركة الأصول الضريبية المؤجلة والالتزامات الضريبية المؤجلة

التزامات ضريبية مؤجلة		
٣١ ديسمبر ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	
جنيه مصري	جنيه مصري	
٦١٥٦٥٣٠	٢١٦٥٦٠٠٥	الرصيد في بداية العام
	-	تسويات على رصيد أول المدة
١٥٤٩٩٤٧٥	٥٨٩٤٦	الإضافات
		الاستبعادات
٢١٦٥٦٠٠٥	٢١٧١٤٩٥١	الرصيد في نهاية العام
		مصرفات ضريبة الدخل

ضريبة الدخل الجارية		
٣١ مارس ٢٠٢٤	٣١ مارس ٢٠٢٥	البيان
جنيه مصري	جنيه مصري	
(٥٣١٠١٠٣٣)	(٣٩٠٩٩٢٤٤)	ضريبة الدخل الجارية
(٥٣١٠١٠٣٣)	(٣٩٠٩٩٢٤٤)	

(٢٩) المعاملات مع الأطراف ذات العلاقة

إن هذه المعاملات هي مع أطراف ذوي علاقة مثل المساهمين والإدارة العليا والشركات التي يكونون فيها ملاك رئيسيون. يعتمد مجلس إدارة الشركة السياسات والأسعار وشروط هذه المعاملات.

وفيما يلي بيان أرصدة وطبيعة وحجم المعاملات مع تلك الأطراف خلال الفترة:

الإيضاح	نوع العلاقة	طبيعة التعامل	٢٠٢٥/٣/٣١ جنية مصري	٢٠٢٤/١٢/٣١ جنية مصري
مبالغ مستحقة من طرف ذو علاقة:				
شركة عناية مصر	١٥	شركة زميلة	أرصدة مدينة	-
مبالغ مستحقة إلى طرف ذو علاقة:				
شركة عناية مصر	٢٠	شركة زميلة	دائنون وأرصدة دائنة	٢١ ٧٠١ ٩٩٧
				٩ ٦٣٤ ٩٥٤

تتمثل المعاملات مع أطراف ذات العلاقة المدرجة في قائمتي الدخل والإيرادات والمصروفات فيما يلي:

الإيضاح	نوع العلاقة	طبيعة التعامل	٢٠٢٥/٣/٣١ جنية مصري	٢٠٢٤/١٢/٣١ جنية مصري
إيرادات:				
شركة عناية مصر	٢٤	شركة زميلة	إيرادات	.

(٣٠) اسعار العائد المطبق على القروض

بلغ متوسط اسعار العائد على القروض لوثائق تأمينات الأشخاص الفردية نسبة ٧٪ سنوياً.

(٣١) عقود ووثائق التأمين الجماعي للعاملين بالمجموعة

١/٣١ شركة المهندس للتأمين

(أ) وثيقة سن الستين

- صرف مبلغ تأمين يعادل مرتب شهر عن كل سنة خدمة خارج الشركة بشرط أن تكون في قطاع التأمين.
- صرف مبلغ تأمين يعادل مرتب شهرين من المرتب الأساسي عن كل سنة خدمة من تاريخ التعيين بالشركة حتى أول مارس ١٩٩١.
- صرف مبلغ تأمين يعادل مرتب ثلاث شهور من المرتب الأساسي عن كل سنة خدمة من أول مارس ١٩٩١ حتى تاريخ بلوغ سن الستين.

ب) في حالة الوفاة والعجز الكلى المستديم

صرف مبلغ تأمين يعادل مرتب (٥٠ شهر + ٣ شهور عن كل سنة خدمة بالشركة) من المرتب الأساسي عند حدوث الوفاة أو العجز.

قرر مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم (٥٠٣) المنعقدة بتاريخ ٣ فبراير ٢٠٢٠ بعمل ملحق لعقد التأمين الجماعي المختلط والمبرم مع شركة المهندس لتأمينات الحياة (شركة تابعة) وذلك لتعديل أساس صرف مستحقات العاملين على أساس المرتب الأساسي شاملاً بعض العلاوات المحددة والذي كان مطبقاً قبل قرار مجلس الإدارة رقم (٤٩٥) الصادر بتاريخ ١٦ سبتمبر ٢٠٢٠ وذلك تصويماً للوضع السابق ويسري القرار اعتباراً من ١ يوليو ٢٠٢٠. وقد تم إرسال ملحق التعديل لاعتماده من هيئة الرقابة المالية بتاريخ ١٨ أغسطس ٢٠٢٠، وسوف يترتب على ذلك الملحق تحمل الشركة لتكلفة

تقديرية بمبلغ ٧٨,٤ مليون جنيه مصري تقريباً، وسوف يتم سدادها على ١٠ دفعات سنوية قيمة كل دفعة ١٠,٥٣ مليون جنيه مصري تقريباً (متضمنة قيمة الفوائد) وذلك طبقاً لتقرير الخبير الاكتواري المؤرخ ٢٨ يوليو ٢٠٢٠.

٢/٣١ شركة المهندس لتأمينات الحياة

(أ) وثيقة سن الستين

- صرف مبلغ تأمين يعادل مرتب شهر من الأجر التأميني عن كل سنة خدمة خارج الشركة بشرط أن تكون في قطاع التأمين.
 - صرف مبلغ تأمين يعادل مرتب شهرين من الأجر التأميني عن كل سنة خدمة من تاريخ التعيين بالشركة حتى أول مارس ١٩٩١.
 - صرف مبلغ تأمين يعادل مرتب ثلاث شهور من الأجر التأميني عن كل سنة خدمة من أول مارس ١٩٩١ حتى تاريخ بلوغ سن الستين.
- في حالة الوفاة والعجز الكلى المستديم**

صرف مبلغ تأمين يعادل مرتب (٥٠ شهر + ٣ شهور عن كل سنة خدمة بالشركة) من الأجر التأميني عند حدوث الوفاة أو العجز.

(ب) وثيقة سن الخامسة والستين

صرف مبلغ تأمين يعادل شهر عن كل سنة خدمة في إحدى حالات الوفاة أو العجز أو بلوغ سن الخامسة والستين وتصرف هذه المبالغ عند بلوغ سن الستين نتيجة تعديل اللائحة الداخلية بالشركة الخاصة بسن الإحالة للمعاش حيث تم تخفيضها من سن الخامسة والستين إلى سن الستين.

(ج) وثيقة خاصة ببعض العاملين

صرف مبلغ تأمين يعادل شهر عن كل سنة خدمة خارج الشركة في غير قطاع التأمين - ويصرف هذا المبلغ عند بلوغ سن الستين.

د) عقد تأمين جماعي مختلط

قرر مجلس إدارة الشركة بجلسته رقم ٥٣ بتاريخ ٣ فبراير ٢٠٢٠ بخصوص المزايا والاشتراكات المقررة لمكافأة نهاية الخدمة للعاملين بشركة المهندسين لتأمينات الحياة بأن يتم توثيقها من خلال إبرام عقد تأمين جماعي (مختلط) على حياة العاملين بالشركة وصرف مزايا التأمين للعاملين بعد إضافة الزيادات التي تمت على المرتبات اعتباراً من ٢٠١٥/٥/١ وحتى ٢٠٢٠/١٢/١. وقد تضمن القرار ما يلي:

١. إنشاء جمعية خدمات للعاملين يتم تأسيسها لتمثل جموع العاملين المعنيين بالشركة لتكون طرف ثنائي في عقد التأمين الجماعي على حياة العاملين بالشركة.

٢. عمل ملحق للعقد يكون مكملاً للعقد الأصلي بتطبيق المرتب الأساسي الأخير في ٢٠٢٠/٦/٣٠ (شاملاً علاوات التقارير، الترقّيات، الجدارة حتى ٢٠٢٠/١٢/١ طبقاً لدراسة الخبير الاكتواري فقط) كأساس لاحتساب المرتب الأساسي المتخذ في حساب الوثيقة بدلاً من الأجر التأميني الحالي على أن يتم إضافة وتعديل بعض العلاوات الأخرى

٣. طبقاً لتقرير الخبير الاكتواري المؤرخ ١٨ يوليو ٢٠٢٠ فيما يخص القيمة الحالية لتكلفة تعديل أجر مكافأة نهاية الخدمة للعاملين الحاليين المتواجدين في الخدمة بالشركة في ٢٠٢٠/٦/٣٠ فإن الشركة تتحمل مبلغ ٢٦ مليون جنيه مصري تقريباً يمكن سدادها على ١٠ دفعات سنوية قيمة كل دفعة ٣,٦ مليون جنيه مصري تقريباً (متضمنة قيمة الفوائد).

(٣٢) ارتباطات رأسمالية بالمجموعة

قامت المجموعة بتاريخ ٢٩ سبتمبر ٢٠٢٠ بالتوقيع على عقد شراء برنامج حاسب آلي بمبلغ ٢١ مليون جنيه مصري.

(٣٣) أحداث هامة

بتاريخ ٢٨ مارس ٢٠١٩ أصدر وزير الاستثمار والتعاون الدولي قرار رقم ٩٦ لسنة ٢٠١٩ بتعديل بعض أحكام معايير المحاسبة المصرية وتم إصدار ثلاثة معايير محاسبية وهي معيار المحاسبة المصري رقم (٤٧) والخاص بالأدوات المالية ومعيار المحاسبة المصري (٤٨) الخاص بالإيراد من العقود مع العملاء ومعيار المحاسبة المصري رقم (٤٩) والخاص بعقود التأجير التمويلي تنفيذاً لقانون التأجير التمويلي والتخصيص رقم ١٧٦ لسنة ٢٠١٨ وسوف يتم تطبيق تلك المعايير بداية من ٢٠٢١/٠٧/٠١.

تعرضت معظم دول العالم ومنها مصر بداية من الربع الأول من عام ٢٠٢٠ إلى انتشار وباء كورونا (كوفيد-١٩) المستجد، مما تسبب في اضطرابات في معظم الأنشطة التجارية والاقتصادية بشكل عام. لذا من المحتمل أن يكون لذلك تأثير هام على الخطط التشغيلية والتسويقية المحددة مسبقاً والتدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بها وما يرتبط بها من عناصر الأصول والالتزامات ونتائج الأعمال بالقوائم المالية للشركة خلال الفترة والفترات التالية، تقوم إدارة الشركة حالياً باتخاذ عدة إجراءات لمواجهة هذا الخطر والحد من تأثيره على مركزها المالي ودعم قدرتها على الاستمرارية، إلا أنه في ظل حالة عدم الاستقرار وحالة عدم التأكد نتيجة الأحداث الحالية فإن حجم تأثير ذلك الحدث يعتمد بشكل أساسي على المدى الزمني لاستمرار تلك التأثيرات التي ينتظر عندها انتهاء ذلك الحدث وما يترتب عليه من آثار وقدرة الشركة على تحقيق خططها لمواجهة هذا الخطر، وهو ما يصعب تحديده في الوقت الحالي.

- قامت الهيئة العامة للرقابة المالية بإصدار كتاب دوري رقم ١٦، ١٧ بتاريخ ٢٠٢٠/١٠/٤ بشأن السياسات والإجراءات الاحترازية لاحتواء المخاطر المالية والاقتصادية الناشئة عن جائحة كورونا.
- وافقت اللجنة العليا لمراجعة معايير المحاسبة المصرية والفحص المحدود والمشكلة بقرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٩٠٩ لسنة ٢٠١١ برئاسة الدكتور محمد عمران رئيس الهيئة بهدف دراسة صعوبات تطبيق المعيار رقم (٤٧) الأدوات المالية نظرا للظروف الحالية التي تمر بها البلاد من انتشار فيروس كورونا وصعوبة تواجد الموارد البشرية في الشركات للعمل بكامل طاقتها .
- بتاريخ ٢٤ فبراير ٢٠٢٢ شنت روسيا غزو عسكري على أوكرانيا وعلى حسب دراسة اجراها الجهاز المركزي للتعبئة العامة والاحصاء فقد انخفض دخول نحو ٢٠٪ من الاسر المصرية جراء الازمة الروسية الاوكرانية ، كما انخفض استهلاك حوالى ٧٤٪ من الاسر من السلع الغذائية وحوالى ٩٠ ٪ من الاسر قل استهلاكها للبروتينات ، ومنذ اندلاع الحرب واجهت مصر متاعب اقتصادية عديدة نتيجة تعرقل الكثير من واردتها الهامة من روسيا وأوكرانيا.
- ضرب التضخم اركان الاقتصاد المصرى وتسبب فى دفع البنك المركزى لعقد اجتماعيين طارئيين خلال عام ٢٠٢٢ لرفع اسعار الفائدة بتاريخ ٢١ مارس ٢٠٢٢ وبتاريخ ٢٧ أكتوبر ٢٠٢٢ ، حيث أعلن البنك المركزي عن تحرير سعر صرف الجنيه المصري ورفع قيمة الفائدة ٢٠٠ نقطة وهو ما ينعكس على سعر الصرف لقيمة الجنيه مقابل العملات الأجنبية ، ومن ناحية اخرى تسبب ارتفاع اسعار النفط عالمياً بسبب الحرب فى زيادة الاعباء على الموازنة المصرية.
- بتاريخ ٤ يناير ٢٠٢٣ عقد البنك المركزى اجتماع طارئ وحذر سعر الجنيه المصرى ، مما له اثر ملموس فى الانشطة الاقتصادية خلال الفترات القادمة ، وبالتالي فإنه من المحتمل ان يكون للحدث المشار إليه تأثير جوهري على عناصر الأصول والالتزامات والقيمة الاستردادية لها وكذا نتائج الاعمال خلال الفترات القادمة ويتعذر فى الوقت الراهن تحديد حجم هذا التأثير على الأصول والالتزامات المدرجة بالقوائم المالية الحالية للشركة .
- بناء علي قرار رئيس مجلس الوزراء رقم ٨٨٣ لسنة ٢٠٢٣ م الذي تم نشره بالجريدة الرسمية - العدد ٩ (مكرر) في ٦ مارس سنة ٢٠٢٣ بشأن بعض التعديلات علي معليير المحاسبة المصرية كما يلي :
 - يستبدل بملحق التمهيد الوارد بمعايير المحاسبة المصرية الصادرة بقرار وزير الاستثمار رقم ١١٠ لسنة ٢٠١٥ المشار اليه.
 - يستبدل بالمعايير ارقام (١٠) الأصول الثابتة واهلاكها و (٢٣) الأصول الغير ملموسة و (٣٤) الاستثمار العقاري و (٣٥) الزراعة و (٣٦) التنقيب عن الموارد التعدينية من معايير المحاسبة المصرية المشار اليها بالمعايير المرافقة لهذا القرار .
 - يضاف الي معايير المحاسبة المشار اليها معيار جديد برقم (٥٠) عقود التأمين علي النحو المرافق لهذا القرار.
 - يلغي معيار محاسبة رقم (٣٧) عقود التأمين معايير المحاسبة المصرية المشار اليها.

- يضاف الي معايير المحاسبة المشار اليها معيار جديد برقم (٥٠) عقود التأمين علي النحو المرافق لهذا القرار.
- يلغي معيار محاسبة رقم (٣٧) عقود التأمين معايير المحاسبة المصرية المشار اليها.
- وفيما يلي التأثيرات الناتجة عن التطبيق الأولي للمعيار:

البيان	الاحتياطي	الأرباح المرحلة	أرباح الفترة
رصيد الفترة ١٢-٢٠٢٤	٢٠١٤٨٢٤٤٢	٣٦٣٩٤٥٣٩٩	١٦٣٠٣٦٢٤٧
يخصم ارباح ٦ شهور إفتراضي		(١٩٢٠٣١٠٧١)	١٩٢٠٣١٠٧١
الإجمالي	٢٠١٤٨٢٤٤٢	١٧١٩١٤٣٢٨	٣٥٥٠٦٧٣١٨
أرباح بيع إستثمارات مالية من خلال الدخل الشامل		١٤٩١٤٢٩	
أرباح الفترة	—	٣٥٥٠٦٧٣١٨	(٣٥٥٠٦٧٣١٨)
الإجمالي	٢٠١٤٨٢٤٤٢	٥٢٨٤٧٣٠٧٥	—
اثر تطبيق المعيار		٤١٠٩٢٨٤٦٠٦	
الإجمالي	٢٠١٤٨٢٤٤٢	٤٦٣٧٧٥٧٦٨١	١٥٤١٧٨٦٤٧
إجمالي اثر تطبيق المعيار	٤١٧٥٣٦٥٠٨	(٤١٦١٤٧٢٠٥٤)	(١٣٨٩٣١٥٤)
الإجمالي	٦١٩٠١٨٩٥٠	٤٧٦٢٨٥٦٢٧	١٤٠٢٠٤٠٧٢